الجمهورية اليمنيـة
جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدراسات العليا والبحوث

دور المعلومات في قرارات الإستثمار
دراسة ميدانية في السوق السعودية للأسهم

إعداد:
مصطفى محمد عبدالحافظ غريب

إشراف :
الدكتور / رضا إبراهيم صالح

رسالة مقدمة لجامعة العلوم والتكنولوجيا كجزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في إدارة الأعمال

صنعاء 2007
الجمهورية اليمنيـة

جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدراسات العليا والبحوث

دور المعلومات في قرارات الإستثمار
دراسة ميدانية في السوق السعودية للأسهم

إعداد:

مصطفى محمد عبدالحافظ غريب

أقر بأن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة العلوم والتكنولوجيا وهي متطلبة لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال

إسم المشرف : الدكتور / رضا إبراهيم صالح

التوقيع :

التاريخ :

نقر بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة اطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

عضو:	عضو :	رئيس اللجنة
الإسم :	الإسم :	الإسم :
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

صنعاء 2007

الإهداء

إلى كل من أقرأني حرفاً وعلمني علماً

إلى والديَ الحبيبين وإخوتي وأخواتي وزوجتي وأولادي

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

الشكر والتقدير

يسرني أن أعبر عن شكري وتقديري إلى معلمي الدكتور/ رضا إبراهيم صالح , فكل جهد بذلته في هذه الدراسة كان صاحب الفضل الأول فيه ولم يبخل علَي بعلمه وخبرته وتوجيهاته وكان السباق وصاحب المبادرة إلى ما هو نافع ومفيد لإثراء هذه الدراسة والحمد لله والمنة الذي أعانني على إنجاز هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر والعرفان بالجميل إلى كل أعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا الذين أسهموا بعلمهم وبفضلهم علي أثناء مرحلة الدراسة , وأتوجه أيضاً بالشكر والتقدير وأخص به سعادة رئيس الجامعة ورئيس قسم العلوم الإدارية والدراسات العليا والبحوث لما أتاحوا لي شرف الانضمام إلى هذه الجامعة العريقة لإكمال دراساتي العليا وأبحاثي .

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير لسفير وأعضاء السفارة اليمنية بالرياض على جميع التسهيلات التي قدمت لإنجاز الدراسة , وأخص بالذكر الأستاذ/عبدالله قحطان , الذي مد يد العون والمساعدة لإنجاز الدراسة ومتابعة طلاب هذه المرحلة من البداية وحتى التخرج .

وأخيراً أشكر جميع من ساعدني في توزيع الاستبيانات وتعبئتها واستردادها وتحليلها الإحصائي وشرح محتواها.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم السعودية . ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة عدة تساؤلات كمحاولة لاختبار دور المعلومات في اتخاذ القرارات ومنفعة التقارير المالية وما تشتمل عليه من بيانات ومعلومات من خلال استقصاء آراء المستخدمين حول أهمية تلك التقارير كمصدر للمعلومات .

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة إختبارية عبر إستبانة تم إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات ثم وزعت على ثلاث مجموعات وهم المستثمرون والمحللون الماليون والمضاربون في سوق المال السعودي بواقع 70 إستبانة لكل مجموعة وبإجمالي وقدره 210 إستبانة .

وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الإستبانة . أسفرت الدراسة عن عدد من الاستنتاجات أهمها : أن التقارير المالية السنوية تحتل المركز الأول في الأهمية كمصدر للمعلومات من وجهة نظر مستخدميها يليها التقارير المالية ربع السنوية وموقع هيئة سوق المال ومكاتب الخدمات الاستشارية والمحللين الماليين والصحف والمجلات المتخصصة على الترتيب من حيث درجة الأهمية , كما تبين أن هناك اتفاق بين مجموعات المستخدمين على أن نصائح الأصدقاء والأقارب هي أقل المصادر أهمية .

كما تبين أن هناك اختلافات معنوية بخصوص مستويات الأهمية لكل جزء من أجزاء التقارير وتحتل قائمة الدخل الترتيب الأول ويليها قائمة التدفقات النقدية ثم قائمة المركز المالي وهذا الترتيب يعكس أهمية هذه الأجزاء من التقارير المالية.

كما أظهرت الدراسة أهمية عوامل المؤهل العلمي والخبرة والوظيفة على تصورات مستخدمي المعلومات حول عدد من الفروض وأتضح أن هناك اتفاق واختلاف في

هذه التصورات حول عدد من الفروض والتساؤلات محل الدراسة وهي موضحة بالتفصيل بين فصول الدراسة لمن يريد مزيد من الاستيضاح .

قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها : ضرورة إنشاء مؤسسة تعمل على مسح مستوى قيمة الاستثمار التي ينبغي أن تهتم بتقييم كل سهم على أسس علمية وضرورة إنشاء بنك معلومات خاص بالأسهم لتوفير بيانات تفصيلية للمستخدمين عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها .

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات التوظيف في عدد من المؤسسات ومن أهمها البنوك وشركات الاستثمار ومكاتب المحاسبة ومكاتب الخدمات الاستشارية حيث اتضح من الدراسة أن بعض شاغلي الوظائف يحملون تخصصات لا تتناسب مع بعض الوظائف الموكلة إليهم وهذا يقلل من الفاعلية والإنتاجية ويهمل أهمية ودور التخصص .

وأوصت الدراسة أخيراً بأن تحرص البنوك والشركات والمؤسسات التي تتعامل بالأسهم والمضاربون في السوق أنفسهم على إعداد وتدريب عدد من الكوادر وخصوصاً ممن يحملون تخصصات لا تتناسب مع الوظائف الموكلة إليهم حتى تتمكن هذه المؤسسات من زيادة الفاعلية والإنتاجية وأن ترتقي بالعمل المهني من خلال الاستعانة بدور الخبرة لتحديد الاحتياجات التدريبية وضرورة تقييم أداء المتدربين أثناء وبعد العملية التدريبية .

Abstract

The study aims at identifying the role of financial and non-financial information in taking investment decisions at Saudi Stock Market. To achieve this target, we raised some inquiries as a try to check the role of information in taking decisions and the benefit of financial reports that including data collected by user opinions questionnaire around the importance of these reports as information source. Descriptive analytical course has been used in the study through questionnaire subjected to truth and constancy tests, then distributed on three groups (investors, financial analysts and speculators) at Saudi Stock market for questionnaires for each group with total 210 questionnaires.

After analyzing data, we got to the following results: Annual financial reports place the first class in importance as it is the source of information, then comes the periodical financial reports, site of stock exchange, offices of investment services, newspapers and specialized magazines consecutively. In addition, there is a consensus by the users that advices of friends and relatives are the least source of importance.

There are abstract differences concerning levels of importance for each part of financial reports, income statement place in the first rank, second: cash flow statement, third: financial status statement and this reflects the importance of these parts.

Study explained the importance of qualification, experience, and the profession of information users towards some assumptions and hypothesis and it explained in details in the study chapters.

The study offers some recommendation such as: it is necessary to establish an organization to survey the investment and evaluate each stock on scientific basis. It is necessary also to establish an information bank of stocks to provide detailed data for users about current financial papers and facilities.

The study recommends to review employment policies in banks, investment companies, accounting office and consultation service offices whereas some employees don’t work in their field of specialization and this reduce the efficiency and productivity.

The study finally recommends banks and organization of stock markets to prepare and train cadres especially those who have specialization doesn’t match with their assigned jobs to increase efficiency and productivity and raise the standard of vocational business through the assistance of experts to meet the training needs and assess the trainees during and after the training process.

الجمهورية اليمنيـة
جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدراسات العليا والبحوث

دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم السعودية

دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد: مصطفى بن محمد غريب

أقر بأن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي فـي جامعة العلوم والتكنولوجيا وهي متطلبة لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال

إسم المشرف : الدكتور / رضا إبراهيم صالح

التوقيع :

التاريخ :

نقر بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة إطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة ....في ....

عضو:	عضو :	رئيس اللجنة
الإسم :	الإسم :	الإسم :
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

صنعاء

1428هـ - 2007م

Republic of Yemen
UNIVERSITY OF SCIENCE&TECHNOLOGY
Postgraduate Studies and Research

The role of information in investment decisions .Study at Saudi Stock Market

Prepared by:
Moustafa Mohamed Abdelhafiz Ghareeb

Supervised by:
Dr Reda Ibrahim Saleh

Athesis Submitted to trh University of Science&Technology in Partial Fullfillment for the Requirements of the Master Degree in Business Adminstration.

Sana'a 2007

الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدراسات العليا والبحوث

دور المعلومات في قرارات الإستثمار
دراسة ميدانية في السوق السعودية للأسهم

إعداد:
مصطفى محمد عبدالحافظ غريب

إشراف :
الدكتور / رضا إبراهيم صالح

رسالة مقدمة لجامعة العلوم والتكنولوجيا كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

صنعاء 2007

الجمهورية اليمنيـة
جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدراسات العليا والبحوث

دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم السعودية

دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد: مصطفى بن محمد غريب

أقر بأن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي فـي جامعة العلوم والتكنولوجيا وهي متطلبة لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال

إسم المشرف : الدكتور / رضا إبراهيم صالح

التوقيع :

التاريخ :

نقر بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة إطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة ....في ....

عضو:	عضو :	رئيس اللجنة
الإسم :	الإسم :	الإسم :
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

صنعاء

1428هـ - 2007م

الفصل الأول
المنهجية والدراسات السابقة

مقدمة:

المصادر التي يمكن أن توفر معلومات للمستثمر في سوق الأسهم , هي مصادر عديدة ومتنوعة مثل : مكاتب المحاسبة , ومكاتب الخدمات الاستشارية , السماسرة , الصحف والمجلات المتخصصة , الإشاعات والتوصيات الخاصة ورسائل الجوال , المجالس الخاصة , المنتديات الخاصة بالأسهم وتداولها , صالات تداول الأسهم في البنوك , موقع هيئة سوق المال "تداول" على شبكة الإنترنت , المحللين الماليين , التقارير المالية .

وفي ظل هذا التعدد والتنوع في مصادر الحصول على المعلومات, فليس ضرورياً أن تكون التقارير المالية المنشورة هي أفضل تلك المصادر المتاحة للمعلومات أمام المستثمر طالما أن هناك مصادر أخرى منافسة ويعتمد عليها متخذي القرارات الاستثمارية.

والتقارير المالية ينبغي أن تتيح المعلومات النافعة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين , وذلك لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض والقرارات الأخرى .

ومنفعة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية هي منفعة نسبية نظراً لاختلاف دوال تفضيل مستخدمي المعلومات وطبيعة قراراتهم , ومن ثم فإن الأهمية النسبية للمعلومات والتقارير تختلف باختلاف فئات المستخدمين وقد تختلف في إطار الفئة الواحدة ومنفعة المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المالية وغير المالية يتم اختيارها على أربعة أوجه كمايلي :

1- قدرة مستخدموا المعلومات على تقدير المخاطر السوقية .

2- مدى استجابة السوق للمعلومات المنشورة في التقارير المالية .

3- استقصاء تصورات مستخدمي التقارير المالية عن أهمية تلك التقارير وما تشتمل عليها من بيانات ومعلومات .

4- توافر مجموعة من الخصائص الجوهرية في المعلومات والبيانات تجعلها مفيدة .

المبحث الأول : المنهجية

أولاً : مشكلة الدراسة

هناك دراسات متعددة وكثيرة حاولت اختبار دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم ومنفعة التقارير المالية وما تشتمل عليها من بيانات ومعلومات , وكذلك المصادر الأخرى للمعلومات غير المالية من خلال استقصاء أراء المستخدمين حول أهمية تلك التقارير كمصدر للمعلومات.

كما تعتبر التقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة المصدر الرئيس للمعلومات عن تلك الشركات والتي يبني عليها فئات عديدة قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية المختلفة ولاسيما المستثمرون وأصحاب رأس المال ويعتبر الهدف الرئيس للتقارير المالية هو تقديم معلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها , ولكي تكون التقارير المالية وسيلة اتصال فعالة فلا بد أن تركز على المعلومات التي تهم مستخدميها والمستفيدين منها .

فالمستثمر في سوق الأوراق المالية يعتمد بشكل كبير على ما توفره تلك التقارير من معلومات تمكنه من اتخاذ قرار الاستثمار بصورة سليمة ورشيدة , فالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر في سوق الأوراق المالية , حيث أن هناك معلومات أخرى لا تقل أهمية وهي المعلومات غير المالية ولها دور فعال أيضاً في صنع قرار الاستثمار وحركة التعامل في سوق الأوراق المالية , فقد يكون أكثر ما يهتم به المستثمر ويرغب في معرفته بجانب المعلومات المالية بعض المعلومات غير المالية وهي المعلومات التي توفرها مكاتب الخدمات الاستشارية والصحف والمجلات والنشرات الإعلامية والتعريفية والمطبوعات

الحكومية ومعلومات اقتصادية عن الصناعة التي تنتمي إليها الشركة والوضع التنافسي للشركة في هذه الصناعة ومدى التقدم والتطور في الإنتاج والمشاكل الفنية والتسويقية وغيرها .

كما أن المحلل المالي يحتاج بجانب اهتمامه بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية إلى معرفة العوامل الاقتصادية مثل معدل التضخم وأسعار الفائدة ومستوى الدخل وأثر ذلك كله على أسعار الأسهم بالإضافة إلى معلومات اجتماعية مثل مدى اهتمام الشركة بالطاقات والقوى البشرية وتدريبها , ومعلومات عن مؤشرات القيمة السوقية وأسعار الأسهم وأثر ذلك على السهم وأهمية التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالأسهم كما يقوم بتحليل المعلومات المالية كما يرغب في معلومات عن كفاءة السوق والأنظمة والتشريعات التي تعمل على تحسين أداء الشركات المساهمة بشكل عام ولقد تعددت آراء الباحثين حول دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك على النحو التالي :

1- أشارت بعض الدراسات إلى أن التقارير المالية هي أهم مصدر من مصادر المعلومات للمتعاملين في سوق الأوراق المالية منها (البشبيشي ,1989م, علي , 1992م , chang&Most,1977,1985, Lee&Tweedie,1975-1981- Anderson,1981-AlMubarak,1991-Desoky,2002)

2- دراسات أخرى أشارت إلى عدم تفضيل مصدر للمعلومات عن مصدر آخر , إذ تتكامل المصادر والمعلومات في شكل عنقودي مثل (Bence&et al,1995)

3- دراسات أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى أكثر أهمية من التقارير المالية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية منها(فراج,1991م –Chang&Most,1977, Anderson&Epstien,1996, Barker -1997 ,Bartlett&Chandler)

وأشارت معظم الدراسات السابقة إلى أهمية اختلاف مستوي مصادر المعلومات طبقاً لسنوات الخبرة أو دراسة وتخصص فئات المستخدمين . وأشارت تلك الدراسات إلى

تباين آراءهم حول أهمية أجزاء التقارير المالية ومفردات المعلومات ويظهر هذا التباين جلياً داخل الفئة الواحدة.

وبناء على متقدم يرى الباحث أن مشكلة الدراسة تتمثل في معرفة دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم السعودية للتعرف على درجة أهميتها بين مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية , ومعرفة مدى تأثير كل من المعلومات المالية وغير المالية على اتخاذ قرار الاستثمار آخذاً في الاعتبار عوامل الوظيفة والخبرة والمؤهل العلمي وكذلك معرفة ما توفره التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة بشكلها الحالي من معلومات وبيانات لتلبي احتياجات مستخدمي تلك التقارير وخاصة المحللين الماليين والمستثمرين ويمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

السؤال الأول: هل تتوزع تصورات مستخدمي المعلومات بالتساوي بين مستويات الأهمية لكل من (1) مصادر المعلومات المختلفة والمتنوعة (2) أجزاء التقارير المالية السنوية (3) أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) (4) نوعية المعلومات التي تشتمل عليها التقارير ؟ .

السؤال الثاني : هل تؤثر عوامل الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي على اختلاف تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بأهمية كل من (1) مصادر المعلومات المختلفة والمتنوعة (2) أجزاء التقارير المالية السنوية (3) أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) (4) نوعية المعلومات التي تشتمل عليها التقارير ؟ .

ثانياً : أهمية الدراسة

1-الأهمية العلمية

(أ) تعتبر الدراسة امتدادا للدراسات الإختبارية في مجال استقصاء تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية التقارير المالية ومحتوياتها وكذلك المعلومات غير المالية .

(ب) تعتبر الدراسة من الأبحاث التي تهدف إلى استقصاء أهمية مجموعة من نوعية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها اختياريا بجانب نوعية المعلومات المطلوبة إلزامياً من قبل معايير هيئة المحاسبين السعوديين والقوانين والأنظمة المنظمة لحركة سوق الأوراق المالية ممثلاً في هيئة سوق المال السعودية (تداول) .

2- الأهمية العملية:

الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في الاعتماد على نوعية المعلومات سواء كانت من التقارير المالية أو مصادر المعلومات الأخرى, لذلك فإن معرفة احتياجات المستثمرين لتلك المعلومات يعتبر على قدر كبير من الأهمية.

ثالثاً : أهداف الدراسة

1- مراجعة عامة للأدبيات المتعلقة بأهمية ومنفعة المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية وغير المالية ودورها في خدمة المستثمرين ومستخدمي تلك المعلومات وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- اختبار أهمية التقارير المالية وغير المالية كمصدر للمعلومات بين مصادر المعلومات المتنافسة, وكذلك أثر عوامل الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي على تباين تصورات فئات المستخدمين في سوق الأوراق المالية تجاه أهمية مصادر المعلومات المتعددة والمتنافسة.

3- اختبار تباين مستويات أهمية مفردات المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية (بصورة اختيارية أو إلزامية) من وجهة نظر مستخدمي المعلومات.

وكذلك أثر عوامل الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي على تباين تصورات فئات المستخدمين في سوق الأوراق المالية تجاه أهمية كل معلومة من مفردات المعلومات.

4- اختبار أهمية تباين مستويات أجزاء التقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات, وكذلك أثر عوامل الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي على تباين تصورات فئات المستخدمين في سوق الأسهم تجاه أجزاء التقارير المالية.

رابعاً : حدود الدراسة

سوف تقتصر الدراسة على إستقصاء آراء ثلاث مجموعات (محلل مالي , مستثمر , ومضارب) في السوق السعودية للأسهم وفي مدينة الرياض ومن خلال البنوك التجارية ومكاتب المحاسبة وشركات الإستثمار وصالات تداول الأسهم ومن المستخدمين لمجموعة من مصادر المعلومات غير المالية بالإضافة إلى التقارير المالية ربع السنوية والتقارير المالية السنوية وهي موضحة في إستبيان الدراسة في الفصل الخاص بملاحق الدراسة , وكذلك سوف تقتصر إستقصاء آرائهم حول بعض مصادر المعلومات وأجزاء من بعض التقارير المالية ومفرداتها وبعض الإستفسارات في إستبيان الدراسة , وستقتصر أيضاً على المستثمرين في الأسهم دون التعرض للسندات أما الحدود الزمانية فهي إبتداء من شهر يونيو 2007 وحتى نهاية يوليو 2007 , كما ستشتمل الدراسة على بعض المعلومات ومنفعتها وكفاءة السوق ومعلومات عن المخاطرة والعائد ومؤشرات أسعار الأسهم وأثر كل ذلك على متخذي القرارات الإستثمارية .

خامساً : فروض الدراسة

سبقت الإشارة في المقدمة إلى أن مشكلة الدراسة قد تم صياغتها في صورة مجموعة من الأسئلة قابلة للإجابة في صورة الإثبات أو النفي وتستجيب للمنهج الإحصائي في التحقق ومن ثم سوف يتم صياغة الفروض في صورة فرض العدم.

- تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية التقارير المالية والمصادر الأخرى للمعلومات :

تشير الأسئلة المتعلقة بتحديد أهمية التقارير المالية والمصادر الأخرى للمعلومات:

السؤال الأول : هل تتوزع تصورات مستخدمي المعلومات بالتساوي بين مستويات الأهمية لكل من (1) مصادر المعلومات المختلفة والمتنوعة (2) أجزاء التقارير المالية السنوية (3) أجزاء التقارير المالية الأولية(ربع السنوية) (4) نوعية المعلومات التي تشتمل عليها التقارير ؟ .

السؤال الثاني : هل تؤثر عوامل المؤهل العلمي والوظيفة ومستوى الخبرة على اختلاف تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بأهمية كل من (1) مصادر المعلومات المختلفة والمتنوعة (2) أجزاء التقارير المالية السنوية (3) أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) (4) نوعية المعلومات التي تشتمل عليها التقارير ؟ .

تشير الدراسات المتعلقة بهذا المجال إلى:

- التقارير الدورية هي أهم مصدر من مصادر المعلومات (Chang&Most,1977),(Anderson,1981),(Lee&Tweedie,1981), (1997م Al-Mubark), (1998م هشام المليجي), (Dosoky,2002),

- السماسرة هم أهم مصدر من مصادر المعلومات (Baker&Haslem,1973) , (1991م ثناء عطية فراج) , (1996م Anderson & Epstein)

- احتلت الصحف والمجلات المركز الأول في الأهمية كمصدر للمعلومات في المملكة المتحدة ونيوزلندا ,(1997م Bartlett & Chandler) , (1985م Chang&Most)

- الاتصال المباشر بالشركة احتل المركز الرابع في دراسة 1997م Al-Mubark

- احتلت الخدمات الاستشارية المركز الثاني في دراسة (Anderson,1981) والمركز الثالث في دراسة 1985مchang&Most , 1991م ثناء عطية فراج

- أشارت الدراسة إلى اختلاف تصورات فئات المستخدمين للمعلومات بخصوص مستوى أهمية مصادر المعلومات (1989م حلمي البشبيشي)

- عامل الخبرة ليس له تأثير على تصورات المستخدمين بشأن أهمية المصادر المختلفة للمعلومات (1997م Al-Mubark) , بينما أشارت دراسة أخرى إلى أن عامل الخبرة له تأثير على أهمية بعض مصادر المعلومات مثل التقارير ربع السنوية والصحف والمجلات والأسرار والشائعات بينما عامل الخبرة ليس له تأثير على أهمية كل من الاتصال بالإدارة والخدمات الاستشارية ونصائح الأصدقاء والأقارب (Dosoky,2002)

- عامل الوظيفة أو التخصص يؤثر على تصورات المستخدمين بشأن أهمية مصادر المعلومات (Dosoky,2002) , (1992م صلاح بسيوني عيد)

- أشارت دراسة(1995م Bence&Etal) , إلى أنه ربما يكون مخادعاً أن نرتب مصادر المعلومات في شكل هرمي وإنما النظر إلى عدد من المصادر باعتبارها متكاملة , وفي ضوء ماسبق فإن الإجابة المحتملة عن السؤالين تتم من خلال الفروض الآتية :

1- إجابة السؤال الأول من خلال الآتي (فرض العدم)

المحور الأول : الفرض الأول لا توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات .

2- إجابة السؤال الثاني من خلال الفرض الآتي (فرض العدم)

المحور الأول : المؤهل العلمي (الفرض 22 الوظيفة الفرض 43 سنوات الخبرة الفرض 64) لا توجد اختلافات معنوية بين مستخدمي المعلومات (طبقاً للمؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات .

- تصورات مستخدمي المعلومات حول أهمية أجزاء التقارير المالية :

السؤال الثالث : المحور الثاني والمحور الثالث هل تتوزع تصورات مستخدمي المعلومات بشكل متطابق بين مستويات الأهمية لأجزاء التقارير المالية (سنوية,ربع سنوية) .

السؤال الرابع : المحور الثاني (المؤهل العلمي الفرض 23 الوظيفة الفرض 44 سنوات الخبرة الفرض 65) المحور الثالث (المؤهل العلمي الفرض 24 الوظيفة الفرض 45 سنوات الخبرة الفرض 66) هل يؤثر كل من عامل الوظيفة إلى: الخبرة على اختلاف تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بأهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية .

تشير الدراسات السابقة المتعلقة بهذا المجال إلى :

(1) قائمة الدخل (أ.خ) , قائمة المركز المالي هما أهم أجزاء التقارير المالية : المليجي , 1998م , ثناء عطية فراج 1991م , Anderson.1981 , Wilton&Tabb,1978 .

(2) تقرير الإدارة احتل المركز الأول بين أجزاء التقارير المالية : Day1986 , Wilton&Tabb 1978 , Lee&Tweedie 1975.

(3) هناك تفاوت في درجة أهمية تقرير مراجع الحسابات وترى دراسة سمية علي 1992م , أنه جزء هام بينما ترى دراسة Bartlet&Chandler 1997 أنه أقل أهمية .

(4) الملاحظات والإيضاحات هي أقل الأجزاء أهمية : سمية علي 1992م , Anderson1981 , Bartlet&Chandler 1997 .

(5) هناك اختلافات جوهرية بين مجموعات المستخدمين بخصوص تصوراتهم حول أهمية أجزاء التقارير المالية : سمية علي 1992م , صلاح بسيوني عيد 1994م .

وفي ضوء ماسبق سيتم اقتراح إجابة السؤالين السابق الإشارة إليهما من خلال الفروض التالية :

(1) إجابة السؤال الثالث من خلال الفرض الآتي :

المحور الثاني الفرض الثاني (السنوية) , المحور الثالث الفرض الثالث (ربع سنوية) لا توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية .

(2) إجابة السؤال الرابع من خلال الفرض التالي :

المحور الثاني (السنوية) المؤهل العلمي الفرض 23 الوظيفة 44 سنوات الخبرة 65 المحور الثالث (ربع سنوية) المؤهل العلمي الفرض 24 الوظيفة الفرض 45 سنوات الخبرة الفرض 66 لا توجد اختلافات معنوية بين مستخدمي المعلومات للمؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية .

- **تصورات مستخدمي المعلومات حول أهمية مفردات المعلومات إلى:**

السؤال الخامس : المحور الرابع الفرض الرابع هل تتوزع تصورات مستخدمي المعلومات بالتساوي حول مستويات أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات ؟

السؤال السادس : المحور الرابع المؤهل العلمي الفرض 25 الوظيفة الفرض 46 سنوات الخبرة الفرض 67 هل يؤثر كل من المؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة على اختلاف تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات المالية ؟ .

وتشير الدراسات السابقة المتعلقة بهذا المجال إلى :

(1) المعلومات عن التدفقات المستقبلية وتنبؤات الأرباح والتوزيعات المستقبلية تحتل المراكز الأولى في الأهمية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية Barker 1973 , Lee&Tweedie 1975 , Mc Nally 1982 , Couritis .

(2) أشارت بعض الدراسات إلى أن المعلومات الفتريه هي أهم بنود المعلومات في التقارير المالية Day 1986 , بينما أشار البعض إلى معلومات عن إدارة الشركة ثناء فراج عطية 1991م .

(3) تتطابق تصورات المستثمرين والمحللين الماليين حول 81% من مفردات المعلومات Firtt 1978 وحول 80% من مفردات المعلومات Lee&Tweedie 1981 .

(4) المعلومات عن المسئولية الاجتماعية للشركة والتنمية البشرية بها ومجهودات المحافظة على البيئة والتسعير الداخلي للمنتجات لها أهمية أقل Mc Nally 1982 , Dosoky 2002 .

(5) هناك فروق معنوية بين المعدين والمستخدمين بشأن أهمية مفردات المعلومات Chandera 1974 , بينما تتطابق درجة أهمية 30% من مفردات المعلومات بالنسبة للمستخدمين والمعدين للمعلومات Courtis 1992 .

(6) هناك فروق معنوية في التصورات حول أهمية المفردات بين المحاسبين , المديرين الماليين , المستثمرين Wallece 1988 , Solas&Ibrahim 1992 .

وفي ضوء ماسبق فإن الإجابة المحتملة عن السؤالين المشار إليهما تتم من خلال الفروض التالية :

(1) إجابة السؤال الخامس من خلال الفرض التالي :

المحور الرابع الفرض الرابع لا توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات المالية .

(2) إجابة السؤال السادس من خلال الفرض التالي :

المحور الرابع المؤهل العلمي الفرض 25 الوظيفة الفرض 46 سنوات الخبرة الفرض 67 لا توجد اختلافات معنوية بين مستخدمي المعلومات (طبقاً للمؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة) بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات .

وتأتي باقي الأسئلة ضمن الإستبانه في ملاحق الدراسة أما الإجابة عليها فتأتي في الفصل الرابع نتائج الدراسة وتفسيراتها .

سادساً : أسلوب الدراسة

يعتقد خبراء الإحصاء والاقتصاد والإدارة والمال أن الدراسة المسحية هي إجراء يتم بموجبه تجميع البيانات بشكل منهجي علمي عن مجموعة من الحالات (مثل الأفراد والتنظيمات والأهداف) [88] Thomas 1996 p,115

ويقول [45] Ball&Foster 1982,p,201 إن التصميم الشائع في الاستقصاء هو سؤال المستقصي منهم أن يرتبوا مفردات القوائم المالية على مقياس للأهمية فيما يتعلق بقراراتهم .

ولهذا سننطلق في دراستنا اختيار أسلوب الدراسة المسحية كأسلوب منهجي علمي يتم تنفيذه عن طريق الاستقصاء وهي أكثر الطرق تكراراً في تجميع البيانات وأبحاث التقارير الدورية وقضايا الإفصاح عن المعلومات المالية وعن أهمية التطور التكنولوجي وعن الحاجة إلى تشريعات جديدة وعن الهدف من الاستثمار وعن أهمية المؤشرات وأثرها على القيمة السوقية وعن درجة وضوح وسهولة المعلومات الواردة في التقارير المالية مع التركيز على أهمية عوامل الخبرة والوظيفة والمؤهل العلمي وأثرها على القرارات الاستثمارية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

وطبقاً للتوجهات الأربعة السابقة وتصنيفها سيقوم الباحث باستعراض لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر وذلك على النحو التالي:

أولاً : دراسات المحتوى المعلوماتي للتقارير وأسعار الأسهم

أغلب الدراسات التي تناولت دراسات المحتوى المعلوماتي للتقارير وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ركزت على فرض السوق شبه القوية , والتي سبق وأن نوهنا عنها في مقدمة هذه الدراسة , والتي تتعامل مع المعلومات الماضية والحاضرة والمتاحة بشكل علني , ومعظم الاختبارات والدراسات كانت تتناول معلومات محاسبية بطبيعتها يتم إتاحتها من خلال التقارير المالية المنشورة .

ومن الدراسات المبكرة في هذا المجال تعتبر دراسة (Beaver,1968) والتي أشارات إلى حدوث تغيرات في أسعار الأسهم في الأيام التي تنشر فيها التقارير المالية مقارنة بالأيام التي لاتظهر فيها معلومات عن المنشأة في البورصة .

وفي عام 1977م صدرت دراسة (Barrett,1977) , والتي أشارت إلى وجود علاقة بين محتوى الإفصاح ودرجة الكفاءة في الأسواق العالمية بسبع دول هي الولايات المتحدة , والمملكة المتحدة , واليابان , وفرنسا , وألمانيا , وهولندا , والسويد .

أما في عام 1987م فقد صدرت دراسة (Collins&Et al,1987) , والتي أشارت إلى وجود علاقة بين المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم , وأن هذه العلاقة في الشركات الكبيرة الحجم تفوق مثيلاتها في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم .

وفي عام 1995م فقد صدرت دراسة (قايد,1995) , والتي اختبرت العلاقة بين بعض المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في دولة الكويت , وأشارت إلى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم , كما أشارت إلى أن هذه المعلومات تساعد في التنبؤ بسعر السهم .

أما في عام 1998م فقد صدرت دراسة (فودة ,1998) والتي تناولت العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم في البورصة المصرية , وأشارت إلى وجود علاقة ضعيفة بين المعلومات وأسعار الأسهم في البورصة المصرية .

وفي نفس العام 1998م فقد صدرت دراسة (Gigler&Hammer,1998) , والتي أشارت إلى أن زيادة تكرار الإفصاح تزيد من درجة الارتباط بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم .

ثانياً : دراسات منفعة المعلومات وتقييم مخاطر السوق

وطبقاً لهذا التصنيف تناولنا بعض الدراسات عن منفعة المعلومات وتقييم مخاطر السوق , وطبقاً لنظرية المحفظة الاستثمارية فإن قيمة أي أصل كالسهم تتوقف على عدة متغيرات من أهمها التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بتلك التدفقات وتحليل المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمر تؤدي إلى تحقيق هدفين :

الأول : التنبؤ بحجم مخاطرة السوق [64] (Elgers,1980,pp.389-409) .

الثاني : معرفة الأسهم التي يتم تحديد أسعارها بغير حقيقتها .

وهناك دراسات كثيرة أثبتت وجود علاقة بين المقاييس المحاسبية للمخاطر الاستثمارية في البورصات وأسواق المال (بيتا المحاسبية), ومخاطر السوق (بيتا السوقية).

ففي عام 1970م صدرت دراسة (Beaver &Et al,1970) , والتي أشارت إلى وجود ارتباط بين بعض المقاييس المحاسبية للمخاطرة , ومخاطر السوق وأن التغاير في الأرباح تعتبر أكثر المقاييس المحاسبية ارتباطا بمعامل بيتا السوق .

أما في عام 1982م فقد صدرت دراسة (Elgers&Murry,1982) , والتي توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين بيتا السوقية وكل من نسبة التوزيعات النقدية وحجم الأصول .

وفي عام 1990 فقد صدرت دراسة علام عبدالمعتصم الغريب كشك

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور البيانات المحاسبية في خدمة قرار الاستثمار ويعتبر هذا هدف أساسي من أهداف المحاسبة كما تهدف أيضاً إلى توضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على تقدم ونمو سوق الأوراق المالية وأثر ذلك على التقدم الاقتصادي وكان هناك هدفين رئيسيين في هذه الدراسة هما :

- دراسة أثر البيانات والمعلومات المحاسبية على زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية في الدول النامية بصفة عامة.

- التعرف على المؤشرات والمعايير والمعلومات التي عادة ما يركز عليها المستثمر الحالي والمرتقب عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

أما منهج الدراسة فقد اعتمد الباحث على تصميم استمارتي استبيان أحدهما موجهة للأكاديميين والأخرى للمستثمرين ومكاتب السمسرة واستخدم الباحث أسلوب الاستقراء والاستنباط واعتمد على تحليل النسب.

أما فروض الدراسة ومتغيراتها فقد قامت على فرضين هما :

الفرض الأول : إن البيانات والمعلومات المحاسبية تشكل مصدراً رئيسياً للمستثمرين في سوق الأوراق المالية عند اتخاذهم لقرارات الشراء والبيع .

الفرض الثاني : إن البيانات والمعلومات المحاسبية المتاحة للمستثمرين غير كافية لخدمتهم عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية .

أهم نتائج الدراسة :

- من الضروري وجود المعلومات والبيانات المحاسبية بجانب الخبرة لاتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية .

- معظم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية تعتبر مصدراً رئيسياً للمستثمرين ولكنهم يعتقدون بأن المعلومات المنشورة من الصعب الحصول عليها ولا تتوفر إلا لفئة قليلة من المستثمرين .

- إن البيانات والمعلومات المحاسبية المتاحة للمستثمرين غير كافية لخدمتهم عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية .

- الأهمية الكبيرة للمعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة لكي يستطيع المستثمر أن يعتمد عليها عند اتخاذه لقرار الاستثمار, وخصوصاً المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

رأي الباحث في هذه الدراسة وعلاقتها بدراسته

يرى الباحث أن هذه الدراسة لها علاقة وطيدة وهامة بدراسته حيث أثبتت نتائج هذه الدراسة أن المعلومات المالية هامة جداً بجانب الخبرة لاتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية حيث يهدف الباحث أيضاً إلى اختبار أهمية التقارير المالية كمصدر للمعلومات وكذلك أثر عوامل الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي على تصورات فئات المستخدمين وحيث أن نتائج هذه الدراسة أثبتت أن المعلومات المالية تعتبر مصدراً هاماً من مصادر المعلومات وهو مايسعى الباحث إلى إثباته في دراسته .

وفي عام 1990م صدرت (دراسة زكريا الصادق 1990م)

كان الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين بعض المعلومات المحاسبية المنشورة (القيمة الدفترية للسهم, نصيب السهم من صافي الربح, والمخاطر المالية والأسعار السوقية للأسهم) .

ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة تطبيقية على 24 شركة مساهمة ذات أنشطة مختلفة وأسهمها متداولة في بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية واستخدم الباحث

عدة أساليب إحصائية كأدوات للبحث والتحليل وهي أسلوب الانحدار المتعدد , وأسلوب تحليل الارتباط ومعامل الارتباط , واختبارات ت و كا , لمعرفة العلاقة بين السعر السوقي للسهم والمتغيرات الأخرى وقد حصل الباحث على المعلومات محل الدراسة من البيانات المالية والإحصائية للشركات المساهمة والمتداولة ببورصة الأوراق المالية والمنشورة في العدد الأول من مجلة التجارة والتمويل , أكتوبر 1989م .

أما النتائج التي توصل إليها الباحث وخصوصاً نتائج تحليل الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للسهم والمتغيرات المستقلة جميعها , كما أكدت نتائج مصفوفتي الارتباط لتحليل بيانات عام 1987م وعام 1988م , أن نصيب السهم من صافي الربح هو أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على القيمة السوقية للسهم , أما نتائج اختبارات (ت و كا) فقد اتفقت على تأثير القيمة الدفترية للسهم ونصيبه من صافي الربح على القيمة السوقية للسهم أما المخاطرة المالية فلا تأثير لها .

وبناء على النتائج السابقة فقد توصل الباحث إلى أن سوق الأوراق المالية (البورصة) في الإسكندرية بمصر سوق كفؤ وذلك لانعكاس المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للسهم .

أما علاقة هذه الدراسة بدراسة الباحث في هذه الدراسة هو الشق المتعلق بمنفعة المعلومات المالية وتقييم مخاطر السوق لأن النتائج أثبتت أن العلاقة بين سعر السهم السوقي والأرباح المتحققة والقيمة الدفترية للسهم أقوى من علاقته بالأرباح الموزعة وهذا يدل على أن المستثمر في بورصة الإسكندرية يقدر المعلومات المالية وأنه يستمر في الاستثمار أملاً في حدوث تغير في السعر وليس في الحصول على عوائد التوزيع فقط وهو مايرغب الباحث في هذه الدراسة الوصول إليه حول طبيعة وسلوك المستثمر في سوق الأسهم السعودية حول مدى أهمية

البيانات المالية وغير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهو عنوان هذه الدراسة .

وفي عام 1995م فقد صدرت دراسة (الدهراوي,1995) , وأثبتت هذه الدراسة أن منفعة المعلومات المحاسبية في تقدير درجة مخاطر السوق بما يمكن المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة من تكوين محافظ استثمارية واتخاذ قرارات استثمارية جيدة .

أما في عام 1998م فقد صدرت دراسة (هلالي,1998) والتي تناولت تحليل العلاقة بين المخاطر المحددة بناء على معلومات محاسبية ومخاطر السوق , وأشارت الدراسة إلى وجود دليل على مساهمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر السوقية .

ثالثاً : دراسات منفعة المعلومات والخصائص الجوهرية

أما الدراسات التي تناولت منفعة المعلومات والخصائص الجوهرية فهي كثيرة ولكن سنختار بعضها حسب التسلسل التاريخي لتلك الدراسات كمايلي :

في عام 1974م صدرت دراسة (Mader&Hagin,1974) , والتي أشارت إلى أهمية منفعة المعلومات المحاسبية وأن هذه المنفعة سوف تزيد أهميتها إذا توافرت لها الخصائص التالية: الدقة – التوقيت الملائم – إمكانية الوثوق – القبول الزمني – الاكتمال والملائمة والثبات .

أما في عام 1976م فقد صدرت دراسة (Staubus,1976) , والتي افترضت مجموعة من الخصائص وهي الملائمة والقابلية للتحقيق والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والوقتية والتأثير على الآخرين والكمية المثالية وتكاليف الإنتاج وتكاليف الاستخدام , كأساس لتقييم منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات .

وفي عام 1982م فقد صدرت دراسة (Stamp,1982) , والتي توصلت إلى أن الملائمة هي أهم الخصائص ثم الوضوح ثم الجوهر قبل الشكل والتوقيت والقابلية للمقارنة وذلك من خلال استقصاء عدد 19 من أعضاء لجنة المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة حول 20 خاصية للمعلومات على مقياس نقاط(من 0 إلى 10) .

أما في عام 1992م فقد صدرت دراسة (علي,1992) , والتي أشارات إلى أن هناك أربعة خصائص وهي الملائمة والوقتية والأهمية النسبية والوثوق لها تأثير معنوي على منفعة التقارير المالية للمستخدم الخارجي كما أن هناك فروقاً جوهرية بين مجموعات المستخدمين فيما يتعلق بتصوراتهم عن تأثير تلك الخصائص على منفعة المعلومات للاستخدامات الخارجية .

وفي عام 2002م فقد صدرت دراسة (Desoky,2002) والتي توصلت إلى : خاصية التوقيت الملائم هي أهم الخصائص التي تجعل المعلومات نافعة وتأتي خاصية الوثوق في المركز الثاني والقابلية للفهم في المركز الثالث ثم القابلية للمقارنة في المركز الرابع وتمت هذه الدراسة المسحية على عينة مكونة من 232 مفردة تتوزع على خمس مجموعات هم المحللون الماليون , والمستثمرون , والأكاديميون , والسماسرة , ومنظمي سوق المال في بورصتي القاهرة والإسكندرية حول أهم 11 خاصية جوهرية تجعل معلومات التقارير نافعة ومفيدة لقرار الاستثمار , كما أشارت الدراسة إلى وظيفة المستخدم وأثرها على ثلاثة فقط من الخصائص وهي الملائمة والثبات والأهمية النسبية , وأوضحت الدراسة أيضا أن خبرة المستثمر تؤثر على خمسة فقط من الخصائص وهي القابلية للفهم والملائمة, والحياد , والعرض الصادق , والثبات .

رابعاً : دراسات منفعة المعلومات وتصورات المستخدمين
ولاتقل الدراسات التي اهتمت وبحثت في منفعة المعلومات وتصورات المستخدمين لها عن الدراسات السابقة ويمكن لنا أن نستعرض أهم هذه الدراسات طبقاً للتسلسل التاريخي كما يلي :

ففي عام 1973م فقد صدرت دراسة (Baker&Haslem,1973) , وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن السماسرة يعتبرون أهم مصدر للمعلومات بنسبة 46.8% , وأن التقارير الدورية هي المصدر الأساسي 7.9% , كما أن المعلومات عن التوقعات المستقبلية لها درجة عالية الأهمية , بينما المعلومات عن التوزيعات تحتل درجة أقل من الأهمية , ولقد تمت هذه الدراسة المسحية على عينة مكونة من 851 مفردة من المستثمرين الأفراد في الولايات المتحدة حول تصوراتهم بخصوص أهمية مصادر ومفردات المعلومات المحاسبية .(عبدالعزيز,1989, 285) [5]

وفي عام 1974م فقد صدرت دراسة (Chandra,1974) , والتي توصلت إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي المعدين (المحاسبين) والمستخدمين (محللي البورصة) في الولايات المتحدة بخصوص تصوراتهم حول أهمية مفردات المعلومات واستخدمت الدراسة إحصاءات بارا مترية وتم تحليل البيانات من خلال اختبار "T test" , وهذه الدراسة المسحية قامت على عينة مكونة من 498 مفردة على المحاسبين , ومحللي البورصة حول ترتيب أهمية عدد 58 مفردة معلومات بالتقارير المالية الدورية .

وفي عام 1975م فقد صدرت دراسة (Lee&Tweedie,1975) , والتي توصلت إلى مايلي :

- تعتبر التقارير الدورية كمصدر للمعلومات أقل أهمية من المطبوعات المالية .
- تقرير مجلس الإدوالخسائر. الأجزاء القابلة للقراءة في التقارير المالية يليه حساب الأرباح والخسائر .
- المعلومات المستقبلية للشركة هي أهم المعلومات التي يبحث عنها المستثمر.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة المسحية على 374 مفردة من المستثمرين الأفراد (في الشركات الإنجليزية الكبيرة) في المملكة المتحدة حول مدى منفعة قراءة التقارير والاعتماد على أجزاء التقارير عند اتخاذ قرارات الاستثمار .

وفي عام 1977م فقد صدرت دراسة (Chang&Most,1977) , وتوصلت هذه الدراسة إلى مايلي :

- تأتي التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية كأهم مصدر للمعلومات, ثم الصحف والمجلات في المركز الثاني, والسماسرة في المركز الثالث .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة المسحية المقارنة على عينة من المستثمرين الأفراد عددها 267 مفردة في كل من الولايات المتحدة ونيوزيلندا وهي مقسمة في الولايات المتحدة إلى 182 مفردة , أما في نيوزيلندا فقد كانت 85 مفردة .

وفي نفس العام صدرت دراسة (Wilton&Tabb) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقرير مجلس الإدارة هو أكثر جزء مقروء في التقارير الدورية يليه حساب الأرباح والخسائر في المركز الثاني وقائمة المركز المالي في المركز الثالث .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة المسحية للأفراد في نيوزيلندا على عينة من 300 مفردة من المستثمرين في شركتين فقط بخصوص قابلية القراءة للتقارير الدورية مما يجعلها غير قابلة للتعميم وخصوصاً أن العينة لم يتم اختيارها عشوائياً .

وفي عام 1978م صدرت دراسة (Firth,1978) , وتوصلت هذه الدراسة إلى مايلي:

- تشابه تصورات المحللين الماليين ومديري الائتمان حول أهمية 81% من مفردات المعلومات .

- يعطي كل من المحللين ومدراء الائتمان أهمية فائقة لمعظم مفردات العينة وليس لمفردة بعينها .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة المسحية على عينة من 302 مفردة في المملكة المتحدة حول أهمية مجموعة من 75 مفردة من مفردات المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية من وجهة نظر كل من المراجعين , المدراء الماليين , مدراء الائتمان في البنوك , المحللين الماليين , كما أنها استخدمت الدراسة إحصاءات بارا مترية بالرغم من أن البيانات التي تم جمعها كانت على مقياس ترتيبي .

وفي عام 1981م صدرت دراسة (Lee&Tweedie,1981) , ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي :

- التقارير الدورية هي أهم مصدر للمعلومات المطلوبة لقرار الاستثمار من جانب المستثمر المؤسسي .
- تتطابق ثقة حوالي 80% من المستثمرين المؤسسيين في استخدام المعلومات المنشورة بالتقارير الدورية .

ولقد تمت هذه الدراسة في المملكة المتحدة لاختبار تصورات المستثمر المؤسسي عن أهمية التقارير الدورية ولم نتمكن من معرفة عدد العينة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة وهل هي عشوائية أم غير ذلك .

وفي نفس العام صدرت دراسة (Anderson,1981) , ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي :

- التقارير المالية الدورية هي أهم مصدر للمعلومات من وجهة نظر المستثمر المؤسسي, أما خدمات الاستثمار فقد جاءت في المركز الثاني, أما المركز

الثالث فقد كانت من نصيب السماسرة, وجاء أخيراً في المركز الرابع زيارة الشركة .

- تعتبر قائمة المركز المالي هي أهم جزء في التقارير الدورية للشركة أي في المركز الأول ثم يليها حساب الأرباح والخسائر أي في المركز الثاني , والملاحظات والإيضاحات تأتي في المركز الثالث .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة من 188 مفردة في أستراليا لفحص تصورات المستثمرين المؤسسيين بشأن أهمية التقارير الدورية للشركة إلا أنها لم تستخدم اختبارات إحصائية .

وفي عام 1982م صدرت دراسة (McNally & Eng&Hansseldine,1982) , ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي :

- المعلومات عن التوزيعات المستقبلية وسياسة التوزيعات على درجة عالية من الأهمية لكل من المجموعتين وتأتي في المركز الأول, أما المركز الثاني كان من نصيب المعلومات عن تنبؤات الأرباح عن السنة القادمة .
- المعلومات عن التنمية البشرية والمسئولية الاجتماعية هي أقل المفردات أهمية .

ولقد استخدمت الدراسة إحصاءات بارا مترية إلا أنها لم تشر إلى حجم العينة ولكن هذه الدراسة المسحية عملت في نيوزيلندا ولقد اختبرت تصورات المديرين الماليين وأعضاء في البورصة حول أهمية 41 مفردة معلومات .

وفي عام 1985م صدرت دراسة chang&Most, وهي دراسة مسحية مقارنة تمت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا على كل من

المستثمرين المؤسسين والمستثمرين الأفراد والمحللين الماليين واختبرت تصورات المجموعات الثلاث عن منفعة التقارير المالية الدورية وتوصلت إلى :

- المجموعات الثلاث يعتبرون التقارير الدورية للشركة مصدراً هاماً للمعلومات النافعة في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- المستثمر الفرد في الولايات المتحدة يضع التقارير الدورية كأهم مصدر للمعلومات, يليه المجلات والصحف في المركز الثاني, والخدمات الاستشارية في المركز الثالث .
- المستثمر الفرد في المملكة المتحدة ونيوزيلندا يضع المجلات والصحف في المركز الأول ونصائح السماسرة في المركز الثاني , والتقارير الدورية في المركز الثالث .

وفي عام 1986م صدرت دراسة Day التي استخدمت أسلوب المقابلة مع 18 شركة سمسرة كبيرة في المملكة المتحدة عن كيفية استخدام المحللين الماليين بهذه الشركات لعدد 120 مفردة معلومات تحتوي عليها التقارير المالية , منها معلومات غير مالية عن النمو والتوجهات وتوصلت إلى :-

- المحللين الماليين يحتاجون إلى معلومات فتريه لعمل تنبؤاتهم .
- المعلومات الفترية تحسن التنبؤات عندما تكون المنشأة عرضة للتقلبات الموسمية .
- تقرير مجلس الإدارة أكثر أجزاء التقارير المالية أهمية للمحللين الماليين .

ولقد استخدمت الدراسة التحليل البروتوكولي والذي يستند إلى تحويل التصورات إلى أشكال من الأفعال والتفكير بصوت عال وحل المشكلة بشكل علني.

وفي عام 1988م صدرت دراسة Wallace, وهي عبارة عن دراسة مسحية على عينة من 470 مفردة في نيجيريا حول أهمية 102 مفردة معلومات تحتويها التقارير

المالية من وجهة نظر مجموعات المحاسبين والمحللين الماليين والمديرين المحترفين والموظفين الرسميين وتوصلت إلى :

- هناك فروق معنوية في تصورات المحاسبين من جهة وكل من المديرين المحترفين والمستثمرين حول أهمية مفردات المعلومات من جهة أخرى.
- لم تشر الدراسة إلى أي المعلومات التي تختلف درجة أهميتها من وجهة نظر المحاسبين عن الفئات الأخرى.

وفي عام 1989م صدرت دراسة حلمي البشبيشي وهي دراسة مسحية على عينة من 197 مفردة في دولة قطر تناولت تصورات محللي الاستثمار ومحللي الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية حول أهمية المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير المالية المنشورة وكان الهدف من الدراسة تقييم احتياجات المستخدمين للقوائم المالية للشركات المساهمة القطرية وقد حصرهم الباحث في المستثمرين والمقرضين المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة وتوصلت إلى أهم النتائج التالية :-

- التقارير المالية الدورية تأتي في المركز الأول بين مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار أو قرار الائتمان بالنسبة للمستثمرين والمرتبة الثانية بالنسبة للمقرضين.
- اختلاف الأوزان النسبية لكل مصادر المعلومات من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين وفي هذه الدراسة اتفق المستثمرون والمقرضون على أهم أربعة عوامل بالترتيب هي:سمعة مراقب الحسابات, ونوع الرأي الذي يبديه, وسمعة إدارة الشركة وكفاءتها, وتاريخ صدور تقرير مراقب الحسابات.
- اختلاف الأوزان النسبية لكل مفردة من مفردات المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وقد جاءت اهتمامات المستثمرين بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على التنبؤ بالأرباح والتوزيعات بينما جاءت اهتمامات المقرضين بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على التنبؤ بالمركز المالي ومكانته والقدرة على السداد.

- الأهمية النسبية لكل قائمة من القوائم المنشورة من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين , فقد اختلفت الأهمية النسبية من وجهة نظر فئتي الدراسة , فالمستثمرون يرتبونها كالتالي : قائمة الدخل , قائمة المركز المالي , قائمة التغير في المركز المالي , تقرير مراقب الحسابات , السياسات المحاسبية , قائمة التدفق النقدي , بينما رتبها المقرضون كالتالي : قائمة المركز المالي , قائمة التغير في المركز المالي , قائمة الدخل , تقرير مراقب الحسابات , السياسات المحاسبية , قائمة التدفق النقدي .

وقد جمع الباحث بياناته عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية وكانت عينة الدراسة , محللي الاستثمار , ومحللي الائتمان في البنوك القطرية , والمديرين الماليين ومحللي الاستثمار في مؤسسة النقد القطرية ووزارة المالية والبترول وقد استخدمت الأساليب الإحصائية في معالجة وتحليل البيانات كالمتوسطات ومعامل الاختلاف لتوضيح مدى اختلاف فئات الدراسة بالنسبة لكل بند , واختبار Mann Whitney U Test لقياس درجة الاتساق الناتجة عن إجابات مفردات العينة , أما معامل ارتباط سبيرمان فقد أستخدم لتقويم مدى التشابه والاختلاف فيما يختص بالأهمية النسبية لبنود المعلومات بين كل من المستثمرين والمقرضين .

وتضمنت توصيات الباحث ومنها : حصر مشكلات التطبيق العملي في مجالي القياس والإفصاح , ومن ثم وضع مبادئ محددة للقوائم المالية في ضوء أهدافها مما يرفع من كفاءتها ويضعها في المرتبة الأولى من مصادر المعلومات لمستخدميها .

وفي عام 1991م صدرت دراسة ثناء عطية فراج وهي دراسة استقصاء على عينة من 61 مفردة حول تصورات مستخدمي المعلومات في مصر حول أهمية التقارير المالية وأجزاء التقارير وعدد 38 مفردة معلومات تحتويها تلك التقارير المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار , كما تعرضت لمفهوم كفاءة سوق المال وعلاقته بالمحاسبة , ودراسة دور المعلومات المحاسبية في مجال الاستثمار وأهم خصائص هذه

المعلومات , وكذلك قامت بتحديد احتياجات المستثمرين من المعلومات التي تضمنتها دراسات سابقة .

أما مجتمع الدراسة فقد كان من المستثمرين الأفراد(إلا أن الباحثة استبعدتهم لصعوبة تحديدهم) , ومكاتب المحاسبة والمراجعين بصفتهم وكلاء المساهمين , والجهات الرقابية لحماية المستثمرين والجهات المستثمرة مثل شركات التأمين , والشركات المالية التي تقوم بعمليات ترويج الأوراق المالية والاكتتاب فيها والمستثمرين المرتقبين ويمثلهم سماسرة الأوراق المالية

وتوصلت إلى النتائج التالية :

- السماسرة أهم مصدر للمعلومات وتمثل المركز الأول من مصادر حصول المستثمرين على المعلومات عن الأوراق المالية, ثم التقارير المالية وأهمية المعلومات المحاسبية تأتي في المركز الثاني والخدمات الاستشارية في المركز الثالث والمجلات المتخصصة في المركز الرابع.
- حساب الأرباح والخسائر أهم جزء في التقارير يليه تقارير الإدارة في المركز الثاني وقائمة المركز المالي في المركز الثالث .
- المعلومات عن إدارة الشركة في المركز الأول وسمعة الشركة في المركز الثاني .
- التوقعات المستقبلية لها درجة عالية من الأهمية .
- اتضح أن السماسرة يحصلون على البيانات والمعلومات عن طريق الاتصالات بالشركة المصدرة للأوراق المالية وكذلك بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات.
- اهتمام المستثمرين بالبيانات الواردة في قائمة الدخل وتقرير مجلس الإدارة وأن النظام المحاسبي الحالي يوفر معلومات جارية وتاريخية بينما تقل قدرته على توفير معلومات عن المستقبل والتي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لتفصيلات المستخدمين.

كما وجهت الباحثة عدة انتقادات تتعلق بالتوقيت وبكمية ونوعية المعلومات المنشورة ولم تستخدم الدراسة اختبارات إحصائية وإنما إحصاءات وصفية فقط وصغر حجم العينة يجعل النتائج غير قابلة للتعميم .
أما العلاقة بين هذه الدراسة ودراسة الباحث هي علاقة جوهرية حيث يدرس الباحث دور المعلومات المالية وغير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم السعودية , حيث يتضمن الاستبيان أسئلة حول تصورات مستخدمي المعلومات في السعودية وهي بيئة قريبة جداً من بيئة الدراسة التي قامت بها الباحثة في الإسكندرية بمصر حيث هناك تقارب كبير في العادات والتقاليد ولهذا يرى الباحث أن الاستفادة ستكون كبيرة من هذه الدراسة وخصوصاً فيما يتعلق بمدى ملائمة نتائجها للمستثمر بالأسهم في المملكة العربية السعودية وسيكون وجه الشبه بين الدراستين كبير إلا في بعض الاختلافات التي ستبرز حول ترتيب الأولويات في مصادر المعلومات المالية وغير المالية أما وجه الاختلاف فسيكون حول أهمية عوامل الوظيفة والخبرة والمؤهل العلمي التي لم تحظى باهتمام الباحثة في الدراسة السابقة الذكر .

وفي عام 1992م صدرت دراسة Solas & Ibrahim وهي دراسة مسحية على عينة من 89 مفردة في دولتي الأردن والكويت حول تصورات كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسس عن منفعة ودرجة الثقة في خمس مصادر للمعلومات , وعدد 23 مفردة معلومات وتوصلت إلى : -

- هناك فروق دالة إحصائيا في تصورات مجموعتي المستثمرين حول منفعة 10 مفردات من 23 مفردة معلومات.
- هناك فروق دالة إحصائيا في تصورات مجموعتي المستثمرين حول الوثوق في 9 مفردات من 23 مفردة معلومات.

وفي نفس العام 1992م صدرت دراسة Courtis, وهي دراسة تحليلية تناولت مجموعة من الدراسات التي اهتمت بتصورات معدي ومستخدمي المعلومات التي

تحويها التقارير الدورية واختبرت الدراسة 63 مفردة معلومات و6 مجموعات من المعدين والمستخدمين للمعلومات عبر 11 دراسة تمت على مدى 16 سنة في 6 دول وتوصلت إلى : –

- 30% من مفردات المعلومات تتطابق درجة أهميتها بالنسبة للمعدين والمستخدمحددة.علومات .
- مفردات المعلومات التي لها توجهات تنبؤية يتوقع أنها أكثر أهمية من المفردات التي لها خصائص تاريخية أو جارية .
- المحللون الماليون أقل الفئات التي تتغير تصوراتهم حول مفردات معلومات محددة .
- المستخدم الواعي يعطي أهمية أكبر لمفردات المعلومات من المعدين .

وفي نفس العام 1992م أيضاً صدرت دراسة صلاح بسيوني عيد وهي دراسة مسحية تمت على عينة من 26 مفردة في المملكة العربية السعودية موزعة على 14 بنك وطني و 6 بنوك مختلطة و6 فروع لشركة الراجحي للاستثمار حول ملائمة التقارير المالية المنشورة وعدد 17 مفردة معلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار وتوصلت الدراسة إلى :–

- الإفصاح في التقارير المالية بالمملكة العربية السعودية غير كاف لترشيد قرارات الاستثمار .
- المعلومات المنشورة في التقارير تتطلب تحليلاً مالياً متعدد الجوانب لزيادة استفادة المستثمرين منها.
- اتفاق المجموعات الثلاث حول أهمية التقارير المالية للمستثمرين .
- اختلاف المجموعات الثلاث حول أهمية كل جزء من أجزاء المعلومات وحول أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات .

استخدمت الدراسة معامل كندال لقياس ارتباط الرتب واستخدمت اختبار مربع كاي K2 للتعرف على الاختلافات فيما بين المجموعات .

وفي العام 1995م صدرت دراسة Bence&Etal , وهي دراسة مسحية على عينة مكونة من 21 محلل مالي و 12 مؤسسة استثمارية استخدمت أسلوب المقابلة بشأن تكوين عداد نقاط للمعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرار الاستثماري والتحليل تم بأسلوب التحليل العنقودي وتوصلت إلى :-

- ربما يكون مضللاً ترتيب أهمية مصادر المعلومات بشكل هرمي والأكثر دقة وإحكاماً اعتبار عدة مصادر على أنها متكاملة .
- المستثمر المؤسسي يرى بأن العنقود المعلوماتي ينبغي أن يتضمن مصادر المعلومات طويلة الأجل .
- المستثمرون يوظفون مدى محدود من مصادر المعلومات المالية .

وفي العام 1996م صدرت دراسة Anderson & Epstein وهي دراسة مسحية مقارنة في ثلاث دول على عينات مكونة من 246 مفردة في الولايات المتحدة و 436 مفردة في أستراليا و 251 مفردة في نيوزيلندا حول أهمية المعلومات في التقارير المالية لأغراض قرارات المستثمرين الأفراد وتوصلت الدراسة إلى :-

- في الولايات المتحدة تم ترتيب التقارير الدورية باعتبارها أهم مصدر للمعلومات لقرار الاستثمار .
- في أستراليا ونيوزيلندا تم ترتيب نصائح السماسرة باعتبارها أهم مصدر للمعلومات لقرار الاستثمار .
- المستثمرون في الدول الثلاث يطالبون بزيادة نوعية وكمية الإفصاح في التقارير المنشورة .

وفي العام 1997م صدرت دراسة Al-Mubark وهي دراسة مسحية على عينة من 126 مفردة من محللي الاستثمار في المملكة العربية السعودية (والدراسة تم

تنفيذها في المملكة المتحدة) حول منفعة التقارير المالية الدورية ومفردات المعلومات التي تحتويها , وتوصلت الدراسة إلى :-

- التقارير الدورية أهم مصدر للمعلومات ثم التقارير الفتريه في المركز الثاني والإصدارات الحكومية في المركز الثالث والاتصال المباشر بالشركة في المركز الرابع .
- حساب الأرباح والخسائر هو أهم جزء في التقارير الدورية يليه قائمة المركز المالي في المركز الثاني أما تقرير المراجع وتقرير الإدارة فترتيبهما قبل الأخير والأخير.
- عامل الثقافة وعامل الخبرة ليس لهما تأثيرا على تصورات المستثمرين بشأن أهمية مصادر المعلومات.

وفي نفس العام 1997م أيضاً صدرت دراسة Bartlett & Chandler وهي دراسة مسحية على عينة من 76 مفردة في المملكة المتحدة بخصوص قراءة المستثمرين الأفراد في الشركات متعددة الجنسيات للتقارير الدورية وتوصلت الدراسة إلى :-

- تقرير رئيس مجلس الإدارة هو أكثر الأجزاء القابلة للقراءة في التقارير الدورية وتقرير مراقب الحسابات هو الجزء الأقل قراءة في التقارير الدورية.
- الصحف والمجلات هي أكثر مصادر المعلومات المالية أهمية والتقارير الدورية تأتي في المركز السابع .
- علاقة القراءة المنخفضة للتقارير الدورية تعكس سلبية المستثمرين الأفراد .

وفي العام 1998م صدرت دراسة هشام المليجي وهي دراسة مسحية على عينة من 148 مفردة مدعمة بالمقابلة الشخصية اختبرت قابلية التطبيق لمعايير المحاسبة الدولية وأهمية التقارير الدورية من وجهة نظر مستخدمي ومعدي المعلومات ومراجعي الحسابات وواضعي سياسات الإفصاح وتوصلت الدراسة إلى :

- التقارير المالية الدورية المنشورة لها منفعة محدودة للمستخدمين .

- أهم أجزاء التقارير هي قائمة المركز المالي ثم قائمة الدخل ثم تقرير مراقب الحسابات ثم قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة الدخل هي في المركز الأول من وجهة نظر واضعي السياسات وفي المركز الثاني من وجهة نظر المستخدمين .
- أهم المعلومات هي عن مدى سلامة عمليات الشركة والربح الحالي والمتوقع للسهم والأرباح والمكاسب المتوقعة .

خامساً : التعليقات على الدراسات السابقة والإضافات الجديدة

ومن القراءة المتأنية للدراسات السابقة يمكن رصد الملاحظات الآتية :

- معظم الدراسات السابقة المشار إليها تمثل دراسات مسحية استندت إلى استقصاء آراء وتصورات مستخدمي المعلومات والتقارير المالية بخصوص منفعة تلك المعلومات والتقارير في اتخاذ القرار الاستثماري .
- منفعة التقارير المالية يتم ربطها إما بتأثير المعلومات المالية على أسعار الأسهم في البورصة , أو بقدرة تلك المعلومات المالية على تقييم المخاطر السوقية للأسهم أو بمدى توافر مجموعة من الخصائص الجوهرية أو بتصورات المستخدمين حول أهمية المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري .
- الدراسات المشار إليها تمت في بيئات مختلفة وبالتالي جاءت النتائج لتعكس التباين البيئي بل أن هناك اختلاف في النتائج داخل البيئة الواحدة .
- بعض الدراسات المشار إليها تناولت أهمية التقارير المالية ومحتوياتها من وجهة نظر معدي التقارير ومستخدميها والبعض الآخر ركز على فئة المستثمرين سواء المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي.
- بعض الدراسات استخدمت إحصاءات وصفية فقط في ترتيب أهمية التقارير ومفردات المعلومات والبعض الآخر استخدمت أساليب إحصائية بارا مترية والبعض الثالث استخدمت إحصاءات غير بارا مترية .
- دراسات محدودة تناولت أثرا الوظيفة وأثر الخبرة على أهمية مصادر المعلومات والتقارير المالية ومفردات المعلومات التي تحتويها التقارير.

- دراسات محدودة تناولت تقييم أهمية بعض مفردات المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل اختياري بينما معظم الدراسات تركز على المفردات التي يتم الإفصاح عنها بشكل إجباري.

الفصل الثانـي

المفاهيم الأساسية للدراسة

المفاهيم الأساسية للدراسة

أولاً : المعلومات وكفاءة السوق

تعتبر الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية بشقيها (سوق الإصدار, سوق التداول) هي المساعدة في توجيه الموارد المالية للمجتمع نحو الاستثمارات الناجحة بما يؤثر على أداء الاقتصاد القومي (Francies,1986) [71] فأسواق الأوراق المالية التي تتميز بالكفاءة تساعد على رفع كفاءة المشروعات وتنشيط الاقتصاد والتنمية . (زهران,1996, 76) [15]

وتنقسم سوق المال بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين:

أولهما: سوق النقود(سوق التعاملات قصيرة الأجل), وهي تلك السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل, ويتولي الجهاز المصرفي ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد والبنوك التجارية القيام بهذه العمليات.

وثانيهما: سوق رأس المال وهي تلك السوق التي يتم فيها إصدار و تداول الأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل, وهذه السوق تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما: (هندي,1995, 489) . [31]

(أ) سوق رأس المال غير المالي: وتشتمل هذه السوق علي الأجهزة التي تقوم بعمليات الإقراض والاقتراض متوسط وطويل الأجل.

(ب) سوق الأوراق المالية: ويتعلق الاستثمار في هذه السوق بتوظيف الأموال في شراء الأوراق المالية, سواء كانت أسهم أو سندات, وتنقسم بدورها إلي سوقين, إحداهما تختص بإصدار الأوراق المالية وتسمي سوق الإصدار, والأخرى تختص بتداول الأوراق المالية وتسمي سوق التداول.

التعريف بسوق الأوراق المالية:

تعد سوق الأوراق المالية إحدى أهم آليات تجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية حيث تلعب هذه السوق دورا أساسيا في تطوير وتنظيم أساليب التمويل للمشروعات, وتوفير هذا التمويل بالأحجام المطلوبة والمناسبة وذلك من خلال اقتناء الأفراد والشركات لما يصدر في هذه السوق من أسهم وسندات, ويعتبر نمو هذه السوق مطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية لأي دولة, خاصة تلك الدول التي تتبني برامج لخصخصة العديد من شركات القطاع العام, ويتراجع فيها الدور المهيمن للدولة في الحياة الاقتصادية.(مصطفى,1994, 385) [19]

وتعرف سوق الأوراق المالية بأنها السوق التي تتعامل في الاستثمار المالي المتعلق بالأوراق المالية(الأسهم والسندات), سواء عند إصدارها لأول مرة أو عند تداولها بعد ذلك.

وبهذا المعني تنقسم هذه السوق إلي شقين رئيسيين هما: (سالم , 1996 , 52) [23]

. سوق الإصدار (السوق الأولي).

. سوق التداول(السوق الثانوي).

وفيما يلي يتم تناول كل من هاتين السوقين بشيء من الإيجاز:

1 . سوق الإصدار (السوق الأولي):

سوق الإصدار أو السوق الأولية هي تلك السوق التي يتم من خلالها بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة عن طريق الاكتتاب العام في الأوراق المالية, سواء كانت أسهم أو سندات, وقد يتعلق الاكتتاب بالأسهم الممثلة لرأسمال الشركة عند التأسيس أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس. كما قد يتعلق بالسندات عند إصدارها سواء كانت صادرة عن شركة أو من شخص من الشخصيات الاعتبارية العامة التي يحق لها الإصدار.

والسوق الأولية تصنعها مؤسسات مالية متخصصة تقوم بالاكتتاب في الإصدارات الجديدة للأوراق المالية, ثم تقوم ببيعها للجمهور مرة أخري لتحقق أرباحا من الفرق بين

سعر البيع وسعر الشراء, وعادة ما يطلق علي هذه المؤسسات بنوك الاستثمار, وفي الدول التي تتسم أسواقها بالصغر, قد تتولي بعض البنوك التجارية هذه المهمة والسوق الأولية النشطة تسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وذلك من خلال دفعها بالمستثمرين إلي التخلي تدريجيا عن استثمار أموالهم في المضاربات العقارية أو الاستخدامات السائلة, ومن خلال مساعدتها في زيادة وتشجيع الادخار, وما يستتبع ذلك من دفع سريع لعملية التنمية الاقتصادية, وبالتالي إيجاد فرص استثمارية جديدة يتيحها الاقتصاد القومي للمستثمرين كلما قطع شوطا في مراحل التنمية.

وتنبع أهمية السوق الأولية النشطة والمستقرة من كونها تعمل علي جذب المدخرات, سواء بطريقة مباشرة(من خلال شراء الأوراق المالية, أي الاكتتاب في أسهم الشركات), أو بطريقة غير مباشرة(من خلال البنوك وشركات التأمين التي تستثمر جزءا من أموالها . الودائع وبوالص التأمين . في شراء الأوراق المالية). (سلامة , 1977 , 13) . [4]

كما أن السوق الأولية تتيح فرصا متعددة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم في أشكال متعددة من الأوراق المالية, التي تمثل بدورها أشكالا مختلفة من الأنشطة الاقتصادية, ومن ناحية أخري فهي تتيح للمستثمرين ومنشآت الأعمال فرصا للحصول علي الأموال اللازمة للتوسع والنمو, وهو ما ينعكس أثره الإيجابي علي الدخل القومي وعلي مستوي المعيشة في الدول المعنية. (جمال , 1998, 10) . [22]

2 . سوق التداول(السوق الثانوي):

سوق التداول أو السوق الثانوية تعبر عن المكان الذي تتم فيه جميع المعاملات المالية بيعا وشراء, والتي يترتب عليها نقل ملكية الأوراق المالية طويلة الأجل من الأسهم والسندات السابق إصدارها من بائع لمشتر, طبقا لسعر السوق السائد للورقة المالية وقت البيع والشراء, سواء تمت هذه المعاملات من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة.

وللسوق الثانية أهمية بالغة للاقتصاد القومي. فعملية شراء وبيع الأوراق المالية ليست استثمارات مالية فقط . كما يترائي للبعض . لكنها استثمارات اقتصادية أيضا, فالمدخر (المستثمر) عندما يشتري الأوراق المالية من البورصة فهو يعمل علي تحرير سيولة تصبح متاحة للاستثمار في فرص أخري داخل الاقتصاد القومي, وبغض النظر عن طريقة استخدام هذه السيولة الجديدة, فإنها ستقلل تكلفة الفرصة(أو الخسارة) البديلة حال استعمالها لتمويل استثمار جديد, وستؤدي إلي زيادة المنفعة في حال استعمالها لتمويل إنفاق استثماري.

وتنبع أهمية السوق الثانوية من أنها تعمل علي تحويل الأوراق المالية أو بيعها خلال آجالها المحددة, مما يجعل المستثمر (المدخر) مطمئنا إلي أنه يستطيع الحصول علي السيولة(النقود) اللازمة له في أي وقت يريده.

والأسواق الثانوية إما منظمة يحكم التعامل فيها قوانين وإجراءات رسمية, ويقتصر التعامل فيها علي الأوراق المالية المسجلة لديها, أو أسواق غير منظمة يقوم بإدارتها مجموعة من الوسطاء يتبادلون المعلومات فيما بينهم, ويحددون الأسعار وفقا لحجم العرض والطلب.

وفيما يلي يتم تناول كل من هاتين السوقين بشيء من الإيجاز:

(أ) السوق المالية المنظمة(بورصة الأوراق المالية)(الصائغ وحسن,1993, 27) [13]

السوق المالية المنظمة أو ما يطلق عليه بورصة الأوراق المالية, ما هي إلا سوق منظمة لتداول الأوراق المالية بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين جدا في هذا النوع من النشاط, وهذه التعاملات تجري في مكان محدد وهو البورصة, وفي أوقات محددة, ويحكم المتعاملين فيها تشريعات ولوائح معينة, وتقوم علي إدارتها هيئة تتولي الإشراف علي التنفيذ للوائح والتشريعات.

وتؤدي البورصة عديدا من الوظائف الرئيسية للاقتصاد القومي, ولعل أهمها تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام في عملية الاستثمار والتنمية, وتلبية احتياجات الدولة المالية اللازمة للقيام بأعبائها المتزايدة, لتمويل أهداف التنمية, عن طريق إصدار السندات طويلة الأجل والأذونات قصيرة الأجل أذون الخزانة.

(ب) السوق المالية غير المنظمة:(عبداللطيف, 1995 , 29) [25]

يطلق اصطلاح الأسواق غير المنظمة علي المعاملات التي تجري خارج البورصات, والتي يطلق عليها المعاملات علي المن, ة, التي تتولاها بيوت السمسرة, ويتم التعامل في هذه السوق علي الأوراق المالية غير المسجلة في السوق الرسمي, ولا يوجد مكان محدد لإجراء مثل هذه المعاملات.

ولكن تتم من خلال شبكة اتصال قوية(خطوط تليفونية . أطراف الحاسب الآلي . وغيرها من الوسائل السريعة للاتصال), ترتبط بين السماسرة والتجار والمستثمرين, ويتم من خلال هذه الشبكة اختيار أفضل الأسعار والتعامل علي أساسها.(هندي,1995, 108) [31] .

وبناء علي ذلك يمكن القول بأن الأسواق غير المنظمة ما هي إلا أطراف لإجراء المعاملات أكثر من كونها مكانا لإجراء تلك المعاملات.

3 . العلاقة التبادلية بين سوقي الإصدار والتداول:

هناك علاقة تبادلية تربط بين سوق الإصدار وسوق التداول, فإذا ما توافرت لسوق التداول السهولة في التعامل, والاقتصاد في النفقات, وسرعة تحويل الأوراق إلى سيولة نقدية , فإن ذلك يعمل علي زيادة كفاءة سوق الإصدار, عن طريق القيام بإصدارات جديدة تؤدي إلي زيادة الاستثمارات وما يستتبع ذلك من دفع عملية التنمية.

من جهة أخري فإن الإقبال علي تأسيس الشركات المساهمة والاكتتاب في أسهمها(سوق الإصدار), يتيح الفرصة أمام المزيد من تدفق الأموال من خلال الأوراق المالية

إلي البورصة(سوق التداول), علي نحو يؤدي إلي تنشيطها, ومن ثم إلى تحقيق قدر كبير من السيولة للأوراق المالية المقيدة فيها, وإلى سعر عادل لها في ضوء تقويمها حسب ظروف العرض والطلب. مما سبق يتضح أن كلا من شقي سوق الأوراق المالية(سوق الإصدار وسوق التداول) تؤثر كل منهما في الآخر.[91]

وافتراضات السوق الكفء تقدم إطاراً للعلاقة بين المعلومات وكفاءة السوق والتعريف التقليدي لكفاءة السوق يشير إلى : [68](Fama,1970,pp.383-417) (E. Fama, 1970, *Efficient capital market: a review of theory and empirical work*, Journal of Finance 25:2 (May), 383-417.) [92]

- أن السوق تعكس المعلومات بطريقة غير متحيزة .
- أن السوق لاتتجاهل المعلومات الملائمة وتستجيب لها بسرعة .

ويشير سالم إلى الظروف الكافية لقيام السوق الكفء وهي (سالم,1996, 157)[23]

1- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف. (أي عدم وجود قيود على الدخول أو الخروج من السوق) .
2- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها.
3- للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدها من الأسهم ودون شروط وبسهولة ويسر.
4- وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
5- إتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم, أي أن كل المتعاملين في السوق لهم توقعات متماثلة بخصوص توظيف المعلومات المتاحة (فرض الرشد بالنسبة للمستثمرين

) (Hendrikson&Breda,1992,p-169)[74] , ولقد قدم كل من (Fama,1970,Ball&Brown,1968) تغطية واسعة لافتراضات السوق الكفء وهي : فرض السوق الضعيفة,وفرض السوق شبه القوية , وفرض السوق القوية . [68],[44]

ومن الفروض أعلاه يمكن استنتاج أنه وفقاً لمفهوم الكفاءة، يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المنشأة المصدرة للسهم. حيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارةً أو غير سارةً .

وفي السوق الكفء(Efficient Market) ، يعكس سعر سهم المنشأة المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل: قوائم مالية، معلومات تبثها وسائل الإعلام، السجل التاريخي لسعر السهم، أو تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة. (مصطفى,1994 , 383). [19]

كما يعكس سعر السهم في ظل السوق الكفء توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب. ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماماً [93] .

ووفقاً للجوانب الفنية لهذه التصنيفات فإن علاقة فروض السوق بالمعلومات تكون كالآتي:

فرض السوق الضعيفة (weak form of Efficiency) : وتعنى كفاءة السوق في صورته الضعيفة ، أن المعلومات المتاحة في الماضي عن الأسعار والعوائد سوف تنعكس بالكامل في المستويات الحالية للأسعار. وبمعنى آخر، لا يستطيع أي من

المتعاملين في السوق الحصول على عوائد إضافية من خلال استخدام أي من قواعد الاتجار Trading Rules القائمة على مثل هذه المعلومات. ويقوم مفهوم الكفاءة في شكلها الضعيف في هذه الحالة على فحص خصائص السلاسل الزمنية لمعدل الصرف الحاضر في السوق السوداء، وذلك للتحقق من أن التغيرات في المعدل الحاضر للصرف خالية من أي ارتباط متسلسل Serial Correlation . ويعد اختبار Box-Pierce Q أكثر الاختبارات شيوعا لاختبار ما إذا كان من الممكن استخدام السلاسل الزمنية لمعدل الصرف في الماضي في التنبؤ بمعدل الصرف في المستقبل [94] .

وباختصار يمكن القول يفترض بأن المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم هي المعلومات التاريخية عن الأسعار وحجم المبادلات التي تمت في الماضي , وكذلك يمكن تعريفها بأنها السوق التي تعتمد على المعلومات التاريخية كمحرك لأسعار الأوراق المالية , بمعنى أن المستثمر في ظل هذه السوق يعتمد على المعلومات التاريخية عند صنع القرار مما يصعب معه توقع ما سيحدث مستقبلاً , لأن الأسعار المستقبلية لا تتحدد بناء على القيم التي كانت سائدة في الماضي وهو مايعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم . (عطية ,1993, 1) . [26]

ويرجع اكتشاف ظاهرة الحركة العشوائية للأسعار في عام 1900م إلى باحث فرنسي يدعى لويس باشيليه (Louis Bachelier) فلقد أسفرت متابعته للتغيرات المتتالية للأسعار في سوق السلع Commodities Market عن أنها تفتقد وجود أي ترابط بينها , بما يؤكد على عدم وجود نمط محدد لحركة تلك الأسعار .

وقد علق على ذلك بالقول بأن المضاربة في تلك السوق هي لعبة عادلة Fair Game حيث لايمكن للبائع أو المشتري أن يضمن تحقيق الأرباح على حساب غيره . بل وأضاف أن الأسعار الحالية للعقود المستقبلية في سوق السلع , تعد في حقيقة الأمر تقديراً غير متحيز للسعر الذي سوف يسود في السوق الحاضرة في التاريخ المحدد لتنفيذ

The current price of a commodity is an unbaised estimate of its العقد future price. وهذا يعني بمفهوم كفاءة السوق أن الأسعار الحالية تعكس الظروف التي يتوقع أن تسود في التاريخ المحدد لتنفيذ العقد. (هندي , 2006, 515) . [32]

فرض السوق متوسطة القوة (Semi-Strong Form of Efficiency) : وتعني بأن أسعار الأسهم لاتعكس فقط التغيرات السابقة في أسعار تلك الأسهم , بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التنبؤات التي تقوم على تلك المعلومات سواء تمثلت تلك المعلومات فيما ينشر عن الشئون الدولية أو الظروف الاقتصادية في الدولة , أو ظروف الصناعة أو المنشأة بما في ذلك التقارير المالية وغيرها من التقارير والتحليلات التي تتاح للجمهور .

وفي ظل الفرض متوسط القوة يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات , باختصار فإنه في ظل الفرض متوسط القوة لاينبغي على المستثمر أن ينفق المال أو الجهد لإجراء المزيد من التحليل للمعلومات المتاحة , فذلك المال المنفق وهذا الجهد المبذول لاطائل من وراءه ولن يحقق عائد إضافي , وحتى إذا ماتحقق هذا العائد فقد لايكون كافياً لتغطية مايتكبده من تكاليف إضافية وبالتالي يفترض بأن أسعار الأسهم في لحظة ما تعكس المعلومات الماضية عن الأسعار والمعاملات وكذلك المعلومات المتاحة حالياً بشكل علني لجمهور المتعاملين من خلال قياس استجابة الأسعار للإعلان عن الأرباح والتوزيعات أو الإعلان عن تعديل المعالجة المحاسبية لبعض بنود القوائم المالية .

فرض السوق القوي (Strong Form of Efficiency) : ويفترض بأن أسعار الأسهم في لحظة ما تعكس المعلومات الماضية والحاضرة المتاحة بشكل علني أو المتاحة بشكل خاص ونقصد بالمعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور إضافة إلى تلك المعلومات التي قد تكون متاحة لفئة معينة مثل إدارة المنشأة المصدرة للسهم وكبار العاملين فيها

وتلك التي يمكن أن يحصل عليها المحللين الأساسيين من خلال مايمتلكونه من أدوات تحليل تدعمها خبرة ومهارة عاليتين . باختصار تعكس الأسعار كل ما يمكن معرفته وفي ظل هذا الفرض يستحيل على أي مستثمر أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب مستثمرين آخرين , حتى لو استعان بخبرة أفضل مستشاري الاستثمار في السوق وحتى لوكان هو رئيس مجلس إدارة المنشأة المصدرة للسهم . (مصطفى,1994, 383) [19] .

ويشير البعض أمثال (هندركسن وبريدا وجاجي) إلى أن نظرية السوق تقترح وظيفتين للمعلومات المحاسبية :

1- المعلومات ذات أهمية لجعل المستثمرين يحوزون محفظة أوراق مالية مما يتعلق بتفصيلاتهم للعائد و/أو المخاطرة, من خلال إطار أسعار الأوراق المالية الموجودة بالسوق. فالمعلومات ضرورية للمستثمرين للحصول على محافظ أوراق مالية تعكس تفضيلا تهم في الحصول على أعلى عائد بدرجة معلومة من المخاطر[74] (Hendriksen&Breda,1992,pp.166-169) وبالتالي فإن هناك اتفاقا على أن المعلومات المحاسبية الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها هي متطلبات وعوامل مساعدة في تنمية أسواق الأوراق المالية (Jaggi,1975) [76] .
2- المعلومات المحاسبية هامة لإتاحة تخصيص أمثل للموارد بين المنتجين عندما يكونون قادرين على الحصول على رأس المال الضروري لتحقيق أقصى ناتج قومي إجمالي بمقدار معلوم من الموارد , أي أن المعلومات المحاسبية التي تستغلها (أسواق المال أو البورصة) تكون في غاية الأهمية لتخصيص الموارد .

من خلال الاستعراض السابق لمستويات الكفاءة بسوق الأوراق المالية يتبين الارتباط الوثيق بين درجة كفاءة السوق والمعلومات التي توفرهالمالية.لين فيها ويرى بعض

الباحثين (الصائغ وحسن,1993, 28) [13] , أن كفاءة السوق تقاس بمستوى دقة وكمال المعلومات التي توفرها للمتعاملين فيها من مستثمرين وممولين وبناء على ذلك فقد رأى الباحث أن يتطرق بإيجاز إلى الشروط أو العوامل التي تقوم عليها نظرية السوق الكفء والمتمثلة فيما يلي : (عبيد,1990 , 174) . [6]

1- ضرورة وجود عدد كبير من الأطراف المشاركة في السوق كالمستثمرين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من الذين يتعاملون في بيع وشراء الأوراق المالية .
2- ضرورة أن يتوافر في المشاركين أو من ينوب عنهم بعض الخصائص الهامة فيما يتعلق بالرشد الاستثماري Sophisticated Investors وخاصة:

أ- إدراكهم أنهم يسعون إلى تعظيم منافعهم الخاصة من خلال تعظيم الثروة المتمثلة في أسعار الورقة وعوائدها, مما يخلق قوى تنافسية تتسبب في عكس المعلومات المتاحة بشكل فوري ودقيق. ويعرف مهدي المستثمر الرشيد بأنه قد يسعى إلى تعظيم العائد لمستوى معين من الخطر أو تدنية الخطر لمستوى معين من العائد. (مهدي,1989, 9) . [30]
ب- إدراكهم لأهمية التحليل والتقييم المستمر لاستثماراتهم في الأوراق المالية وذلك كأسلوب ضروري للتأكد من تحقيق أهدافهم ولكي يتم مثل هذا التحليل والتقييم لابد من:

(1) توافر كاف للمعلومات ذات الصلة بالأوراق المالية والشركات المصدرة لها والنشاط الاقتصادي ككل.
(2) إن هذا التحليل والتقييم يستخدم كافة المعلومات المتاحة .
(3) إن تأثير هذا التحليل والتقييم يتم بطريقة عشوائية أو بطريقة مستقلة من مشارك إلى آخر ومن محلل إلى آخر وبدون أن يكون الغرض منه خدمة

مصلحة مستثمر معين أو مجموعة من المستثمرين ضد مصالح جميع المتعاملين .

(4) إن أسعار الأوراق المالية يتم تعديلها من خلال التعامل والذي يعكس كافة المعلومات مالية وغير مالية وأن هذا التعديل يتم بسرعة ليعكس كل ما يحدث في النشاط الاقتصادي .

وطبقاً لمفهوم السوق الكفء أو شروطها فإن المعلومات المالية لاتعد المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية محل التقويم , وأن أسعار الأوراق المالية تعكس أية معلومات أخرى متاحة بشكل فوري وغير متحيز .

وبالطبع لايعني ذلك عدم أهمية المعلومات المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين , فما زالت تعد مصدراً أساسياً يستخدم في تحليل الأوراق المالية واستخراج مجموعة من النسب والعلاقات لعدد من العناصر التي يسترشد بها صانع القرارات الاستثمارية .

وفي هذا المقام يجدر بنا أن نتحدث عن أهمية أسواق المال في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ولهذا تتطلب الكفاءة العالية في تخصيص الموارد أن يكون هناك كفاءة في التسعير وكفاءة في التشغيل ويقصد بالكفاءة في التسعير أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة , أما كفاءة التشغيل فيقصد بها أن تتضاءل تكلفة المعاملات إلى أقصى حد مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات(الصفقات) , ويضاف إلى ذلك أهمية عدالة السوق بمعنى أن يتيح السوق فرصة متساوية لكل من يرغب في أن يبرم فيه الصفقات ويضاف أيضاً الأمان Safety ويقصد بالأمان هنا ضرورة توافر وسائل للحماية ضد المخاطر التي تنجم عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق .

وإذا كانت كفاءة أسواق رأس المال تقاس بقدرتها على التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة فإن هناك عوامل من شأنها أن تضعف من قدرة السوق على تحقيق هذا الهدف وتتمثل تلك العوامل في الاعتماد على الأرباح المحتجزة في التمويل , وتعاملات فريق الضوضاء , والمضاربة الغوغائية ,وضعف تأثير آلية التصويت . (هندي , 2006, 667) . [32]

ولهذا يرى الباحث أنه كلما زاد عدد المتعاملين في أسواق رأس المال كلما كان ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق الكفاءة لتلك الأسواق وأقصد بذلك أسواق رأس المال السعودية والعربية .

ثانياً : التقارير المالية (أولية , سنوية)

يقصد بالتقارير المالية الأولية تلك القوائم المالية التي تصدرها المنشآت عن فترات زمنية تقل مدتها عن سنة مالية كاملة ، وغالبا ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر (ربع سنوية) ، لتوصيل معلومات مالية أولية عن المنشأة للمستفيدين من القوائم المالية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية. ويتم عرض تلك المعلومات الأولية –عادة– بصفة مستقلة عن القوائم المالية السنوية ، أو قد ترفق بالقوائم السنوية في صورة قوائم ملحقة أو ملاحظات على تلك القوائم. ووفقا لهذا المفهوم يمكن ملاحظة ما يلي:

1- أن التقارير المالية الأولية تعد وتنشر على أساس غير سنوي (عادة ربع سنوية، ويمكن أن تكون شهرية أو نصف سنوية).
2- الهدف الرئيسي للتقارير المالية الأولية هو تزويد المستفيدين من تلك القوائم بمعلومات ملائمة ووقتية .

3- تعد القوائم المالية الأولية ، مثلها مثل القوائم المالية السنوية ، وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية وبصورة دورية منتظمة ، وتنقسم هذه المعلومات إلى نوعين رئيسين هما:

أ. أرصدة ترتبط بتاريخ معين، أو بلحظة زمنية معينة .

ب. تدفقات ترتبط بفترة زمنية معينة .

4- أن التقارير المالية الأولية قد يتم عرضها في صورة قوائم مالية أولية تنشر مستقلة عن القوائم المالية السنوية ، أو قد ترفق بالقوائم المالية السنوية في صورة قوائم مرفقة أو ملاحظات على تلك القوائم المالية السنوية .

5- تتمثل القوائم المالية الأولية في صورتها الاعتيادية وكحد أدنى في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي .

6- وفق ما تقضي به الفقرة 53 من أهداف المحاسبة المالية المعتمدة من امستقل. يعدُّ المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون ، وكذلك الموردون والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية أو مستقبلية مع المنشأة الفئات الرئيسة التي تستخدم القوائم المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة . ولإضفاء مزيد من الثقة على تلك القوائم يتم مراجعتها من قبل مراجع مستقل . وينطبق نفس مضمون هذه الفقرة على القوائم المالية الأولية، والحاجة أيضا إلى فحصها من قبل مراجع مستقل، مع اختلاف مضمون ونطاق الفحص بالمقارنة بالقوائم المالية السنوية.

7- أن القوائم المالية الأولية إذا عرضت في صورة ملخصة، فإنها يجب أن تفصح وفقا لاتجاهات وإصدارات المنظمات المهنية المعنية بالإفصاح المحاسبي كحد أدنى عن :

أ – إجمالي الإيرادات ، ومخصص الزكاة وضرائب الدخل ، ومفردات الإيرادات والمصروفات غير العادية، وتأثيرات التغيرات المحاسبية (مبدأ أو ممارسة) ، وصافي الدخل العادي وصافي الدخل الشامل.

ب– بيانات العائد المتوقع للسهم.

ج– التقلبات الموسمية الجوهرية للإيرادات أو التكاليف أو المصروفات.

د – تأثيرات العمليات غير المستمرة وتأثيرات التخلص من أحد قطاعات المشروع.

هـ– التدفقات النقدية الجوهرية.

و – التغيرات الجوهرية في المركز المالي .

8– إذا لم يتم نشر قوائم مالية فتريه للفترة الأخيرة من السنة المالية فيجب الإفصاح عن نتائج هذه الفترة في شكل تقرير يرفق بالقوائم المالية السنوية ويتضمن معلومات مالية عن تلك الفترة وخاصة الآثار المترتبة على العمليات غير المستمرة، ومفردات الإيرادات والمصروفات غير العادية، والتسويات التي تمت في نهاية السنة، وفحص القوائم المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات هذا الإفصاح الإضافي . [95]

الهدف الأساسي للتقارير المالية الدورية : هو توصيل قياسات اقتصادية ومعلومات عن الموارد والأداء للمنشأة وتكون مفيدة لهؤلاء الذين لهم حقوق ثابتة في هذه المعلومات (Alexander&Britton,1993,p.15) . [39]

والتقارير المالية ينبغي أن تتيح معلومات مفيدة بل وضرورية للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى (FASB,SFAC.1,1978,p.15) . [66]

ويجدر بنا في هذا المقام أن نميز بين البيانات (Data) والمعلومات (Information) فالبيانات يمكن النظر إليها على أنها جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث وقد عرفها الربيدي "بأنها مجموعة حقائق منعزلة تفيد في عملية اتخاذ القرارات , أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبني عليها رأياً وأن يتخذ وفقها قراراً (الربيدي,1995, 26) . [3]

وبالتالي فإن المعلومات هي نتيجة تلك العملية التي يتم من خلالها ترتيب البيانات بحيث تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى الفرد , ومن هنا يمكن وصفها بأنها وحدات معرفة مستخلصة من نظام جيد لتشغيل البيانات .

وقد عرفها مطر بأنها "بيانات تمت معالجتها, أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين, وفي وقت محدد, ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها" (مطر,1996, 20) . [29]

وفي المحاسبة نجد أن مفهوم البيانات يشمل كل حدث اقتصادي يترتب عليه خلق بيانات سواء كانت مالية أو عينية , وسواء كانت متعلقة بأحداث ماضية أو حاضرة أو توقعات مستقبلية .

أما المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي فيوضحها كل من الحيالي والبطمة بأنها " هي بيانات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق إجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة . (الحيالي والبطمة,1996, 28) . [21]

إذاً يمكن اعتبار أن أي بيانات أو معلومات يتم الحصول عليها أو توجد في النظام المحاسبي للشركات , بمثابة معلومات محاسبية, سواء كانت واردة في قائمة مالية أو في تقرير خاص , ويرى صديق "أن المعلومات والبيانات المحاسبية هي الأساس الذي

يعتمد عليه في عملية التخطيط والتحليل المالي , وتقييم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها , كما أنها تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المالية " (صديق,1987, 45) . [24]

فهي فعلاً من الركائز الأساسية في اتخاذ القرارات ذات الطبيعة أوالآثار الاقتصادية. (مرعي,1993, 20−22) . [28]

وبالنسبة للمعلومات المحاسبية فهي إما أن تكون :

- تاريخية : وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة .
- حالية : وهي معلومات متاحة ومنشورة وقت اتخاذ القرار .
- مستقبلية : وهي معلومات متوقعة وغير مؤكدة وإنما يتم التنبؤ بها .
- داخلية : وهي معلومات غير متاحة للنشر , وإنما لأغراض داخل المنشأة .

مما سبق يتضح للباحث أن المعلومات المالية ماهي إلا بيانات قد تم تجميعها وتبويبها وترتيبها في صورة كمية أو نوعية صالحة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار وبالتالي يمكن نشرها وعرضها في شكل تقارير أو قوائم مالية واعتبارها أحد مخرجات النظام المالي .

أما مستخدمي التقارير المالية سواء كانت دورية أو سنوية فيمكن تعريفهم "بأنهم الفئات التي لهم حقوق في المعلومات الخاصة بالشركة" , وهذه الحقوق تنشأ من المسئولية العامة للشركة تجاه تلك الفئات وتدعم بالسلطة القانونية القهرية لطلب هذه المعلومات . وهذه الفئات هي : المستثمرين – الدائنين – العاملين – المحللين الماليين – والاستشاريين والعملاء والموردين –الحكومة – الجمهور العام – مجموعات المصالح الخاصة – الهيئات السياسية – مجموعة الضغوط المحلية . (ICAEW,1975,p.15) [75] .

ولازال هناك جدل يدور بين البعض حول أهداف فئات المستفيدين من المعلومات, ونوعية المعلومات المطلوبة لكل فئة [53] (Briston,1981,pp.1-5) , ولم يتوقف هذا الجدل حول اختلاف أهداف تلك الفئات من استخدام التقارير المالية الدورية , ووصل الاختلاف إلى الفئة الواحدة من فئات المستفيدين (Hendriksen&Breda,1992,p.129) , [74]

وظهرت في الفترة الأخيرة توجهات تتبنى القول بأن التقارير المالية تعد أصلاً لخدمة المستخدمين "users" ولقد أشارت FASB (Financial Accounting Standards Board) , على فئتي المستثمرين والدائنين باعتبارهما الفئات المسيطرة والتي تعكس احتياجاتها من المعلومات أكثر من احتياجات باقي الفئات الأخرى التي تستخدم المعلومات في اتخاذ قراراتها . (FASB,1978) [96]

وأن الهدف الرئيس من التقارير المالية هو مساعدة وترشيد متخذي القرارات (Bouman,1995,1)[55] . وكذلك ضمان حقوق مجموعة المستثمرين في المعلومات التي تنشأ من العلاقة المباشرة أو المحتملة بين المستثمر والمنشأة التي تعد التقرير , ويحتاج المستثمرون إلى المعلومات التي تساعدهم في الوصول إلى قرارات المتاجرة في الأسهم والاكتتاب في الأسهم الجديدة والتصويت في الجمعية العمومية وتكوين أحكامهم عن التحركات في أسعار الأسهم ومستويات التوزيعات المستقبلية والكفاءة الإدارية والتوقعات المستقبلية (ICAEW,1975,p.19) . [75]

وحقوق المحللين الماليين والاستشاريين في المعلومات تنشأ من اهتماماتهم بتشجيع هؤلاء الذين يدخلون أو من المحتمل دخولهم في علاقة مباشرة بالشركة , فالمحللين الماليين والاستشاريين يمكن النظر إليهم باعتبارهم يعملون في وكالة وظيفتها خدمة مستخدمين آخرين , والمعلومات المطلوبة للمحلل المالي من المحتمل أن تتشابه مع تلك المعلومات

المطلوبة للمستخدمين الذين يتم تقديم النصح لهم , كما أن المعلومات المطلوبة للسماسرة من المحتمل أن تكون مشابهة لحاجات المستثمرين (ICAEW,1975,20-21) . [75]

كما أن التقارير المالية تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على العديد من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط التسويقي والعوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على المشروع . (الجيوشي وآخرون,1990, 144) . [12]

والتقارير المالية الدورية تتكون من مجموعة من التقارير الفرعية عن الربح والمركز المالي والتدفقات النقدية والأرباح المحتجزة والتوزيعات والسياسات المحاسبية وتفصيلات عن أرقام إجمالية في القوائم الرئيسية , وملاحظات وتفسيرات وحدود وافتراضات وكذلك عن تنبؤات الإدارة وتوقعاتها بشأن المستقبل وتفسيرات الإدارة لبيانات الأداء وتقرير مراقب الحسابات عن الحسابات الختامية , والمعلومات التي تحتويها التقارير الدورية سواء في القوائم الأساسية أو في الجداول والملاحظات والإيضاحات والتفسيرات والتنبؤات إنما تقع تحت قضايا الإفصاح المالي , والذي يعني الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحداث أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى أو في صورة ملاحظات تفسيرية أو رؤوس جانبية أو في تقرير المراجع (مرعي,صبان,1990م,ص36). [28]

فالإفصاح يشير إلى المعلومات المالية ذات الاختصاص داخل أو خارج الهيكل الأساسي للقوائم المالية متضمناً الطرق المستحدثة في إعداد القوائم (AICPA,APA,Opinion2,1972) . [37]

وتحتوي التقارير الدورية على كم كبير من مفردات المعلومات والتي قد يتم الإفصاح عنها بشكل إجباري أو بشكل طوعي, وتشير مفردة الإفصاح إلى كل رقم و/أو جزئية معلومات مطلوب الإفصاح عنها بشكل مستقل [48] (Barth&marphy,1994,p2) . ومفردة المعلومات قد تتمثل في أجزاء من المعلومات التي تتكون من كثير من العناصر الفرعية [35] (Adhikari&Tondkar,1992,p.88) , ومفردات المعلومات من المحتمل أن تعكس الأهمية بدرجات متفاوتة لمستخدمي التقارير المالية , وليس هناك مقياس عن الأهمية النسبية لكل مفردة (Barth&Marphy,1994p.1995) . [48]

وتعتبر المعلومات المحاسبية بشقيها الفعلي والتقديري الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية , فهي الأساس الذي يعتمدون عليه في تقييم أسعار الأسهم بشكل مستمر وتحديد الأسهم التي تعتبر أسعارها أقل من حقيقتها .

ثالثاً : مصادر المعلومات في سوق الأوراق المالية

لقد افترض Arnold&Moizer بأن المستثمرين يمكنهم فهم واستخدام التقارير المالية ولكنهم يطلبون معلومات من مصادر أخرى .[43] (Arnold&Moizer,1984)

ويلجأ المستثمرون إلى مصادر أخرى للمعلومات غير التقارير المالية المنشورة كمصادر يعتمدون عليها في اتخاذ قرارهم بالاستثمار في سوق الأوراق المالية , ويرجع ذلك إلى أن التقارير المالية المنشورة تكون قاصرة كمصدر وحيد لتقييم المنشأة وهو التقييم الذي يحتاجه المستثمر .[73] (Gondes,1976,p.625) .

وتشير المعلومات المرتبطة بسوق المال إلى هيكل شامل للمعلومات يشمل التقارير الصحفية المتخصصة والإصدارات الخاصة بالصناعة وبالاقتصاد ككل وتنبؤات المحللين الماليين وغيرها , ومن ثم فإن التقارير الدورية التي تنشرها المنشآت ليست المصدر الوحيد للمعلومات (Foster,1986) . [70]

والمصادر التي يمكن أن توفر المعلومات للمستثمر هي مصادر متنوعة ومتعددة مثل : مكاتب المحاسبة ومكاتب الخدمات الاستشارية , السماسرة , الصحف والمجلات المتخصصة , الإشاعات والأسرار ورسائل الجوال , المجالس الخاصة , المنتديات الخاصة بالأسهم وتداولها , صالات تداول الأسهم في البنوك , موقع هيئة سوق المال "تداول" , المحللين الماليين , التقارير المالية .

وليس من الضروري أن تكون التقارير الدورية المنشورة هي أفضل المصادر أمام المستثمر, طالما أن هناك مصادر أخرى منافسه .

وفي ظل هذا التنوع والتعدد في المصادر التي يمكن أن تتيح معلومات عن المنشآت وأسعار الأسهم , يجد المستثمر نفسه أمام كم هائل من المعلومات الآتية من مختلف المصادر والتي قد تكون متشابهة أو متعارضة أو مضللة أحياناً , وبالتالي تصبح مشكلة المستثمر هي كيفية تحديد أكثر المصادر منفعة بالنسبة له في تلبية متطلبات اتخاذ قراره الاستثماري .

رابعاً : منفعة المعلومات المالية وغير المالية لسوق المال

بالرغم من أن هناك اتفاق عام بين رواد الفكر المالي والإداري على أن المحاسبة ومن ثم التقارير المالية ينبغي أن تكون نافعة , إلا أن هناك اتفاق أقلتقيسها,ى الأهداف والوسائل التي تحقق هذه المنافع , وكذلك هناك اتفاق على درجة النسبية من منفعة المعلومات لفئات المستخدمين والمهتمين بتلك التقارير المالية وغير المالية .

ولقد حصر البعض منهم تلك المنفعة للمعلومات المالية والمحاسبية على وجه التحديد في الصلاحية للتفسير أي قدرة تلك المعلومات على تفسير الظاهرة التي تقيسها, وهذا يعني صعوبة ربط متخذي القرارات بنموذج قرار معين [87] (Sterling,1975,pp.48-49) , وهناك من يعتقد بأن منفعة المعلومات تتوقف على مدى ملائم للاستخدامات المتوقعة [33] (AAA,1966,p.7) , كما أن منفعة

المعلومات تستمد من مجموعة من الخصائص الجوهرية متى ما توافرت فإنها تحقق منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات (FASB,SFAC.2,1980) . [67]

ولاشك أن هناك اتفاق بأن المعلومات نافعة بشكل عام في اتخاذ القرارات , إلا أن المنفعة من تلك المعلومات هي منفعة نسبية ومقدار تلك المنفعة تعتبر قضية تتباين فيها الآراء تبايناً ملحوظاً أو ملموساً (عبدالحي مرعي ,1979, ص19,ص31) [11] . ومع نسبية منفعة المعلومات المحاسبية ومع تعدد دوال التفضيل الخاصة بمتخذي القرارات , فإن المعلومات لاتكون نافعة بنفس الدرجة لجميع فئات متخذي القرارت (Abdel-Khalik,1971,pp.471) . [34]

أما ما يتعلق بمنفعة المعلومات المالية وغير المالية لأغراض القرار الاستثماري فإن فروض السوق التي سبقت الإشارة إليها وكذلك نظرية المحفظة الاستثمارية قدمتا إشارات عن تلك المنفعة .

وعلى مستوى الأبحاث, فإن الدراسات التطبيقية في مجال اختبار منفعة المعلومات ونسبية تلك المنفعة لفئات المستثمرين والهيئات الاستشارية والمحللين الماليين وغيرهم, أخذت التوجهات التالية:

1- دراسات المحتوى المعلوماتي للتقارير وأسعار الأسهم

2- دراسات منفعة المعلومات وتقييم مخاطر السوق

3- دراسات منفعة المعلومات والخصائص الجوهرية

4- دراسات منفعة المعلومات وتصورات المستخدمين

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هم المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق المال السعودي ولايعني ذلك أن المجتمع يتحدد في المستثمر السعودي فقط وإنما المستثمر العربي والأجنبي الذي يتخذ قرار الاستثمار في السوق السعودي .

ومجتمع الدراسة في هذه الدراسة يحتوي على ثلاث مجموعات وهي الأكثر ارتباطا باتخاذ القرار الاستثماري وهم :

- مجموعة المستثمرون .
- مجموعة المحللون الماليين .
- مجموعة المضاربون بسوق المال .

أ- مجموعة المستثمرون (متخذوا قرار الاستثمار)

لأغراض هذه الدراسة فإن المستثمرون أو متخذوا قرار الاستثمار هم هؤلاء الذين يتخذون قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية سواء كانوا مستثمرون أفراد يقومون ببيع أوشراء الأسهم مباشرة بأنفسهم أو من خلال مكاتب الوساطة أو مستثمرون مؤسسين مثل مديري أقسام الاستثمار في صناديق الاستثمار أو مديروا الاستثمار في البنوك أو المنشآت والذين يعملون على تكوين وإدارة محافظ أوراق مالية وقراراتهم لا تتضمن فقط الشراء أو البيع للأسهم وإنما قرارات توقيت البيع والشراء .

ولقد تم اختيار هذه المجموعة للأسباب التالية :

– المستثمرون يحتاجون إلى المعلومات التي تساعدهم في إصدار أحكامهم المتعلقة بالتحركات المحتملة في أسعار الأسهم ومستويات التوزيعات المستقبلية والكفاءة الإدارية .

– المستثمرون يحتاجون إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات المتاجرة في الأسهم والاكتتاب في الإصدارات الجديدة وفي التصويت في الجمعيات العمومية للشركات وتكوين المحافظ الاستثمارية .

ب– مجموعة المحللون الماليين

من الأهمية بمكان الاهتمام بدرجة عالية بتصورات المحللون الماليين بخصوص التقارير المالية ومحتوياتها لأن المحللون الماليين يستخدمون التقارير ربع السنوية بشكل منتظم لعمل تقديراتهم المالية وتقديم النصائح لمجموعات المستخدمين الآخرين وبصفة خاصة المستثمرين لأن المحللون الماليين واعون بدرجة كافية بالمعلومات المالية الهامة .

وفي دراستنا هذه تم اختيار المحللون الماليين كأحد مجموعات الدراسة للأسباب التالية:

– المحللون الماليين على درجة عالية من الفهم لمحتوى التقارير المالية والنتائج التي يمكن استخلاصها من معلومات التقارير والظروف والقيود والخصائص التي تحيط بإعداد تلك التقارير .

– المعلومات التي يتم إتاحتها لهذه المجموعة من المستخدمين تساعدهم في تنفيذ تحليلات رشيدة وإتاحة معلومات مفيدة أو إرشادات هامة لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية .

– المحللون الماليين يشتغلون عادة في أقسام التحليل المالي أو الاستثماري في الشركات المسجلة في سوق المال وكذلك البنوك التجارية والمؤسسات الاستثمارية ومكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب الدراسات الاقتصادية والإدارية .

ج- مجموعة المضاربون في سوق المال .

لأغراض هذه الدراسة فإن المضاربون يمكن تعريفهم بأنهم هؤلاء الذين ينفذون عمليات البيع والشراء المختلفة في سوق الأسهم سواء لحسابهم الخاص أو لحساب غيرهم من الأفراد ولقد تم اختيار المضاربون في هذه الدراسة للأسباب التالية :

- المضاربون عادة ما يقدمون النصيحة بشأن الشركات المسجلة في سوق الأسهم وأسعار أسهمها وعوائدها وتوزيعاتها للعملاء سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات .

- المعلومات التي بحوزة المضاربون من المحتمل أن تكون متشابهة لتلك المطلوبة للمستثمرين .

2- عينة الدراسة :

أ- أسلوب العينة :

يمكن تعريف العينة بأنها مجموعة من المفردات التي يتم تجميع البيانات عنها [82] Royer&Zarlowski 2001,p.147 .

وهناك عدة طرق لاختيار مفردات العينة وهي المعاينة الاحتمالية والمعاينة الحكمية والمعاينة الطبقية والمعاينة الموافقة .

والمعاينة الاحتمالية تتفرع إلى المعاينة العشوائية والمعاينة الترتيبية والمعاينة العادلة والمعاينة ذات الخطوات المتعددة والمعاينة العنقودية .

والعينة الاحتمالية تسمح باستخدام الاستدلال الإحصائي المطلوب لتحقيق الصحة الخارجية أو تعميم نتائج التي يتم الحصول عليها من العينة على المجتمع [82] Royer&Zarlowski 2001 .p147 .

والعينة الممثلة تكون ضرورية للتعميم على المجتمع من النتائج التي يتم الحصول عليها من العينة إذا كان المجتمع واسعاً (غيرمحدد) والطريقة المؤكدة للحصول على العينة الممثلة هو توظيف طريقة المعاينة الاحتمالية التي تتيح لكل مفردة في المجتمع فرصة متساوية في الاختيار ضمن العينة [62] De Vaus,2001,p.184 .

وبناء على ماتقدم فإن الباحث سوف يختار أسلوب العينة الاحتمالية العشوائية وسوف يختار المفردات عشوائياً واختيار كل مفردة بمعزل عن المفردات الأخرى .

ب- حجم العينة

يعتمد حجم العينة على الوقت والتكلفة وسهولة الاقتراب من المشاركين المحتملين والطرق المصممة للتحليل ودرجة الثقة والدقة المطلوبة في النتائج [62] De Vaus,2001,p.187 .

وقد اقتراح [83] Saunders&et al.2000,pp.157-158 معادلة تستخدم لغرض تحديد حجم العينة الممثلة وهذه المعادلة تحتاج إلى عاملين رئيسيين يتم تقديرهما وهما:

1- معدل الردود المحتمل .

2- أدنى حجم العينة أو أدنى حجم معدل العينة ويتم تحديد حجم العينة بالمعادلة التالية :

$$Na= (nx100)/re\%$$

حيث أن :

1- حجم العينة المطلوب = na

2- أدنى حجم عينة أو أدنى حجم معدل للعينة = n

3- معدل الردود المحتمل = re%

وطبقاً لدراسات سابقة تمت في المنطقة العربية هناك أربع دراسات يمكننا الاعتماد عليها أو الاسترشاد بها في تقدير متغيرات تحديد حجم العينة المطلوب.

وفي ضوء الدراسات السابقة فأن متوسط القوائم الموزعة هي 169.50 , وأدنى حد لمتوسط حجم العينة هو 131 مفردة ومعدل الردود المحتمل هو 77% وبالتالي يكون حجم العينة المطلوب = 77/100x131 = 170 مفردة .

والباحث عند إختياره لحجم العينة من مجتمع الدراسة إختار 210 مفردة تعبر عن العينة الممثلة للمجتمع بفئاته الثلاث بواقع 70 مفردة تتوزع كالآتي :

متخذوا القرارات 70 قائمة استقصاء , المحللون الماليين 70 قائمة استقصاء المضاربون في الأسهم 70 قائمة استقصاء

ثانياً : تصميم قائمة الاستقصاء

عند تصميم قائمة الاستقصاء فإنه يجب مراعاة أن تكون القائمة بسيطة ومفهومة وفي نفس الوقت الإيجاز والاكتمال وتبدأ قائمة الاستقصاء بخطاب تقديم والذي يحتوي على عنوان الدراسة والهدف منها والتأكيد على أن تعاون المستقصي منهم على درجة عالية من الأهمية لتحقيق أهداف الدراسة والتأكيد على أن البيانات التي يتم جمعها سوف تحاط بالسرية الكاملة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وتحتوي قائمة الاستقصاء على جزأين :

أولاً : الجزء الأول ويحتوي على بيانات شخصية عن المستقصى منهم مثل : الاسم والوظيفة الحالية وجهة العمل وسنوات الخبرة باعتبارها من المتغيرات التي سوف يتم دراسة تأثيرها على تصورات المستقصى منهم (المتغيرات المستقلة) .

ثانياً : الجزء الثاني ويحتوي على عدة أسئلة تشكل الهيكل الرئيسي للقائمة والتي تحتوي على المتغيرات التي سوف يتم تجميع البيانات حولها (المتغيرات التابعة) .

السؤال الأول : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل مصدر محتمل من مصادر المعلومات المالية وغير المالية للشركات المسجلة في سوق المال السعودي والمصادر التي تم تضمينها في السؤال هي :

مكاتب المحاسبة , مكاتب الخدمات الاستشارية , السماسرة , الصحف والمجلات المتخصصة , المنتديات الخاصة بالأسهم , صالات التداول الأسهم , موقع هيئة سوق المال , المحللين الماليين , المجالس الخاصة , رسائل الجوال SMS , الاتصال بإدارة الشركة , النشرات الإعلامية والتعريفية , الشائعات والتوصيات الخاصة , نصائح الأصدقاء والأقارب , التقارير المالية الأولية (ربع سنوية) , التقارير المالية السنوية , المطبوعات الحكومية , مطبوعات مسح مستوى الاستثمار , بنوك المعلومات الخاصة بالأسهم , التقارير إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة.

والهدف من هذا السؤال هو :

1- تحديد المصادر الرئيسية للمعلومات المالية وغير المالية عن الشركات المسجلة في سالأخرى. السعودي .

2- تحديد موقع التقارير المالية السنوية وربع السنوية بين مصادر المعلومات المالية الأخرى .

3- الاختبار الإحصائي لوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم و سنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية مصادر المعلومات ويتم تحديد أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات على مقياس خماسي الدرجات كالتالي :

غير هام	ضعيف الأهمية	محايد	هام	هام جداً
1	2	3	4	5

السؤال الثاني : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية السنوية التي تم تضمينها في هذا السؤال هي :

قائمة المركز المالي , قائمة الدخل (حسابات النتيجة) قائمة التدفق النقدي , قائمة التغيرات في حقوق المساهمين , قائمة الأرباح المبقاة , تقرير مجلس الإدارة , تقرير المراجع القانوني , البيانات الإحصائية والجداول , الملاحظات والإيضاحات .

والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية.

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية .

ويتم تحديد أهمية كل جزء من أجزاء التقارير على مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الثالث : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) التي تم تضمينها في هذا السؤال هي :

قائمة المركز المالي , قائمة الدخل (حسابات النتيجة) , قائمة التدفق النقدي , قائمة التغيرات في حقوق المساهمين .

والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لوظائفهم أو خبراتهم بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية الأولية (ربع السنوية) .

ويتم تحديد أهمية كل جزء من أجزاء التقارير على مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الرابع : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات المالية التي تم تضمينها في هذا السؤال 28 مفردة بعضها مطلوب الإفصاح الإجباري عنها والبعض الآخر مطلوب الإفصاح عنها بشكل اختياري .

ولقد تم اختيار 28 مفردة معلومات 16 مفردة مطلوب الإفصاح عنها بشكل إجباري طبقاً لمعايير المحاسبة السعودية و12 مفردة الإفصاح عنها اختياري .

جدول (1) قائمة بنود المعلومات المطلوب الإفصاح عنها الإلزامي أو الاختياري بموجب معايير المحاسبة السعودية .

مسلسل	مفردة المعلومات عن	درجة الإلتزام بالإفصاح	درجة الأهمية				
			5	4	3	2	1
1	تقارير فتريه	إلزامي					

2	أنواع المخزون وطرق تسعيره	إلزامي					
3	الربح الحالي والمتوقع للسهم	إلزامي					
4	ضريبة الزكاة والدخل للشركة	إلزامي					
5	أنواع الأصول وسياسة الإهلاك	إلزامي					
6	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وآثارها	إلزامي					
7	التغيرات في الهيكل التمويلي	إلزامي					
8	سياسة الاعتراف بالإيراد	إلزامي					
9	رأس المال المرخص والمدفوع وأنواع الأسهم	إلزامي					
10	القروض طويلة الأجل وأرصدتها وفوائدها	إلزامي					
11	سمعة الشركة وموقفها التنافسي	إلزامي					
12	معلومات عن الأطراف ذوي العلاقة	إلزامي					
13	معدل السعر/مكاسب السهم P/E	إلزامي					
14	تنبؤات الأرباح والخسائر والمشتريات والمبيعات	اختياري					
15	ثبات توزيعات السنوات السابقة	اختياري					
16	تسعير الخدمات والمنتجات الداخلية	اختياري					
17	التدفقات النقدية المتوقعة	اختياري					
18	استثمارات في أدوات مالية	اختياري					
19	التنبؤات بالالتزام الاحتمالية – التوسعات	اختياري					
20	الأرباح المحتجزة عن عدة سنوات	اختياري					
21	معاملات الشركة مع العالم الخارجي	اختياري					
22	أهداف الشركة الحالية والمستقبلية	اختياري					
23	معلومات عن العاملين وإنتاجيتهم	اختياري					

					اختياري	الأثر الاجتماعي لأنشطة الشركة	24
					إلزامي	السياسات المحاسبية المتعلقة بالعملات الأجنبية	25
					إلزامي	الاحتياطي النظامي أوالقانوني	26
					اختياري	مضاعف الأرباح (مكرر الأرباح للسهم) للسهم	27
					إلزامي	الديون المعدومة والمشكوك فيها واحتياطياتها	28

والهدف من هذا السؤال هو :

1- الاختبار الإحصائي لوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات .

2- وضع تصور المستقصى منهم عن مستويات الأهمية المرتبطة بكل مفردة من مفردات المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بشكل إلزامي من واقع معايير المحاسبة السعودية أو عن طريق هيئة سوق المال السعودية أو التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية أو في الملاحظات والإيضاحات بشكل اختياري .

وسيتم تحديد أهمية كل مفردة من مفردات المعلومات على مقياس خماسي الدرجات.

السؤال الخامس : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية أثر التطور التكنولوجي على المعلومات المتاحة بالسوق وبالتالي يؤثر على قرارات المستثمرين والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن أهمية أثر التطور التكنولوجي على المعلومات المتاحة بالسوق وبالتالي يؤثر على قرارات المستثمرين .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أثر التطور التكنولوجي على المعلومات المتاحة بالسوق وبالتالي يؤثر على قرارات المستثمرين.

ويتم تحديد أهمية أثر التطور التكنولوجي على المعلومات المتاحة بالسوق على مقياس خماسي الدرجات

السؤال السادس : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن أهمية الحاجة إلى تشريعات جديدة ينبغي أن تقوم بها الجهات ذات العلاقة لإحداث توازن في السوق وتشجيع الاستثمار في الأسهم والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن أهمية الحاجة إلى تشريعات جديدة ينبغي أن تقوم بها الجهات ذات العلاقة لإحداث توازن في السوق وتشجيع الاستثمار في الأسهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية الحاجة إلى تشريعات جديدة ينبغي أن تقوم بها الجهات ذات العلاقة لإحداث توازن في السوق وتشجيع الاستثمار في الأسهم .

ويتم تحديد أهمية الحاجة إلى تشريعات جديدة التي ينبغي أن تقوم بها الجهات ذات العلاقة لإحداث توازن في السوق وتشجيع الاستثمار في الأسهم على مقياس خماسي الدرجات

السؤال السابع : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن درجة الأهمية بالنسبة للمعلومات السياسية والتي تؤثر على قرارات المستثمرين والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن درجة أهمية القرارات السياسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين في الأسهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية القرارات السياسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين في الأسهم ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات

السؤال الثامن : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن درجة الأهمية بالنسبة لأسعار الأسهم التي تتأثر بتوقيت نشر التقارير المالية أكثر من الأيام التي لاتظهر فيها معلومات عن المنشأة في سوق الأسهم السعودية والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن درجة أهمية توقيت نشر التقارير المالية وأثرها على قرارات المستثمرين في الأسهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول أهمية توقيت نشر التقارير المالية وأثرها على قرارات المستثمرين في الأسهم ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال التاسع : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم عن درجة أهمية التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية وأثرها على قيمة السهم والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم عن درجة أهمية التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية وأثرها على قيمة السهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة بخصوص تصوراتهم حول درجة أهمية التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية وأثرها على قيمة السهم ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال العاشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أداء السهم في سوق الأسهم السعودي عندما تتوافر خصائص السوق الكفء المستقر , والمعلومات الكاملة للبائع والمشتري , والرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول القيمة , وعدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أداء السهم في سوق الأسهم السعودي عندما تتوافر خصائص السوق الكفء المستقر , والمعلومات الكاملة للبائع والمشتري , والرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول القيمة , وعدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أداء السهم في سوق الأسهم السعودي عندما تتوافر خصائص السوق الكفء المستقر , والمعلومات الكاملة للبائع والمشتري , والرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول القيمة , وعدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الحادي عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بدقة وعدالة بين جميع المستثمرين لتتحقق العوامل التالية : استقرار السوق , تحسن أداء السهم , زيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل السهم وعوائده , الثقة في المعلومات المتداولة في سوق الأسهم , زيادة الثقة في الجهات ذات العلاقة , المحافظة

على حقوق المستثمرين , منع المضاربات التي تضر بالسوق , إعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني , الاستيعاب الكامل والسريع للمعلومات , ترشيد قرارات المستثمرين والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بدقة وعدالة بين جميع المستثمرين لتتحقق العوامل التالية : استقرار السوق , تحسن أداء السهم , زيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل السهم وعوائده , الثقة في المعلومات المتداولة في سوق الأسهم , زيادة الثقة في الجهات ذات العلاقة , المحافظة على حقوق المستثمرين , منع المضاربات التي تضر بالسوق , إعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني , الاستيعاب الكامل والسريع للمعلومات , ترشيد قرارات المستثمرين .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بدقة وعدالة بين جميع المستثمرين لتتحقق العوامل التالية : استقرار السوق , تحسن أداء السهم , زيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل السهم وعوائده , الثقة في المعلومات المتداولة في سوق الأسهم , زيادة الثقة في الجهات ذات العلاقة , المحافظة على حقوق المستثمرين , منع المضاربات التي تضر بالسوق , إعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني , الاستيعاب الكامل والسريع للمعلومات , ترشيد قرارات المستثمرين ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الثاني عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم ومنها المحافظة على رأس مال المستثمر , الحصول على دخل دوري في شكل أرباح

موزعة , الحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم , السيطرة على أسهم الشركة أو أي عوامل أخرى .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم ومنها المحافظة على رأس مال المستثمر , الحصول على دخل دوري في شكل أرباح موزعة , الحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم , السيطرة على أسهم الشركة أو أي عوامل أخرى ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الثالث عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول درجة وضوح (سهولة فهم) كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول درجة وضوح (سهولة فهم) كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية مثل : قائمة المركز المالي , قائمة الدخل , قائمة التدفق النقدي , قائمة التغيرات في حقوق المساهمين , قائمة الأرباح المبقاة , تقرير مجلس الإدارة , تقرير المراجع القانوني , البيانات الإحصائية والجداول , الملاحظات والإيضاحات .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول درجة وضوح (سهولة فهم) كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية مثل : قائمة المركز المالي , قائمة الدخل , قائمة التدفق النقدي , قائمة التغيرات في حقوق المساهمين , قائمة الأرباح المبقاة , تقرير مجلس الإدارة , تقرير المراجع القانوني , البيانات الإحصائية والجداول , الملاحظات والإيضاحات ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الرابع عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول المعلومات المنشورة في التقارير المالية والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول المعلومات المنشورة في التقارير المالية وهل تتوافر فيها الخصائص التالية : التوقيت المناسب , القدرة التنبؤية , التغذية الراجعة للمعلومات , إمكانية التحقق منها , عدم التحيز , الصدق والأمانة , القابلية للمقارنة , الثبات .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول المعلومات المنشورة في التقارير المالية وهل تتوافر فيها الخصائص التالية : التوقيت المناسب , القدرة التنبؤية , التغذية الراجعة للمعلومات , إمكانية التحقق منها , عدم التحيز , الصدق والأمانة , القابلية للمقارنة , الثبات ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات

السؤال الخامس عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أهمية مؤشرات القيمة السوقية عند اتخاذ قرار الاستثمار والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أهمية مؤشرات القيمة السوقية عند اتخاذ قرار الاستثمار وهذه المؤشرات هي : القيمة الدفترية للسهم , قيمة العائد على السهم , التوزيعات النقدية للسهم , التوزيعات غير النقدية للسهم , نسبة الأرباح على حقوق المساهمين , مكرر الأرباح للسهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أهمية مؤشرات القيمة السوقية عند اتخاذ قرار الاستثمار وهذه المؤشرات هي : القيمة الدفترية للسهم , قيمة العائد على السهم , التوزيعات النقدية للسهم , التوزيعات غير النقدية للسهم , نسبة

الأرباح على حقوق المساهمين , مكرر الأرباح للسهم ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال السادس عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول درجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية في سوق الأسهم والهدف من هذا السؤال هو:

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول درجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية في سوق الأسهم .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول درجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية في سوق الأسهم ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي .

السؤال السابع عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول مدى أهمية مؤشرات أسعار الأسهم عند اتخاذ قرار الاستثمار والهدف من هذا السؤال هو:

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول مدى أهمية مؤشرات أسعار الأسهم عند اتخاذ قرار الاستثمار .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول مدى أهمية مؤشرات أسعار الأسهم عند اتخاذ قرار الاستثمار ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات

السؤال الثامن عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها عند اتخاذ قرار الاستثمار والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها عند اتخاذ قرار الاستثمار .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها عند اتخاذ قرار الاستثمار ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال التاسع عشر : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول درجة أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول درجة أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة ومنها : ارتفاع أرباح الشركة , المستقبل الجيد المتوقع للشركة , توقع ارتفاع سعر السهم في المستقبل , نتيجة لنصيحة استشاري استثماري , نوع نشاط الشركة .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول درجة أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة ومنها : ارتفاع أرباح الشركة , المستقبل الجيد المتوقع للشركة , توقع ارتفاع سعر السهم في المستقبل , نتيجة لنصيحة استشاري استثماري ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال العشرون : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أهم القطاعات التي يفضل المستثمر في السوق السعودي الاستثمار فيها والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أهم القطاعات التي يفضل المستثمر في السوق السعودي الاستثمار فيها ومنها : البنوك التجارية , شركات الاستثمار , الشركات الصناعية , قطاع الخدمات .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أهم القطاعات التي يفضل المستثمر في السوق السعودي الاستثمار فيها ومنها : البنوك التجارية , شركات الاستثمار , الشركات الصناعية , قطاع الخدمات ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي الدرجات .

السؤال الحادي والعشرون : ويحتوي على تصورات المستقصى منهم حول أهمية المعلومات الاجتماعية عند اتخاذ قرار الاستثمار والهدف من هذا السؤال هو :

1- اختبار تصورات المستقصى منهم حول أهمية المعلومات الاجتماعية عند اتخاذ قرار الاستثمار ومنها تدريب العاملين , التأمين الصحي , تلوث البيئة .

2- الاختبار الإحصائي بوجود أو غياب فروق دالة إحصائياً بين مجموعات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي ولوظائفهم وسنوات الخبرة حول أهمية المعلومات الاجتماعية عند اتخاذ قرار الاستثمار ومنها تدريب العاملين , التأمين الصحي , تلوث البيئة ويتم تحديد ذلك من خلال مقياس خماسي .

ثالثاً : تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات

1- توزيع القوائم على مفردات العينة

أ- مجموعة المستثمرون (متخذي القرار) :

وتم اختيارهم عشوائياً من المستثمرين الأفراد ومديري الاستثمار في البنوك التجارية وفروعها وكذلك مديري الاستثمار وشركات التأمين وفروعها وتم توزيع (30) قائمة على المستثمرين الأفراد, (30) قائمة على البنوك التجارية, (10) قوائم على مديري الاستثمار في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين.

ب- مجموعة المحللون الماليين

وتم اختيارهم عشوائياً من أعضاء مكاتب المحاسبة والمسجلين بسجل المحاسبين والمراجعين وبعضهم أعضاء في جمعية المحاسبة السعودية وكذلك من مديري الائتمان في البنوك التجارية وفروعها , وكذلك شركات السمسرة وتم توزيع (30) قائمة على مكاتب المحاسبة , (30) قائمة على البنوك التجارية , (10) قوائم على شركات أو مكاتب الوساطة .

ج- مجموعة المضاربون بسوق المال

وتم اختيارهم عشوائياً من مكاتب الوساطة العاملة في سوق الأسهم السعودية وتم اختيار 5 مكاتب وساطة من أهم المكاتب العاملة في مدينة الرياض وقد تم توزيع ستة قوائم لكل مكتب ليكون إجمالي العدد 30 قائمة وتم توزيع العدد الباقي على 40 مستثمر ومضارب في السوق وتم اختيارهم عشوائياً من صالات تداول الأسهم المنتشرة في مدينة الرياض .

وقد تم توزيع القوائم على الفئات المشار إليها أعلاه في مدينة الرياض , وقد تم التوزيع بطريقة شخصية ولهذا تجدر الإشارة إلى أن الاتصال الشخصي أكثر فاعلية في تحقيق نسبة عالية من الاستجابة من جانب المستقصى منهم من الاتصال بطرق أخرى كالبريد أو الفاكس مثلاً مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الردود التي سوف تستوفي شروط التحليل الإحصائي .

2- الردود وجمع البيانات :

الجدول التالي يبين القوائم الموزعة والقوائم المستلمة التي تستوفي الشروط والقوائم المستلمة والتي لاتستوفي شروط التحليل (المرفوضة) وأخيراً القوائم الصحيحة التي سيتم تحليلها .

جدول (2)

القوائم الموزعة والمستلمة والتي تم إجراء التحليل عليها

المجموعة	المجموعة الفرعية	القوائم الموزعة	القوائم المستلمة	القوائم المرفوضة	القوائم التي تم تحليلها
المستثمرون	الأفراد	**30**	**24**	**2**	**22**
	مديرو الاستثمار البنوك التجارية	**30**	**21**	**1**	**20**
	مديرو الاستثمار في مكاتب وساطة	**10**	**8**	**1**	**7**
		70			**49**
المحللين الماليين	مكاتب المحاسبة	**30**	**22**	**1**	**21**
	البنوك التجارية	**30**	**20**	**2**	**18**
	شركات الاستثمار	**10**	**6**	**-**	**6**
		70			**45**
المضاربون في سوق المال	مكاتب الوساطة	**30**	**26**	**-**	**26**
	صالات تداول الأسهم	**40**	**30**	**1**	**29**

55			70		
149	8	133	210		

ومن الجدول أعلاه يتضح أن النسبة وصلت 210/149 =72% تقريباً .

رابعاً : أساليب المعالجة الإحصائية

1- الإحصاءات الوصفية :

تم استخدام إحصاءات وصفية متعددة لوصف بيانات العينة العشوائية المشتقة من الدراسة المسحية مثل التكرارات , النسب المئوية والرتب وتلك الإحصاءات الوصفية تفيد في التعبير عن النتائج وتسهيل المقارنات بين المجموعة طالما أن حجم مفردات المجموعات متساوي .

كما تم استخدام مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط والانحراف المعياري كما تم ترتيب المتغيرات باستخدام المتوسط والانحراف المعياري .

وتم استخدام الإحصاءات الوصفية على مستوى العينة وعلى مستوى المجموعات لكل متغير من متغيرات الدراسة .

2- الإحصاء التحليلي :

الإحصاء التحليلي يتم استخدامه في الوصول إلى نتائج من العينة يمكن تعميمها على المجتمع , والتحليل الإحصائي الذي يقود إلى قبول أو رفض فرض العدم ويمكن تصنيفه إلى :

أ- الاختبارات البارامترية Parametric

ب- الاختبارات اللابارامترية Non-Parametric

والاختبارات البارامترية هي اختبارات إحصائية تفترض أن المجتمع الذي سحبت منه العينة له توزيع طبيعي وأن البيانات التي تم تجميعها من العينة تم تجميعها على أساس مقياس فتري Interval Scale أو مقياس نسب Ratio scale بينما الاختبارات غير البارامترية ليس من الضروري أن يكون للمجتمع توزيع بارا متري , كما أن البيانات التي يتم جمعها من العينة يمكن أن تكون على مقياس أسمي أو ترتيبي .

والاختيار من بين النوعين من الإحصاءات يعتمد على نوع البيانات التي تم تجميعها عن العينة , وهل هي على مقياس أسمي أو ترتيبي أو متقطع (فتري) أو نسب , وكذلك على توزيع المجتمع الذي سحبت منه العينة (Bryman,2001) .

والأساليب غير البارامترية هي أساليب مثالية للاستخدام عندما تكون البيانات مقاسه على أساس مقياس أسمي أو ترتيبي , وهي أيضاً نافعة عندما تكون العينة صغيرة أو عندما لا تتوافق البيانات مع الأساليب البارامترية [54] (Bryman,2001,p.255) .

واختيار اختبارات إحصائية معينة من بين تلك الاختبارات غير البارامترية المتاحة يعتمد على بعض العوامل مثل عدد المجموعات المستخدمة في التحليل (المتغيرات المستقلة) وعدد الحالات في كل مجموعة (المتغيرات التابعة) .

وفي الدراسة الحالية تم تقسيم العينة إلى :

ثلاث مجموعات طبقاً للوظيفة (مستثمرون , محللون ماليين , المضاربون في سوق المال .

ثلاث مجموعات طبقاً لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات , من 5- أقل من 10 سنوات , أكثر من 10 سنوات) .

ثلاث مجموعات طبقاً للمؤهل العلمي (أقل من بكالوريوس , بكالوريوس , فوق بكالوريوس)

كما تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية غير البارامترية وهي :

اختبار مربع كاي K2

اختبار المقارنة البعدي (LSD)

اختبار ف (F-Test)

اختبار التباين الاحادي

اختبار (ANOVA)

ومما يجدر التنويه عنه فقد تم تشغيل البيانات واستخلاص النتائج باستخدام الحاسب الآلي وتطبيق حزم البرامج الإحصائية الجاهزة "SPSS" .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتفسيراتها

نتائج الدراسة وتفسيراتها

أولاً : أهمية مصادر المعلومات المالية وغير المالية

الفرض الأول : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of fit test) والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V1_1	4.1258	1.14487	7	113.9	4	0.0001
V2_2	4.3841	.97885	4	186.8	4	0.0001
V3_3	3.5695	1.11660	11	36.05	4	0.0001
V4_4	1.2517	.99478	6	137.4	4	0.0001
V5_5	2.9536	1.30301	15	10.95	4	0.0001
V6_6	3.1192	1.27503	13	18.8	4	0.0001
V7_7	4.4503	1.02430	3	237.7	4	0.0001
V8_8	4.3576	1.08532	5	205	4	0.0001
V9_9	2.4238	1.28290	17	26.6	4	0.0001
V10_10	2.0927	1.20195	19	66	4	0.0001
V11_11	4.0132	1.30121	9	118.5	4	0.0001
V12_12	3.8278	1.09399	10	58.9	4	0.0001
V13_13	2.3377	1.40422	18	43.6	4	0.0001
V14_14	2.0199	1.30879	20	103.2	4	0.0001
V15_15	4.6093	.87919	2	323.5	4	0.0001
V16_16	4.6689	.74585	1	328	4	0.0001
V17_17	4.0596	1.16751	8	97.8	4	0.0001
V18_18	3.0530	.95071	14	98.3	4	0.0001
V19_19	3.3179	1.12766	12	35.6	4	0.0001
V20_20	2.8742	1.28740	16	13.3	4	0.01

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية , بمعنى أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات المحور الأول . والنتيجة : أنه توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات الأهمية لكل مصدر من مصادر المعلومات , بمعنى أن تصورات المستخدمين للمعلومات لا تتوزع بالتساوي بين مستويات الأهمية لكل مصدر من مصادر المعلومات .

وبالنظر إلى قيم المتوسطات الحسابية فنلاحظ أن الفقرة رقم (16) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.67) وانحراف معياري (0.75) , أما الفقرة (15) فقد كانت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.61) وانحراف معياري (0.88) والفقرة (7) جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.45) وانحراف معياري (1.02) وكانت الفقرات على التوالي (4/8/2/7/15/16) تعتبر هامة من وجهة نظر أفراد العينة .

ويمكن تفسير ذلك :

إن الترتيب الأول كان من نصيب التقارير المالية السنوية وهذا الترتيب يعكس الأهمية الفائقة التي يوليها مستخدموا المعلومات للتقارير المالية السنوية ويرجع السبب في ذلك إلى أن التقارير يتم مراجعتها بواسطة مراجع قانوني ومهني مستقل ويشير في تقريره إلى أن التقارير أعدت طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها وبالمناسبة فإن التقارير المالية يسهل الحصول عليها ومن مصادر متعددة وأن بعض الشركات تتيح تلك التقارير عند الطلب وهي متاحة لجمهور المستخدمين بواسطة سوق الأسهم وغيرها من المصادر إما في شكل تقارير مطبوعة ومنشورة على الموقع أو في الصحف المحلية متضمنة التقارير ربع السنوية لكل الشركات المسجلة في سوق الأسهم .

أما الترتيب الثاني فكان من نصيب التقارير المالية ربع السنوية ولنفس الأسباب أعلاه حيث لافرق يذكر بين التقارير السنوية والربع سنوية من حيث إجراءات إعدادها أو نشرها اللهم أن التقارير السنوية تكون أكثر شمولية وتفصيلاً .

والترتيب الثالث كان من نصيب موقع هيئة سوق المال وهذا يدل على أهمية هذا الموقع حيث يشتمل على معلومات هامة جداً عن الأسهم وعن الشركات وفيه رسوم بيانية تعكس تاريخ السهم وكذلك فيه بيان يومي بقيمة المؤشر العام ومؤشر كل صناعة على حدة وكذلك معلومات عن أخبار الشركات ومواعيد توزيع الأرباح وما يصدر عن سوق المال من تعليمات وقرارات .

والترتيب الرابع من نصيب مكاتب الخدمات الاستشارية أما الترتيب الخامس فكان من نصيب المحللين الماليين والترتيب السادس من نصيب الصحف والمجلات المتخصصة حيث يوجد صحف كثيرة تنشر أخبار الشركات وسوق الأسهم وكذلك الصفحات الاقتصادية في بعض الصحف المحلية الأخرى والتي تحتوي على قوائم بأسعار الأسهم وحجم التداول وأسعار الإقفال والافتتاح ومعدلات التغير بالإضافة إلى الأخبار والتحليلات الاقتصادية ومؤشر السوق ومؤشر الصناعة أما الترتيب السابع فهو لمكاتب المحاسبة والمراجعة .

وتأتي المطبوعات الحكومية في الترتيب الثامن أما الاتصال بإدارة الشركة فترتيبها كان التاسع أما الترتيب العاشر فكان للنشرات الإعلامية والتعريفية والترتيب الحادي عشر كان من نصيب السماسرة والمضاربون في السوق والثاني عشر لبنوك المعلومات الخاصة بالأسهم والثالث عشر لصالات تداول الأسهم والرابع عشر لمطبوعات مسح مستوى الإستثمار والخامس عشر للمنتديات الخاصة بالأسهم والسادس عشر لتقارير لجنة الأوراق المالية والبورصة والسابع عشر للمجالس الخاصة والثامن عشر للشائعات والأسرار والتاسع عشر لرسائل الجوال والعشرون لنصائح الأصدقاء والأقارب .

ثانياً : أهمية أجزاء التقارير المالية السنوية

الفرض الثاني : لاتوجد فروق دالـة إحصـائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثانـي .

للتحقق من هذه الفرضـية استخدم الباحث اختبار مربع كـاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (4)

المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة واختبـار مربـع كـاي لحسـن المطابقـة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثانـي .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V1_1	4.6026	.75789	3	267.5	4	0.0001
V2_2	4.8079	.58555	1	425	4	0.0001
V3_3	4.6556	.78355	2	322.6	4	0.0001
V4_4	4.3974	.92433	4	188.04	4	0.0001
V5_5	4.2848	.78636	5	152.2	4	0.0001
V6_6	3.7815	.99260	6	73.8	4	0.0001
V7_7	3.7483	1.17314	7	45.5	4	0.0001
V8_8	3.1523	1.15901	8	34.2	4	0.0001
V9_9	3.0927	1.26676	9	25.6	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق دالة إحصـائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات المحور الثانـي.

وكانت الفقرة رقم (2) بالمرتبـة الأولى بمتوسط حسابي (4.8) وانحراف معياري (0.58) , وجاءت الفقرات على التوالي (5/4/1/3/2) على درجة عالية جداً من الأهمية .

ويمكن تفسير ذلك :

احتلت قائمة الدخل الترتيب الأول وقائمة التدفقات النقدية الترتيب الثاني وقائمة المركز المالي الترتيب الثالث فالترتيب يعكس الأهمية الفائقة التي يوليها مستخدموا المعلومات لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي باعتبار أن القوائم الثلاث تمثل أهم ثلاثة أجزاء يتضمنها التقرير المالي للشركة ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوائم الثلاث المشار إليها تتضمن معظم المعلومات التي يهتم بها المستثمر , فقائمة الدخل تعكس نتائج العمليات والربح المحقق والربح القابل للتوزيع والذي يتم الاستناد إليه عند تقدير التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل كما أن قائمة التدفقات النقدية تعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة ومصادر كل من التدفق الداخل والخارج والعلاقة بين التدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية , وتستخدم بيانات القائمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة , أما قائمة المركز المالي فتشير إلى علاقات الأصول وحقوق الملكية وحقوق الغير والتي تسهم في بيان سلامة هيكل التمويل وعلاقات السيولة والمخاطر المرتبطة بأنواع الأصول .

تحتل قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المركز الرابع في الأهمية, بما يفيد أنها تأتي بعد القوائم الثلاث الرئيسية السابق الإشارة إليها ويرجع ذلك إلى اهتمام المستثمرين بالتغيرات في حقوق المساهمين.

وتحتل قائمة الأرباح المبقاة المركز الخامس في الأهمية نظراً لإحتواءها على رقم الأرباح المبقاة ويرجع اهتمام المستثمرين بالتوزيعات والتي يتم منها استخراج العائد النقدي ويقارن بعائد السهم ويأتي تقرير مجلس الإدارة في المركز السادس وتقرير المراجع القانوني في المركز السابع والبيانات الإحصائية والجداول تأتي في المركز الثامن والملاحظات والإيضاحات تأتي في المركز التاسع وبالرغم من تأخر ترتيب الأجزاء إلا أنها تعتبر هامة كأجزاء للتقرير أما تقرير المراجع يحتوي على معلومات تضفي الثقة عليها بما يؤدي إلى زيادة درجة منفعتها .

ثالثاً : أهمية أجزاء التقارير المالية الأولية

الفرض الثالث : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V1_1	4.6159	.71982	3	183.9	3	0.0001
V2_2	4.7351	.62931	1	353.3	4	0.0001
V3_3	4.6556	.78355	2	322.6	4	0.0001
V4_4	4.5497	.81395	4	246.8	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات المحور الثالث .

وكانت جميع الفقرات ذات أهمية عالية جداً, وجاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

احتلت قائمة الدخل الترتيب الأول وقائمة التدفقات النقدية الترتيب الثاني وقائمة المركز المالي الترتيب الثالث فالترتيب يعكس الأهمية الفائقة التي يوليها مستخدموا المعلومات لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي باعتبار أن القوائم الثلاث تمثل أهم ثلاثة أجزاء يتضمنها التقرير المالي للشركة ويرجع السبب في ذلك إلى أن

القوائم الثلاث المشار إليها تتضمن معظم المعلومات التي يهتم بها المستثمر , فقائمة الدخل تعكس نتائج العمليات والربح المحقق والربح القابل للتوزيع والذي يتم الاستناد إليه عند تقدير التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل كما أن قائمة التدفقات النقدية تعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة ومصادر كل من التدفق الداخل والخارج والعلاقة بين التدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية , وتستخدم بيانات القائمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة , أما قائمة المركز المالي فتشير إلى علاقات الأصول وحقوق الملكية وحقوق الغير والتي تسهم في بيان سلامة هيكل التمويل وعلاقات السيولة والمخاطر المرتبطة بأنواع الأصول .

تحتل قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المركز الرابع في الأهمية, بما يفيد أنها تأتي بعد القوائم الثلاث الرئيسية السابق الإشارة إليها ويرجع ذلك إلى اهتمام المستثمرين بالتغيرات في حقوق المساهمين.

رابعاً : أهمية مفردات المعلومات المالية

الفرض الرابع : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع .

الفقرات	المتوسط	الانحراف	الترتيب	قيمة –	درجات	الدلالة

		المعياري		chi	الحرية	
V1_1	4.3841	.75596	7	97.2	3	0.0001
V2_2	3.8278	.99171	18	65	4	0.0001
V3_3	4.6887	1.63441	2	310.1	4	0.0001
V4_4	3.4834	1.26941	23	22.1	4	0.0001
V5_5	3.5232	1.05726	21	45.5	4	0.0001
V6_6	3.7616	1.06901	19	66.3	4	0.0001
V7_7	4.0861	.90141	13	111.4	4	0.0001
V8_8	4.0132	.90911	14	91.9	4	0.0001
V9_9	4.3377	.89359	9	169.2	4	0.0001
V10_10	4.2119	.85330	11	68.7	3	0.0001
V11_11	4.3245	.96298	10	121.4	3	0.0001
V12_12	3.9338	1.28410	16	87.6	4	0.0001
V13_13	4.7067	.62976	1	236	3	0.0001
V14_14	4.6225	.74603	3	202.5	3	0.0001
V15_15	4.4768	.83932	6	209.5	4	0.0001
V16_16	3.1788	1.32708	26	6.45	4	0.17
V17_17	4.5298	.83113	5	242.1	4	0.0001
V18_18	4.1523	.95742	12	106.6	4	0.0001
V19_19	3.7616	1.03091	20	55.1	4	0.0001
V20_20	4.3709	.93535	8	185.5	4	0.0001
V21_21	3.4834	1.26941	22	28.4	4	0.0001
V22_22	3.9603	1.08247	15	72.4	4	0.0001
V23_23	2.9338	1.56916	27	22.3	4	0.0001
V24_24	2.5099	1.50938	28	53.3	4	0.0001
V25_25	3.2384	1.16452	25	35.2	4	0.0001
V26_26	3.3113	1.30223	24	20.2	4	0.0001
V27_27	4.5894	.81871	4	286.3	4	0.0001
V28_28	3.8742	1.15646	17	58.4	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول أهمية كل مفردة من المحور الرابع , بمعنى أننا نرفض الفرضية , باستثناء الفقرة (16) حيث كانت الدلالة أكبر من (0.05) أي أنه لايوجد فروق بين استجابات أفراد العينة حول الفقرة (16) بمعنى أن أفراد العينة كانوا محايدين حول هذه الفقرة .

وقد جاءت الفقرات التالية على درجة أهمية عالية وهي (10/11/9/20/1/15/17/27/14/3/13) على الترتيب , وكانت الفقرة رقم (13) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

يعطي مستخدموا المعلومات أهمية فائقة لمعدل السعر على مكاسب السهم وجاءت في المركز الأول ثم الربح الحالي والمتوقع للسهم في المركز الثاني ثم تنبؤات الأرباح والخسائر والمشتريات والمبيعات جاءت في المركز الثالث ثم مضاعف الأرباح للسهم ويسمى مكرر الأرباح جاء في المركز الرابع ثم التدفقات النقدية المتوقعة جاءت في المركز الخامس ثم ثبات توزيعات السنوات السابقة جاءت في المركز السادس ويرجع السبب في تركيز المستخدمين على تلك المعلومات لأنها الأكثر أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار .

وتحتل المعلومات عن التقارير الفتريه والأرباح المحتجزة عن عدة سنوات ورأس المال المرخص والمدفوع وأنواع الأسهم مرتبة هامة نظراً لأن تلك المعلومات يستخدمها المحللون الماليون والسماسرة والمستثمرون في القيام بالتحليل الأساسي اللازم لاستخراج النسب والمؤشرات التي من خلالها يتم التنبؤ بالعائد والمخاطر المحيطة بالسهم .

يعطي المستخدمون أهمية ضئيلة نسبياً للمعلومات عن سمعة الشركة وموقفها التنافسي , القروض طويلة الأجل وأرصدتها وفوائدها واستثمارات في أدوات مالية والتغيرات في الهيكل التمويلي فقد جاءت في الترتيب على التوالي العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر .

وتتضاءل نسبياً أهمية المعلومات كلما تأخرت في الترتيب ولكنها ذات أهمية عند الحاجة إليها فمفردات المعلومات لها أهمية في الإفصاح عن كل مفردة معلومات لتحقيق منفعة التقارير المالية في ترشيد قرارات الاستثمار وهذا يعني أنه لكل مفردة أهميتها عند الرجوع إليها وإن كانت آراء المستخدمين غير متطابقة تماماً في اختيار أهمية المفردات وترتيبها .

خامساً : أهمية الفروض المختلفة حسب المحاور في قائمة الاستقصاء

الفرض الخامس : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الخامس .

الفرض السادس : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السادس .

الفرض السابع : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السابع .

الفرض الثامن : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الثامن .

الفرض التاسع : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور التاسع .

الفرض العاشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السادس عشر .

الفرض الحادي عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السابع عشر .

الفرض الثاني عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الثامن عشر .

للتحقق من هذه الفروض استخدم الباحث اختبار مربع كاي (k2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحاور التي تحتوي فقرة واحدة .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V5	4.5762	.75222	5	249.6	4	0.0001
V6	4.7616	.56224	1	263.01	3	0.0001
V7	4.3974	.76663	6	100.3	3	0.0001
V8	4.5563	.62860	2	70.9	2	0.0001
V9	4.5099	.71988	4	136.3	3	0.0001
V16	4.3709	.98398	8	191.4	4	0.0001
V17	4.6159	.68177	3	263.8	4	0.0001
V18	4.3113	.81801	7	81.1	3	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بمعنى أننا نرفض الفرضيات السابقة أي أنه لاتوجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية كل فقرة ممثلة للمحور المعني .

وجاءت جميع الفقرات الممثلة لهذه المحاور بدرجة أهمية عالية .

ويمكن تفسير ذلك :

كان الترتيب الأول من نصيب الحاجة إلى وجود تشريعات جديدة ينبغي أن تقوم بها الجهات ذات العلاقة لإحداث توازن في السوق وتشجيع الاستثمار في الأسهم ويرجع ذلك إلى أن سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية هي سوق ناشئة وفعلاً هي

بحاجة إلى وجود تشريعات جديدة وهو ماعبر عنه معظم فئات العينات التي اختيرت لتمثل مجتمع الدراسة أما الترتيب الثاني فكان من نصيب المحور الثامن والذي يفيد بأن أسعار الأسهم تتأثر بتوقيت نشر التقارير المالية أكثر من الأيام التي لا تظهر فيها معلومات عن المنشأة في سوق الأسهم السعودية والترتيب الثالث كان من نصيب المحور السابع عشر والذي ينص على أهمية مؤشرات الأسعار عند اتخاذ قرار الاستثمار وهذا مبرر منطقي جداً فمؤشرات الأسعار تؤثر على مجمل السوق والمتعاملين فيه والترتيب الرابع كان من نصيب المحور التاسع والذي ينص على أن قيمة السهم يتوقف على عدة متغيرات أهمها التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية والترتيب الخامس كان من نصيب المحور الخامس والذي ينص على أن التطور التكنولوجي للمعلومات يؤثر على المعلومات المتاحة بالسوق وبالتالي يؤثر على قرارات المستثمرين والترتيب السادس كان من نصيب المحور السابع والذي ينص على درجة من الأهمية النسبية للمعلومات السياسية والتي تؤثر على القرار الاستثماري ويأتي في الترتيب الثامن والأخير من نصيب المحور السادس عشر والمتعلق بمدى كفاية المعلومات المالية وغير المالية في سوق الأسهم السعودية .

الفرض الثالث عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر .
للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) بحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العاشر .

الدلالة	درجات الحرية	قيمة – chi	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرات
0.0001	3	323.7	1	.43814	4.8543	V10_1
0.0001	4	302.9	2	.64858	4.6755	V10_2
0.0001	4	126.2	3	.88105	4.2517	V10_3
0.0001	4	90.6	4	.93085	4.0132	V10_4

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , بمعنى أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق بين استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العاشر .

وقد جاءت الفقرات (3/2/1) على الترتيب على أهمية عالية , كانت الفقرة (1) في المرتبة الأولى

ويمكن تفسير ذلك :

إن أداء السهم في سوق الأسهم السعودي يتأثر بالدرجة الأولى عند توافر السوق الكفء المستقر ثم يأتي في المرتبة الثانية عندما تتوافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وفي المرتبة الثالثة عند توافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول قيمة السهم ولهذا تحدث عملية البيع والشراء ثم يأتي في المرتبة الرابعة في الأهمية عندما لا توجد أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع وهي أهم الخصائص الواجب توافرها لتؤثر في أداء السهم في سوق الأسهم السعودي مما يوضح دلالة وتأثير تلك العوامل على خصائص القيمة العادلة التي يتأثر بها أداء السهم في سوق الأسهم السعودي , وعلى المعلومات المتعلقة بقرارات المستثمرين .

الفرض الرابع عشر : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي عشر .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V11_1	4.8543	.43814	1	209.1	2	0.0001
V11_2	4.7682	.55909	2	268.5	3	0.0001
V11_3	4.5364	.61941	4	65.2	2	0.0001
V11_4	4.4768	.71958	5	122.5	3	0.0001
V11_5	4.4305	.64818	6	113.9	3	0.0001
V11_6	4.5563	.67957	3	150.7	3	0.0001
V11_7	4.1722	.93639	8	112.3	4	0.0001
V11_8	4.0662	.83800	9	1.84	2	0.40
V11_9	4.0132	.96600	10	35	3	0.0001
V11_10	4.3907	.86389	7	172.6	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بالنسبة للفقرات (10/9/7/6/5/4/3/2/1) أي أننا نرفض الفرضية بمعنى أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول هذه الفقرات .

أما الفقرة (8) فكانت قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بمعنى أننا لا نرفض الفرضية (نقبلها) أي أنه لا توجد فروق معنوية بين استجابات العينة حول هذه الفقرة , وجاءت الفقرات (7/5/4/3/6/2/1) على أهمية عالية , وكانت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية .

ويمكن تفسير ذلك :

أن أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بدقة وعدالة بين جميع المستثمرين يحقق الكثير من العوامل ومنها : استقرار السوق وجاءت في المرتبة الأولى ثم تلاها في المرتبة الثانية تحسن أداء السهم في السوق أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المحافظة على حقوق المستثمرين لأن تطبيق الأنظمة تحافظ على تلك الحقوق أما المرتبة الرابعة فكانت في زيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل أداء السهم وعوائده في السوق , أما المرتبة الخامسة فكانت الثقة في المعلومات المتداولة في السوق والمرتبة السادسة كانت من نصيب زيادة الثقة في الجهات ذات العلاقة بسوق الأسهم وهي هيئة سوق المال أما باقي الفقرات فتعتبر ذات أهمية أقل نسبياً .

الفرض الخامس عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر .
للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني عشر .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V12_1	4.7483	.64517	1	384.3	4	0.0001
V12_2	4.4901	.66199	2	126.9	3	0.0001
V12_3	4.2914	.87628	3	144.9	4	0.0001
V12_4	4.9735	1.56182	4	32.5	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , بمعنى أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق معنوية بين استجابات

أفراد العينة حول درجة الأهمية لكل فقرة من فقرات المحور وكانت الفقرات (3/2/1) على درجة عالية من الأهمية , وجاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

أن المحافظة على رأس مال المستثمر هي من أهم الأهداف التي يسعى لها المستثمر ولهذا جاءت في المرتبة الأولى ثم جاءت في المرتبة الثانية الرغبة في الحصول على دخل دوري في شكل أرباح موزعة أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم ولهذا يمكن أن نستنتج أن الاهتمام بالأرباح الموزعة أكثر من الاهتمام بالأرباح نتيجة لعمليات المضاربة وهذا يعكس صفة المستثمر المحافظ .

الفرض السادس عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث عشر .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V13_1	4.5033	.70118	4	211.5	4	0.0001
V13_2	4.7086	.58412	2	223.7	3	0.0001
V13_3	4.7219	.53115	1	130.3	2	0.0001
V13_4	4.5298	.81493	3	163.3	3	0.0001
V13_5	4.2980	.80660	5	154.8	4	0.0001
V13_6	3.7881	1.06213	6	55.2	4	0.0001

V13_7	**3.7285**	**1.11913**	**7**	**64**	**4**	**0.0001**
V13_8	**3.3311**	**1.36001**	**8**	**15.6**	**4**	**0.004**
V13_9	**3.2252**	**1.34745**	**9**	**7.78**	**4**	**0.10**

ويتضح من الجدول السابق أن قيم مربع كاي للفقرات التالية (8/7/6/5/4/3/2/1) كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , بمعنى أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية هذه الفقرات أما الفقرة (9) فكانت قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بمعنى أننا لا نرفض الفرضية , أي أنه لا توجد فروق معنوية حول استجابات أفراد العينة بالنسبة لأهمية هذه الفقرة .

وكانت الفقرات (5/1/4/2/3) على درجة عالية الأهمية حسب استجابات أفراد العينة , وجاءت الفقرة (3) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

أن درجة وضوح وسهولة فهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية جاءت مرتبة كالتالي أن قائمة التدفقات النقدية كانت في المرتبة الأولى ثم في المرتبة الثانية جاءت قائمة الدخل وفي المرتبة الثالثة قائمة التغيرات في حقوق المساهمين أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قائمة المركز المالي والمرتبة الخامسة فكانت قائمة الأرباح المبقاة .

الفرض السابع عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع عشر .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع عشر .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V14_1	4.6556	.73072	1	306.4	4	0.0001
V14_2	4.2053	.98196	6	122.3	4	0.0001
V14_3	3.7815	1.13075	8	54.2	4	0.0001
V14_4	4.0596	.93973	7	90	4	0.0001
V14_5	4.3576	.98214	4	177.4	4	0.0001
V14_6	4.5298	.90780	2	262.5	4	0.0001
V14_7	4.3576	.91173	5	164.2	4	0.0001
V14_8	4.4106	.91120	3	188.04	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية , بمعنى أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية فقرات المحور .

وكانت الفقرات (2/5/8/6/1) على درجة عالية من الأهمية وجاءت الفقرة (1) بالمرتبة الأولى

ويمكن تفسير ذلك :

أن التوقيت ويقصد به تقديم المعلومات والبيانات المالية في الوقت المناسب وذلك حتى يتسنى للمستثمرين في السوق المالي الاستفادة من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب حيث أن التأخير في تقديم هذه المعلومات والبيانات يفقدها أهميتها ولهذا جاءت فقرة التوقيت في المرتبة الأولى من بنود المحور الرابع عشر وجاءت في المرتبة الثانية فقرة الصدق والأمانة لما لها من أهمية بالغة لدى المتعاملين في سوق الأسهم أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب فقرة الثبات والمرتبة الرابعة فكانت فقرة عدم التحيز ويقصد بها أن الطرق المحاسبية لا يجب استخدامها لإرضاء فئة معينة من المستفيدين على حساب فئة أخرى وتأتي باقي الخصائص في درجة أقل أهمية وهي على التوالي

القدرة التنبؤية وإمكانية التحقق والتغذية الراجعة للمعلومات وجميع البنود المذكورة أعلاه تعتبر من الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها .

الفرض الثامن عشر : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الخامس عشر .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس عشر

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V15_1	4.0000	1.03923	5	87.3	4	0.0001
V15_2	4.6490	.68507	2	290.2	4	0.0001
V15_3	4.6358	.60535	3	263.7	4	0.0001
V15_4	3.4636	1.42256	6	19.5	4	0.0001
V15_5	4.6225	.67074	4	186.2	3	0.0001
V15_6	4.6623	.66219	1	209.6	3	0.0001

ويتضح من الجدول السابق إن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , بمعنى أننا نرفض الفرضية , أي أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية الفقرات وكانت الفقرات (5/3/2/6) على درجة عالية من الأهمية وجاءت الفقرة (6) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

جاء مكرر الأرباح في المرتبة الأولى لما له من أهمية لدى المتعاملين في سوق الأسهم وهو مؤشر مهم جدا لتقييم الشركات ومعرفة أسعارها الحقيقية , وعند ارتفاع هذا المؤشر تصبح الشركة مبالغ في أسعارها ولا تعكس إرباحها الحقيقية , وتعريف مكرر الأرباح / هو ما تدفعه من ريالات مقابل ريال واحد تربحه الشركة وكلما قلت قيمته كلما كان أكثر أماناً للاستثمار أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قيمة العائد على السهم أما المرتبة الثالثة فهي التوزيعات النقدية للسهم والمرتبة الرابعة كانت من نصيب نسبة الأرباح على حقوق المساهمين .

الفرض التاسع عشر : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور التاسع عشر .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور التاسع عشر

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V19_1	4.8278	.52614	1	426.9	4	0.0001
V19_2	4.7219	.57918	2	232.9	3	0.0001
V19_3	4.4768	.71025	3	121.9	3	0.0001
V19_4	3.4768	1.10051	4	36.6	4	0.0001
V19_5	4.0662	.99779	5	93.1	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية بمعنى أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية فقرات المحور .

وكانت الفقرات 3/2/1) على درجة عالية من الأهمية , وجاءت الفقرة (1) بالمرتبة الأولى .

ويمكن تفسير ذلك :

إن ارتفاع أرباح الشركة جاءت في المرتبة الأولى وهي من أهم الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب المستقبل الجيد المتوقع للشركة والمرتبة الثالثة فكانت توقع ارتفاع سعر السهم في المستقبل.

الفرض العشرون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرون .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العشرون

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V20_1	3.6026	1.27059	4	57.8	4	0.0001
V20_2	3.8940	1.00101	2	71.4	4	0.0001
V20_3	4.1656	.96906	1	112.5	4	0.0001
V20_4	3.8411	1.24415	3	62.1	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية , بمعنى أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية الفقرات وكانت الفقرة (3) بالمرتبة الأولى وجاءت متوسطة الأهمية .

ويمكن تفسير ذلك :

أن الشركات الصناعية والتي جاءت في المرتبة الأولى من بنود المحور العشرون لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية ودرجة عالية من الربحية ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع شركات الاستثمار والمرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الخدمات والمرتبة الرابعة كان من نصيب قطاع البنوك والسبب في ذلك أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ والمتدين يهتم بعوائد قطاع الصناعة عن قطاع البنوك .

الفرض الحادي والعشرون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي والعشرون .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار مربع كاي (K2) لحسن المطابقة (Goodness of Fit Test) والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لحسن المطابقة لاستجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي والعشرون .

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة – chi	درجات الحرية	الدلالة
V21_1	3.4106	1.35780	1	56	4	0.0001
V21_2	2.9801	1.26212	2	9.63	4	0.0001
V21_3	2.8212	1.31700	3	23.2	4	0.0001

ويتضح من الجدول السابق أن جميع قيم مربع كاي كانت دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) , أي أننا نرفض الفرضية بمعنى أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة حول أهمية فقرات المحور .

وجاءت الفقرة (1) بالمرتبة الأولى وكانت متوسطة الأهمية .

ويمكن تفسير ذلك :

أن تدريب العاملين رغم أهميته إلا أنه لايحظى باهتمام المتعاملين في سوق الأسهم ولهذا كانت الأهمية متوسطة رغم حصوله على المرتبة الأولى بين بنود المحور الحادي والعشرون أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب التأمين الصحي والثالثة من نصيب تلوث البيئة وجميع البنود أعلاه تحظى بأهمية متوسطة .

السؤال الثاني : هل تؤثر عوامل المؤهل العلمي ,الوظيفة والخبرة على اختلاف تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بأهمية كل محور من محاور الدراسة الواحد والعشرون ؟ .

للإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance (ANOVA)) أو اختبار ف (F-Test) , واختبار فرق المعنوية الأقل (LSD) كأحد اختبارات المقارنة البعديه , وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات , وذلك من خلال التحقق من الفروض التالية :

أولاً : الفروض المتعلقة بأثر المؤهل العلمي

الفرض الثاني والعشرون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (17)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V1_1	بين المجموعات داخل المجموعات	16.197 180.412	2 148	8.099 1.219	6.644	.002
V1_2	بين المجموعات داخل المجموعات	10.016 133.706	2 148	5.008 .903	5.543	.005
V1_3	بين المجموعات داخل المجموعات	1.326 185.693	2 148	.663 1.255	.529	.591
V1_4	بين المجموعات داخل المجموعات	13.557 134.880	2 148	6.778 .911	7.438	.001
V1_5	بين المجموعات داخل المجموعات	1.137 253.539	2 148	.568 1.713	.332	.718
V1_6	بين المجموعات داخل المجموعات	18.494 225.360	2 148	9.247 1.523	6.073	.003
V1_7	بين المجموعات داخل المجموعات	4.056 153.321	2 148	2.028 1.036	1.958	.145
V1_8	بين المجموعات داخل المجموعات	6.542 170.146	2 148	3.271 1.150	2.845	.061
V1_9	بين المجموعات داخل المجموعات	4.814 242.061	2 148	2.407 1.636	1.472	.233
V1_10	بين المجموعات داخل المجموعات	19.522 197.180	2 148	9.761 1.332	7.326	.001
V1_11	بين المجموعات داخل المجموعات	5.703 248.271	2 148	2.851 1.678	1.700	.186
V1_12	بين المجموعات داخل المجموعات	4.121 175.402	2 148	2.060 1.185	1.739	.179
V1_13	بين المجموعات داخل المجموعات	5.441 290.334	2 148	2.721 1.962	1.387	.253

V1_14	**بين المجموعات**	**31.464**	**2**	**15.732**	**10.326**	**.0001**
	داخل المجموعات	**225.476**	**148**	**1.523**		
V1_15	**بين المجموعات**	**6.447**	**2**	**3.224**	**4.357**	**.015**
	داخل المجموعات	**109.500**	**148**	**.740**		
V1_16	**بين المجموعات**	**2.106**	**2**	**1.053**	**1.916**	**.151**
	داخل المجموعات	**81.337**	**148**	**.550**		
V1_17	**بين المجموعات**	**29.046**	**2**	**14.523**	**12.253**	**.0001**
	داخل المجموعات	**175.418**	**148**	**1.185**		
V1_18	**بين المجموعات**	**1.786**	**2**	**.893**	**.988**	**.375**
	داخل المجموعات	**133.790**	**148**	**.904**		
V1_19	**بين المجموعات**	**7.064**	**2**	**3.532**	**2.846**	**.061**
	داخل المجموعات	**183.677**	**148**	**1.241**		
V1_20	**بين المجموعات**	**18.809**	**2**	**9.405**	**6.057**	**.003**
	داخل المجموعات	**229.800**	**148**	**1.553**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول التالية : 19/18/16/13/12/11/9/8/7/5/3 وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول الفقرات التالية : 20/17/15/14/10/6/4/2/1

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (18)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات .

الفقرات	**المؤهل**	**المتوسط**	**فوق البكالوريوس**	**بكالوريوس**	**أقل من بكالوريوس**
V1_1	**أقل من بكالوريوس**	**3.3913**			

	بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.2075 4.5000			* *
V1_2	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.8261 4.4340 4.7273			 * *
V1_4	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.5652 4.3396 4.5455			 * *
V1_6	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.8696 3.0566 2.6364	*	*	
V1_10	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	2.9130 1.9906 1.7273	*	*	
V1_14	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.0870 1.8585 1.6818	*	*	
V1_15	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.1739 4.6415 4.9091			 * *
V1_17	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.0870 4.1604 4.5909			 * *
V1_20	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.6957 2.6981 2.8636	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات (17/15/4/2/1) فقد كانت الفروق مابين الذين يحملون مؤهل علمي بكالوريوس وما فوق (ماجستير أو دكتوراه) ومابين الذين لديهم مؤهل علمي أقل من البكالوريوس ولصالح الذين لديهم مؤهل جامعي فما فوق

ويمكن تفسير ذلك :

أن الذين لديهم مؤهل جامعي فما فوق اهتموا بدرجة كبيرة بخدمات مكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب الخدمات الاستشارية والتقارير المالية ربع السنوية والمطبوعات

الحكومية وهذا يدل على أن الحاصلين على مؤهلات علمية عليا تهتم أكثر بالمهنية والتخصص لأنها تعرف مدى أهميتها والحاجة إليها على عكس الذين مؤهلهم العلمي أقل .

أما الفقرات (20/14/10/6) فقد كانت الفروق مابين الذين لديهم مؤهل علمي أقل من البكالوريوس ومابين الذين لديهم مؤهل علمي بكالوريوس وما فوق البكالوريوس ولصالح الذين لديهم مؤهل أقل من البكالوريوس , بمعنى أن الذين لديهم مؤهل أقل من البكالوريوس يرون أن صالات تداول الأسهم ورسائل الجوال ونصائح الأصدقاء وتقارير لجنة الأوراق المالية على درجة أهمية بشكل أعلى مما يراه أولئك الذين لديهم مؤهل بكالوريوس فما فوق .

وأظهر التحليل الوصفي لأهمية مصادر المعلومات من وجهة نظر مجموعات المستخدمين طبقاً للمؤهل العلمي وأن هناك اختلاف في تصورات تلك المجموعات لأهمية بعض المصادر واتفاق في التصورات حول البعض الآخر .

الفرض الثالث والعشرون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (19)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V2_1	بين المجموعات داخل المجموعات	4.897 81.262	2 148	2.448 .549	4.459	0.13
V2_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.463 48.967	2 148	1.232 .331	3.722	.026
V2_3	بين المجموعات داخل المجموعات	5.250 86.843	2 148	2.625 .587	4.474	.013
V2_4	بين المجموعات داخل المجموعات	2.666 125.493	2 148	1.333 .848	1.572	.211
V2_5	بين المجموعات داخل المجموعات	.161 92.594	2 148	.081 .626	.129	.879
V2_6	بين المجموعات داخل المجموعات	14.899 132.889	2 148	7.449 .898	8.297	.0001
V2_7	بين المجموعات داخل المجموعات	7.488 198.949	2 148	3.744 1.344	2.785	.065
V2_8	بين المجموعات داخل المجموعات	17.468 184.028	2 148	8.734 1.243	7.024	.001
V2_9	بين المجموعات داخل المجموعات	21.420 219.282	2 148	10.710 1.482	7.228	.001

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي باستثناء الفقرات التالية :9/8/6/3/2/1 وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي

جدول رقم (20)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V2_1	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.2609 4.7170 4.4091			 *
V2_2	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.5217 4.8396 4.9545			 * *
V2_3	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.2174 4.7264 4.7727			 * *
V2_6	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.5217 3.6415 3.6818	*	*	
V2_8	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.8261 3.1226 2.5909	*	*	
V2_9	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.9565 2.9811 2.7273	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق مابين الذين لديهم مؤهل بكالوريوس ومابين الذين لديهم مؤهل أقل من بكالوريوس ولصالح من الذين لديهم بكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك :

أن الذين لديهم مؤهل بكالوريوس أقدر على فهم وإدراك لأهمية قائمة المركز المالي من أولئك الذين لديهم مؤهل أقل من بكالوريوس .

أمـا الفقـرتين (3/2) فقـد كانـت الفـروق مـابين الـذين لـديهم بكـالوريوس ومـا فـوق البكالوريوس ومابين الذين لديهم أقل من البكالوريوس ولصالح الذين لديهم بكالوريوس وما فوق .

ويمكن تفسير ذلك :

أن الذين لديهم مؤهل بكالوريوس وما فوق أقدر على معرفة أهمية قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية من أولئك الذين لديهم مؤهل أقل من البكالوريوس .

أما الفقرات (9/8/6) فقد كانت الفروق مابين الذين لديهم مؤهل أقل من البكالوريوس ومابين الذين لديهم مؤهل بكالوريوس والذين لديهم ما فوق البكالوريوس ولصالح الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك :

أن الفقرات الـثلاث أعـلاه وهـي تقريـر مجلس الإدارة والبيانـات الإحصـائية والجـداول والملاحظات والإيضاحات أنها فقرات تعتمد على القراءة دون التحليل بل هي تفسيرات أكثـر لأجـزاء التقـارير الماليـة ولهـذا جـاءت النتـائج لصـالح الـذين مـؤهلهم أقـل مـن البكالوريوس وهذا يؤكد أنهم يحتاجون إلى مزيد من الإيضاحات أكثر من الذين مؤهلهم بكالوريوس وما فوق .

الفـرض الرابـع والعشـرون : لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى (0.05) بـين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (21)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الفقرات
.005	5.517	2.696	2	5.393	بين المجموعات	V3_1
		.489	148	72.329	داخل المجموعات	
.0001	13.073	4.459	2	8.919	بين المجموعات	V3_2
		.341	148	50.485	داخل المجموعات	
.005	5.573	3.225	2	6.450	بين المجموعات	V3_3
		.579	148	85.643	داخل المجموعات	
.027	3.684	2.357	2	4.713	بين المجموعات	V3_4
		.640	148	94.664	داخل المجموعات	

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

وللتعرف على دلالة الفروق أستخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (22)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	فوق البكالوريوس	المتوسط	المؤهل	الفقرات
			4.1739	أقل من بكالوريوس بكالوريوس	V3_1

	فوق بكالوريوس	4.7075 4.6364			* *
V3_2	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.1739 4.8113 4.9545			 * *
V3_3	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.1739 4.7264 4.8182			 * *
V3_4	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.2174 4.5566 4.8636			 *

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة (4) فقد كانت الفروق مابين الذين مؤهلهم فوق البكالوريوس وبين الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس , ولصالح الذين مؤهلهم ما فوق البكالوريوس , أما الفقرات (3/2/1) فقد كانت الفروق مابين الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق وبين الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس , ولصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق .

ويمكن تفسير ذلك :

أن الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق تدرك أكثر مدى أهمية كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير المالية الأولية وهذا يثبت أن صاحب المؤهل العلمي الأعلى أكثر إدراكاً ومعرفة من صاحب المؤهل العلمي الأقل .

الفرض الخامس والعشرون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (23)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V4_1	بين المجموعات داخل المجموعات	9.854 75.868	2 148	4.927 .513	9.612	.0001
V4_2	بين المجموعات داخل المجموعات	8.367 139.156	2 148	4.184 .940	4.450	.013
V4_3	بين المجموعات داخل المجموعات	1.991 58.380	2 148	.995 .394	2.523	.084
V4_4	بين المجموعات داخل المجموعات	14.472 227.237	2 148	7.236 1.535	4.713	.010
V4_5	بين المجموعات داخل المجموعات	6.890 160.779	2 148	3.445 1.086	3.171	.045
V4_6	بين المجموعات داخل المجموعات	.696 170.721	2 148	.348 1.154	.302	.740
V4_7	بين المجموعات داخل المجموعات	3.337 118.544	2 148	1.668 .801	2.083	.128
V4_8	بين المجموعات داخل المجموعات	.800 123.174	2 148	.400 .832	.480	.620
V4_9	بين المجموعات داخل المجموعات	1.93211 7.843	2 148	.966 .796	1.213	.300
V4_10	بين المجموعات داخل المجموعات	2.698 106.521	2 148	1.349 .720	1.874	.157
V4_11	بين المجموعات داخل المجموعات	7.335 131.765	2 148	3.667 .890	4.119	.018
V4_12	بين المجموعات داخل المجموعات	3.181 244.157	2 148	1.590 1.650	.964	.384
V4_13	بين المجموعات داخل المجموعات	6.627 52.466	2 148	3.314 .357	9.285	.0001
V4_14	بين المجموعات داخل المجموعات	1.090 82.393	2 148	.545 .557	.979	.378
V4_15	بين المجموعات داخل المجموعات	3.51010 2.159	2 148	1.755 .690	2.543	.082

V4_16	**بين المجموعات**	**10.996**	**2**	**5.498**	**3.214**	**.043**
	داخل المجموعات	**253.176**	**148**	**1.711**		
V4_17	**بين المجموعات**	**9.129**	**2**	**4.564**	**7.149**	**.001**
	داخل المجموعات	**94.487**	**148**	**.638**		
V4_18	**بين المجموعات**	**4.184**	**2**	**2.092**	**2.323**	**.102**
	داخل المجموعات	**133.312**	**148**	**.901**		
V4_19	**بين المجموعات**	**7.257**	**2**	**3.629**	**3.530**	**.032**
	داخل المجموعات	**152.160**	**148**	**1.028**		
V4_20	**بين المجموعات**	**11.059**	**2**	**5.529**	**6.810**	**.001**
	داخل المجموعات	**120.173**	**148**	**.812**		
V4_21	**بين المجموعات**	**18.293**	**2**	**9.146**	**6.059**	**.003**
	داخل المجموعات	**223.416**	**148**	**1.510**		
V4_22	**بين المجموعات**	**10.695**	**2**	**5.348**	**4.795**	**.010**
	داخل المجموعات	**165.066**	**148**	**1.115**		
V4_23	**بين المجموعات**	**7.835**	**2**	**3.917**	**1.604**	**.205**
	داخل المجموعات	**361.503**	**148**	**2.443**		
V4_24	**بين المجموعات**	**27.683**	**2**	**13.841**	**6.523**	**.002**
	داخل المجموعات	**314.052**	**148**	**2.122**		
V4_25	**بين المجموعات**	**2.455**	**2**	**1.228**	**.904**	**.407**
	داخل المجموعات	**200.962**	**148**	**1.358**		
V4_26	**بين المجموعات**	**7.989**	**2**	**3.995**	**2.400**	**.094**
	داخل المجموعات	**246.382**	**148**	**1.665**		
V4_27	**بين المجموعات**	**1.044**	**2**	**.522**	**.776**	**.462**
	داخل المجموعات	**99.499**	**148**	**.672**		
V4_28	**بين المجموعات**	**2.916**	**2**	**1.458**	**1.092**	**.338**
	داخل المجموعات	**197.693**	**148**	**1.336**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى (0.05) حول فقرات المحور الرابع وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي , باستثناء الفقرات التالية : (24/22/21/20/19/17/16/13/11/5/4/2/1).

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (24)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V4_1	أقل من بكالوريوس	3.7826			
	بكالوريوس	4.5000			*
	فوق بكالوريوس	4.4545			*
V4_2	أقل من بكالوريوس	3.4783			
	بكالوريوس	3.9811	*		*
	فوق بكالوريوس	3.4545			
V4_4	أقل من بكالوريوس	4.0435	*		
	بكالوريوس	3.4811			
	فوق بكالوريوس	2.9091			
V4_5	أقل من بكالوريوس	4.0000	*	*	
	بكالوريوس	3.4717			
	فوق بكالوريوس	3.2727			
V4_11	أقل من بكالوريوس	4.4348		*	
	بكالوريوس	4.1981			
	فوق بكالوريوس	4.8182			
V4_13	أقل من بكالوريوس	4.2174			
	بكالوريوس	4.7810			*
	فوق بكالوريوس	4.8636			*
V4_16	أقل من بكالوريوس	3.7391	*	*	
	بكالوريوس	3.1415			
	فوق بكالوريوس	2.7727			
V4_17	أقل من بكالوريوس	4.0000			
	بكالوريوس	4.5755			*
	فوق بكالوريوس	4.8636			*
V4_19	أقل من بكالوريوس	4.0435	*		
	بكالوريوس	3.8019	*		
	فوق بكالوريوس	3.2727			
V4_20	أقل من بكالوريوس	3.7826			
	بكالوريوس	4.4245			*
	فوق بكالوريوس	4.7273			*

V4_21	**أقل من بكالوريوس** **بكالوريوس** **فوق بكالوريوس**	**4.3043** **3.3396** **3.3182**	*	*	
V4_22	**أقل من بكالوريوس** **بكالوريوس** **فوق بكالوريوس**	**4.5652** **3.8868** **3.6818**	*	*	
V4_24	**أقل من بكالوريوس** **بكالوريوس** **فوق بكالوريوس**	**3.4783** **2.3962** **2.0455**	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات : (20/17/13/1) فقد كانت الفروق مابين الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق والذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس ولصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق , أما الفقرات : (24/22/21/16/5) فقد كانت الفروق مابين الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس وما بين الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق ولصالح الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس .

أما الفقرة (2) فقد كانت الفروق ما بين الذين مؤهلهم بكالوريوس وما بين الذين مؤهلهم فوق البكالوريوس ولصالح الذين لديهم بكالوريوس .

والفقرة (4) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس مقارنة بالذين لديهم مؤهل فوق البكالوريوس , أما الفقرة (11) فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم فوق البكالوريوس مقارنة بالذين لديهم بكالوريوس , أما الفقرة (19) فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم بكالوريوس فأقل مقارنة بالذين لديهم فوق البكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين للمعلومات بخصوص أهمية معظم مفردات المعلومات طبقاً لمؤهلهم العلمي والنتيجة أن تصورات مستخدمي المعلومات لا تتطابق بشأن أهمية مفردات المعلومات وإن كان هناك اتفاق في تصورات البعض الآخر حول بعض مفردات المعلومات .

الفرض السادس والعشرون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الخامس وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض السابع والعشرون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السادس وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض الثامن والعشرون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السابع وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض التاسع والعشرون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الثامن وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض الثلاثون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور التاسع وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي

الفرض الواحد والثلاثون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السادس عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض الثاني والثلاثون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور السابع عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض الثالث والثلاثون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة للفقرة الممثلة للمحور الثامن عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضيات استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (25)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحاور السابقة

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V5	بين المجموعات داخل المجموعات	.8088 76.786	2 148	4.044 .519	7.795	.001
V6	بين المجموعات داخل المجموعات	1.653 45.764	2 148	.827 .309	2.673	.072
V7	بين المجموعات داخل المجموعات	.510 87.649	2 148	.255 .592	.430	.651
V8	بين المجموعات داخل المجموعات	1.385 57.886	2 148	.693 .391	1.771	.174
V9	بين المجموعات داخل المجموعات	3.998 73.737	2 148	1.999 .498	4.012	.020
V16	بين المجموعات داخل المجموعات	5.087 140.144	2 148	2.544 .947	2.686	.071
V17	بين المجموعات داخل المجموعات	.101 69.621	2 148	.050 .470	.107	.899

V18	بين المجموعات	1.270	2	.635	.948	.390
	داخل المجموعات	99.101	148	.670		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بالنسبة لفقرات المحاور التالية : (18/17/16/8/7/6) .
بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بالنسبة لفقرات المحاور التالية (9/5) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (26)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V5	أقل من بكالوريوس	4.0870			
	بكالوريوس	4.6132			*
	فوق بكالوريوس	4.9091			*
V9	أقل من بكالوريوس	4.1304			
	بكالوريوس	4.5660			*
	فوق بكالوريوس	4.6364			*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لفقرات المحورين (9/5) فقد كانت الفروق مابين الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق ومابين الذين لديهم مؤهل أقل من بكالوريوس , ولصالح الذين لديهم بكالوريوس فما فوق .
ويمكن تفسير ذلك :

أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للمؤهل العلمي بخصوص أهمية الفروض المتعلقة بالحاجة إلى تشريعات جديدة والمعلومات السياسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وأهمية توقيت نشر التقارير المالية ودرجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية وأهمية المؤشرات وأهمية درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها . إلا أن هناك اختلاف في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للمؤهل العلمي بخصوص المحورين الخامس والتاسع والمتعلقين بأثر التطور التكنولوجي على المعلومات والمتغيرات التي تؤثر على قيمة السهم مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وعند إجراء اختبار المقارنة البعدي لمعرفة دلالة الفروق اتضح أن الفروق كانت لصالح الذين لديهم مؤهل بكالوريوس وما فوق مقارنة بالذين مؤهلهم بكالوريوس .

الفرض الرابع والثلاثون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .
للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (27)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العاشر

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V10_1	بين المجموعات داخل المجموعات	.262 28.532	2 148	.131 .193	.680	.508

		28.795	**150**			
V10_2	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.075** **63.024** **63.099**	**2** **148** **150**	**.037** **.426**	**.088**	**.916**
V10_3	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**6.053** **110.384** **116.437**	**2** **148** **150**	**3.027** **.746**	**4.058**	**.019**
V10_4	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.661** **126.313** **129.974**	**2** **148** **150**	**1.830** **.853**	**2.145**	**.121**

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر باستثناء الفقرة (3) وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (28)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	**المؤهل**	**المتوسط**	**فوق البكالوريوس**	**بكالوريوس**	**أقل من بكالوريوس**
V10_3	**أقل من بكالوريوس** **بكالوريوس** **فوق بكالوريوس**	**4.6087** **4.1226** **4.5000**		*	

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت لصالح الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس مقارنة بأولئك الذين مؤهلهم بكالوريوس , أي أن الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس يرون أن درجة أهمية الفقرة (3) أكبر مما يراها أولئك الذين لديهم مؤهل بكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك :

أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً لمؤهلهم العلمي حول توافر الخصائص الهامة المؤثرة على أداء السهم وهي توافر السوق الكفء المستقر وتوافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وأهمية عدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع إلا أن الخلاف كان حول توافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول قيمة معينة ويعزى هذا الخلاف فقط لدرجة مستوى المؤهل.

الفرض الخامس والثلاثون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

لتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (29)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V11_1	بين المجموعات	.022	2	.011	.057	.945
	داخل المجموعات	28.773	148	.194		
V11_2	بين المجموعات	.239	2	.120	.379	.685
	داخل المجموعات	46.648	148	.315		

V11_3	**بين المجموعات**	**.665**	**2**	**.333**	**.865**	**.423**
	داخل المجموعات	**56.885**	**148**	**.384**		
V11_4	**بين المجموعات**	**2.097**	**2**	**1.049**	**2.054**	**.132**
	داخل المجموعات	**75.572**	**148**	**.511**		
V11_5	**بين المجموعات**	**3.411**	**2**	**1.706**	**4.235**	**.016**
	داخل المجموعات	**59.609**	**148**	**.403**		
V11_6	**بين المجموعات**	**1.769**	**2**	**.885**	**1.939**	**.147**
	داخل المجموعات	**67.502**	**148**	**.456**		
V11_7	**بين المجموعات**	**2.039**	**2**	**1.020**	**1.165**	**.315**
	داخل المجموعات	**129.484**	**148**	**.875**		
V11_8	**بين المجموعات**	**14.975**	**2**	**7.488**	**12.264**	**.0001**
	داخل المجموعات	**90.362**	**148**	**.611**		
V11_9	**بين المجموعات**	**8.334**	**2**	**4.167**	**4.685**	**.011**
	داخل المجموعات	**131.639**	**148**	**.889**		
V11_10	**بين المجموعات**	**4.730**	**2**	**2.365**	**3.265**	**.041**
	داخل المجموعات	**107.217**	**148**	**.724**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي , باستثناء الفقرات التالية : (10/9/8/5)

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (30)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	**المؤهل**	**المتوسط**	**فوق**	**بكالوريوس**	**أقل من**

بكالوريوس		البكالوريوس			
	*		4.7826 4.3585 4.4091	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	V11_5
	*	*	4.7826 3.8962 4.1364	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	V11_8
	*	*	4.5652 3.9245 3.8636	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	V11_9
	*		4.3478 4.3113 4.8182	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	V11_10

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (9/8) من المحور الحادي عشر فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم بكالوريوس فما فوق .

أما الفقرة رقم (5) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس مقارنة بالذين مؤهلهم بكالوريوس .

والفقرة رقم (10) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم فوق البكالوريوس مقارنة بأولئك الذين مؤهلهم بكالوريوس .

والنتيجة : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين ليتحقق الاستقرار في السوق وليتحسن أداء السهم وزيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل أداء السهم وللمحافظة على حقوق المساهمين ولمنع المضاربات التي تضر بالسوق .

إلا أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين طبقاً لمؤهلهم العلمي حول زيادة الثقة في الجهات ذات العلاقة وإعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني وحول الاستيعاب الكامل والسريع للمعلومات وحول ترشيد قرارات المستثمرين وأن الاختلاف نسبي طبقاً لدرجة المؤهل .

الفرض السادس والثلاثون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (31)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V12_1	بين المجموعات داخل المجموعات	2.760 59.677	2 148	1.380 .403	3.422	.035
V12_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.938 62.797	2 148	1.469 .424	3.463	.034
V12_3	بين المجموعات داخل المجموعات	.631 114.548	2 148	.316 .774	.408	.666
V12_4	بين المجموعات داخل المجموعات	21.786 344.108	2 148	10.893 2.325	4.685	.011

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية لفقرات المحور الثاني عشر وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي , باستثناء الفقرة رقم (3) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي

جدول رقم (32)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V12_1	أقل من بكالوريوس	**4.4348**			
	بكالوريوس	**4.7925**			*
	فوق بكالوريوس	**4.8636**			*
V12_2	أقل من بكالوريوس	**4.1739**			
	بكالوريوس	**4.5660**			*
	فوق بكالوريوس	**4.4545**			
V12_4	أقل من بكالوريوس	**3.8696**	*	*	
	بكالوريوس	**2.8113**			
	فوق بكالوريوس	**2.8182**			

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة (1) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس وما فوق مقارنة بالذين لديهم مؤهل أقل من بكالوريوس , أما الفقرة (2) فقد كانت الفروق لصالح الذين ليهم بكالوريوس مقارنة بالذين لديهم أقل من بكالوريوس , أما الفقرة (4) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس مقارنة بالذين لديهم بكالوريوس فما فوق .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف درجات مؤهلهم العلمي حول الفقرة (3) وهي الحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم وهذا يدل على أن السوق السعودي مصاب بحمى شديدة لرغبة المستثمرين بالثراء السريع نتيجة للمضاربات في بيع وشراء الأسهم وهذا ما أدى إلى صراع بين كبار المضاربين في السوق وبين صغار المتعاملين في السوق ولصالح الكبار الأمر الذي أفقد السوق درجة كبيرة من المصداقية ونزل المؤشر العام من مستوى 21.000 درجة إلى مستوى 7.000 درجة وحدوث خسائر كبيرة وهذا يؤكد أيضاً على

أن طبيعة المستثمر السعودي لا يفضل الأرباح الموزعة بقدر رغبته في أرباح المضاربة أما عند التعرف على دلالة الفروق باستخدام اختبار (LSD) اتضح أن ارتفاع درجة المؤهل العلمي تعكس مستوى المحافظة وتدني درجة المؤهل العلمي تعكس الرغبة في السيطرة على أسهم الشركة وهذا يدل على أن الفروق الإيجابية لصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس وما فوق .

الفرض السابع والثلاثون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (33)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث عشر

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V13_1	بين المجموعات داخل المجموعات	5.066 68.682	2 148	2.533 .464	5.458	.005
V13_2	بين المجموعات داخل المجموعات	3.585 47.594	2 148	1.792 .322	5.574	.005
V13_3	بين المجموعات داخل المجموعات	2.452 39.866	2 148	1.226 .269	4.552	.012
V13_4	بين المجموعات	4.775	2	2.387	3.725	.026

	داخل المجموعات	94.841	148	.641		
V13_5	بين المجموعات داخل المجموعات	.795 96.795	2 148	.397 .654	.608	.546
V13_6	بين المجموعات داخل المجموعات	11.818 157.400	2 148	5.909 1.064	5.556	.005
V13_7	بين المجموعات داخل المجموعات	1.453 186.414	2 148	.727 1.260	.577	.563
V13_8	بين المجموعات داخل المجموعات	6.653 270.791	2 148	3.327 1.830	1.818	.166
V13_9	بين المجموعات داخل المجموعات	12.871 259.474	2 148	6.435 1.753	3.671	.028

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية لفقرات المحور الثالث عشر وذلك باختلاف المؤهل العلمي باستثناء الفقرات التالية : (8/7/5) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيمايلي :

جدول رقم (34)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V13_1	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.2174 4.6226 4.2273	*		*
V13_2	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.3478 3.7642 4.8182			* *

V13_3	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.4348 3.7547 3.8636			 * *
V13_4	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.1739 4.5472 4.8182			 * *
V13_6	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	4.3913 3.7358 3.4091	*	*	
V13_9	أقل من بكالوريوس بكالوريوس فوق بكالوريوس	3.9130 3.0943 3.1364		*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات (4/3/2) من المحور الثالث عشر أن الفروق كانت لصالح الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس فما فوق مقارنة بأولئك الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس .

أما الفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم بكالوريوس فما فوق .

أما الفقرة رقم (6) فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم أقل من بكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم بكالوريوس فما فوق .

أما الفقرة رقم (9) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم بكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك :

أن هناك اختلاف في تصورات فئات مستخدمي المعلومات بخصوص تقييم درجة وضوح وسهولة وفهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية طبقاً لمؤهلهم العلمي وهذا تفسير منطقي وطبيعي لاختلاف مستوى المؤهل العلمي فليس من الضرورة أن يتم

الاتفاق على درجة الوضوح في التقارير المالية السنوية ولا سيما أن هناك اختلاف في مستوى المؤهل واختلاف في درجة التخصص أما فيما يتعلق بفقرات مثل قائمة الأرباح المبقاة وتقرير المراجع القانوني والبيانات والإيضاحات فهي ليست على درجة عالية من الأهمية من حيث سهولة الفهم ودرجة الوضوح فهي تكاد تكون واضحة لجميع الفئات محل الدراسة .

الفرض الثامن والثلاثون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (35)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع عشر

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V14_1	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**4.285** **75.808**	**2** **148**	**2.142** **.512**	**4.183**	**.017**
V14_2	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**10.086** **134.549**	**2** **148**	**5.043** **.909**	**5.547**	**.005**
V14_3	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**9.616** **182.172**	**2** **148**	**4.808** **1.231**	**3.906**	**.022**
V14_4	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**1.213** **131.250**	**2** **148**	**.607** **.887**	**.684**	**.506**

V14_5	بين المجموعات	2.036	2	1.018	1.056	.350
	داخل المجموعات	142.653	148	.964		
V14_6	بين المجموعات	2.514	2	1.257	1.536	.219
	داخل المجموعات	121.102	148	.818		
V14_7	بين المجموعات	5.988	2	2.994	3.733	.026
	داخل المجموعات	118.701	148	.802		
V14_8	بين المجموعات	5.188	2	2.594	3.217	.043
	داخل المجموعات	119.355	148	.806		

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع عشر وذلك باختلاف المؤهل العلمي باستثناء الفقرات التالية : (6/5/4) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (36)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V14_1	أقل من بكالوريوس	4.2609			
	بكالوريوس	4.7170			*
	فوق بكالوريوس	4.7727			*
V14_2	أقل من بكالوريوس	3.6522			
	بكالوريوس	4.3585			*
	فوق بكالوريوس	4.0455			
V14_3	أقل من بكالوريوس	3.4783			
	بكالوريوس	3.9434	*		
	فوق بكالوريوس				

		3.3182			
V14_7	أقل من بكالوريوس	3.9130			
	بكالوريوس	4.4057			*
	فوق بكالوريوس	4.5909			*
V14_8	أقل من بكالوريوس	4.0000			
	بكالوريوس	4.4528			*
	فوق بكالوريوس	4.6364			*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات: (8/7/1) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس فما فوق مقارنة بأولئك الذين مؤهلهم أقل من البكالوريوس , أما الفقرة رقم (2) فقد كانت الفروق لصالح الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس .

أما الفقرة رقم (3) فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم مؤهل بكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم مؤهل ما فوق البكالوريوس .

الفرض التاسع والثلاثون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الخامس عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (37)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V15_1	بين المجموعات داخل المجموعات	2.690 159.310	2 148	1.345 1.076	1.250	.290
V15_2	بين المجموعات داخل المجموعات	1.438 68.959	2 148	.719 .466	1.543	.217
V15_3	بين المجموعات داخل المجموعات	1.731 53.236	2 148	.866 .360	2.406	.094
V15_4	بين المجموعات داخل المجموعات	9.125 294.425	2 148	4.562 1.989	2.293	.104
V15_5	بين المجموعات داخل المجموعات	.341 67.142	2 148	.171 .454	.376	.687
V15_6	بين المجموعات داخل المجموعات	.537 65.238	2 148	.268 .441	.609	.545

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب درجة الأهمية لفقرات المحور الخامس عشر وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

والنتيجة : أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للمؤهل العلمي بخصوص أهمية مؤشرات القيمة السوقية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

الفرض الأربعون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور التاسع عشر وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (38)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور التاسع عشر

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V19_1	**بين المجموعات**	**4.223**	**2**	**2.112**	**8.379**	**.0001**
	داخل المجموعات	**37.300**	**148**	**.252**		
V19_2	**بين المجموعات**	**.202**	**2**	**.101**	**.298**	**.743**
	داخل المجموعات	**50.116**	**148**	**.339**		
V19_3	**بين المجموعات**	**.126**	**2**	**.063**	**.124**	**.884**
	داخل المجموعات	**75.543**	**148**	**.510**		
V19_4	**بين المجموعات**	**5.016**	**2**	**2.508**	**2.101**	**.126**
	داخل المجموعات	**176.653**	**148**	**1.194**		
V19_5	**بين المجموعات**	**3.187**	**2**	**1.594**	**1.614**	**.203**
	داخل المجموعات	**146.150**	**148**	**.988**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية لفقرات المحور التاسع عشر وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي , باستثناء الفقرة رقم (1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار(LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (39)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V19_1	أقل من بكالوريوس	**4.4348**			
	بكالوريوس	**4.9057**			*
	فوق بكالوريوس	**4.8636**			*

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت لصالح الذين مؤهلهم بكالوريوس فما فوق مقارنة بأولئك الذين مؤهلهم أقل من بكالوريوس .

ويمكن تفسير ذلك : أن عامل المؤهل العلمي لا يؤثر على درجة أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة إلا فيما يتعلق بارتفاع أرباح الشركة .

الفرض الواحد وأربعون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرون وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (40)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العشرون

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الفقرات
.912	.092	.150 1.634	2 148	.300 241.859	بين المجموعات داخل المجموعات	V20_1
.887	.120	.121 1.014	2 148	.243 150.062	بين المجموعات داخل المجموعات	V20_2
.077	2.615	2.404 .919	2 148	4.807 136.054	بين المجموعات داخل المجموعات	V20_3
.596	.520	.810 1.558	2 148	1.619 230.566	بين المجموعات داخل المجموعات	V20_4

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرون وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

الفرض الثاني والأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الواحد والعشرون وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (41)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الواحد والعشرون .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V21_1	**بين المجموعات**	**26.628**	**2**	**13.314**	**7.885**	**.001**
	داخل المجموعات	**249.915**	**148**	**1.689**		
V21_2	**بين المجموعات**	**12.893**	**2**	**6.446**	**4.221**	**.016**
	داخل المجموعات	**226.048**	**148**	**1.527**		
V21_3	**بين المجموعات**	**13.356**	**2**	**6.678**	**4.004**	**.020**
	داخل المجموعات	**246.816**	**148**	**1.668**		

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي والعشرون وذلك وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (42)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	المؤهل	المتوسط	فوق البكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس
V21_1	أقل من بكالوريوس	4.0000	*		
	بكالوريوس	3.4717	*		
	فوق بكالوريوس	2.5000			
V21_2	أقل من بكالوريوس	3.4783	*		
	بكالوريوس	3.9906	*		
	فوق بكالوريوس	2.1091			
V21_3	أقل من بكالوريوس	3.4783	*	*	
	بكالوريوس	2.7547			
	فوق بكالوريوس	2.4545			

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (2/1) وهما على التوالي تدريب العاملين والتأمين الصحي فإن الفروق كانت لصالح الذين لديهم مؤهل بكالوريوس وأقل مقارنة بأولئك الذين لديهم مؤهل ما فوق البكالوريوس .

أما الفقرة رقم (3) وهي تلوث البيئة فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم مؤهل أقل من البكالوريوس مقارنة بأولئك الذين لديهم بكالوريوس فما فوق .

ثانياً الفروض المتعلقة بأثر الوظيفة

الفرض الثالث وأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (43)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V1_1	بين المجموعات	10.224	2	5.112	4.059	.019
	داخل المجموعات	186.386	148	1.259		
V1_2	بين المجموعات	2.487	2	1.243	1.303	.275
	داخل المجموعات	141.235	148	.954		
V1_3	بين المجموعات	13.530	2	6.765	5.771	.004
	داخل المجموعات	173.490	148	1.172		
V1_4	بين المجموعات	5.263	2	2.631	2.720	.069
	داخل المجموعات	143.174	148	.967		
V1_5	بين المجموعات	9.647	2	4.824	2.914	.057
	داخل المجموعات	245.028	148	1.656		
V1_6	بين المجموعات	9.867	2	4.934	3.121	.047
	داخل المجموعات	233.987	148	1.581		
V1_7	بين المجموعات	7.683	2	3.842	3.798	.025
	داخل المجموعات	149.694	148	1.011		
V1_8	بين المجموعات	6.398	2	3.199	2.780	.065
	داخل المجموعات	170.290	148	1.151		

V1_9	بين المجموعات داخل المجموعات	.493 246.382	2 148	.246 1.665	.148	.863
V1_10	بين المجموعات داخل المجموعات	5.350 211.352	2 148	2.675 1.428	1.873	.157
V1_11	بين المجموعات داخل المجموعات	21.473 232.500	2 148	10.737 1.571	3.834	.001
V1_12	بين المجموعات داخل المجموعات	.206 179.317	2 148	.103 1.212	.085	.918
V1_13	بين المجموعات داخل المجموعات	7.066 288.709	2 148	3.533 1.951	1.811	.167
V1_14	بين المجموعات داخل المجموعات	66.464 190.477	2 148	33.232 1.287	25.821	.0001
V1_15	بين المجموعات داخل المجموعات	12.094 103.853	2 148	6.047 .702	8.618	.0001
V1_16	بين المجموعات داخل المجموعات	2.359 81.085	2 148	1.180 .548	2.153	.120
V1_17	بين المجموعات داخل المجموعات	9.591 194.873	2 148	4.796 1.317	3.642	.029
V1_18	بين المجموعات داخل المجموعات	.922 134.654	2 148	.461 .910	.507	.604
V1_19	بين المجموعات داخل المجموعات	2.030 188.712	2 148	1.015 1.275	.796	.453
V1_20	بين المجموعات داخل المجموعات	60.882 187.727	2 148	30.441 1.268	23.999	.0001

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وذلك وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرات التالية (20/17/15/14/11/7/6/3/1)

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي

جدول رقم (44)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V1_1	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.4222 4.2245 3.8070	*		
V1_3	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	3.7111 3.1429 3.8246		* *	
V1_6	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	2.7778 3.1020 3.4035			 *
V1_7	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.7111 4.5306 4.1754	*		
V1_11	محل محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.4667 4.1224 3.5614	* *		
V1_14	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	1.1111 2.0204 2.7368			 * *
V1_15	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.9333 4.7143 4.2632	* *		
V1_17	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.3556 4.1429 3.7544	*		
V1_20	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	1.9111 3.4082 3.1754			 * *

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (15/11) فقد كانت الفروق لصالح عمل المحلل المالي والمستثمرون مقارنة بالمضاربين , أما الفقرات (17/7/1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمضاربين , أما الفقرة رقم (3) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمضاربون مقارنة بالمستثمرين , أما الفقرة رقم (6) فقد

كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بالمحلل المالي , أما الفقرتين (20/14) فقد كانت الفروق لصالح المستثمرون والمضاربون مقارنة بالمحلل المالي .
ويمكن تفسير ذلك : أن عامل الوظيفة يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات بشأن أهمية بعض مصادر المعلومات مثل : مكاتب الخدمات الاستشارية والصحف والمجلات المتخصصة والتقارير المالية السنوية والمنتديات الخاصة بالأسهم والشائعات والتوصيات الخاصة ولا يؤثر عامل الوظيفة على تصوراتهم عن أهمية بعض المصادر الأخرى مثل : صالات تداول الأسهم ومكاتب المحاسبة والمراجعة والاتصال بإدارة الشركة ونصائح الأصدقاء والأقارب .

الفرض الرابع والأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني وفقاً لاختلاف الوظيفة

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (45)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V2_1	بين المجموعات داخل المجموعات	3.833 82.326	2 148	1.917 .556	3.446	.034
V2_2	بين المجموعات داخل المجموعات	1.630 49.800	2 148	.815 .336	2.423	.092

V2_3	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**5.638** **86.455**	**2** **148**	**2.819** **.584**	**4.825**	**.009**
V2_4	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**1.020** **127.138**	**2** **148**	**.510** **.859**	**.594**	**.553**
V2_5	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.930** **91.825**	**2** **148**	**.465** **.620**	**.750**	**.474**
V2_6	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**5.748** **142.040**	**2** **148**	**2.874** **.960**	**2.995**	**.053**
V1_7	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.908** **205.529**	**2** **148**	**.454** **1.389**	**.327**	**.722**
V2_8	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.001** **198.495**	**2** **148**	**1.501** **1.341**	**1.119**	**.329**
V2_9	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.903** **236.799**	**2** **148**	**1.952** **1.600**	**1.220**	**.298**

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني وفقاً لاختلاف الوظيفة باستثناء الفقرات (3/1)

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (46)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V2_1	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.8444** **4.4694** **4.5263**	*	*	
V2_3	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.9111** **4.6735** **4.4386**	*		

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المضاربين والمستثمرين , أما الفقرة (3) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمضاربين .

ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي أقدر من المضاربون والمستثمرون في فهم العلاقات بين أرقام قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وباقي الأجزاء التي تحتويها التقارير المالية سواء كانت سنوية أو دورية .

والنتيجة أن عامل الوظيفة لا يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية أجزاء التقارير المالية السنوية .

الفرض الخامس والأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (47)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V3_1	بين المجموعات	4.787	2	2.393	4.857	.009
	داخل المجموعات	72.935	148	.493		
V3_2	بين المجموعات	4.291	2	2.146	5.762	.004
	داخل المجموعات	55.113	148	.372		

V3_3	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**7.165** **84.827**	**2** **148**	**3.583** **.574**	**6.243**	**.002**
V3_4	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.887** **95.491**	**2** **148**	**1.943** **.645**	**3.012**	**.052**

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث وذلك وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرة رقم (4)

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار(LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (48)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V3_1	**محلل مالي** **المستثمرون** **سماسرة ومضاربون**	**4.8889** **4.5102** **4.4912**	*	*	
V3_2	**محلل مالي** **المستثمرون** **سماسرة ومضاربون**	**4.9556** **4.7551** **4.5439**	*		
V3_2	**محلل مالي** **المستثمرون** **سماسرة ومضاربون**	**4.9333** **4.6939** **4.4035**	*		

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المضاربين والمستثمرين , أما الفقرتين (3/2) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمضاربين .

ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي أقدر من المضاربين والمستثمرين في فهم العلاقات بين أرقام قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وباقي الأجزاء التي تحتويها التقارير المالية سواء كانت سنوية أو دورية .
والنتيجة أن عامل الوظيفة لا يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية أجزاء التقارير المالية ربع السنوية .

الفرض السادس والأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (49)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V4_1	بين المجموعات داخل المجموعات	9.940 75.782	2 148	4.970 .512	9.706	.0001
V4_2	بين المجموعات داخل المجموعات	6.907 140.616	2 148	3.453 .950	3.635	.029
V4_3	بين المجموعات داخل المجموعات	6.582 53.789	2 148	3.291 .363	9.056	.0001
V4_4	بين المجموعات داخل المجموعات	3.842 237.867	2 148	1.921 1.607	1.195	.306
V4_5	بين المجموعات داخل المجموعات	8.173 159.496	2 148	4.086 1.078	3.792	.025
V4_6	بين المجموعات	19.626	2	9.813	9.568	.0001

	داخل المجموعات	151.791	148	1.026		
V4_7	بين المجموعات داخل المجموعات	9.698 112.182	2 148	4.849 .758	6.397	.002
V4_8	بين المجموعات داخل المجموعات	4.032 119.942	2 148	2.016 .810	2.487	.087
V4_9	بين المجموعات داخل المجموعات	4.344 115.430	2 148	2.172 .780	2.785	.065
V4_10	بين المجموعات داخل المجموعات	8.387 100.831	2 148	4.194 .681	6.155	.003
V4_11	بين المجموعات داخل المجموعات	19.688 119.411	2 148	9.844 .807	12.201	.0001
V4_12	بين المجموعات داخل المجموعات	32.425 214.912	2 148	16.213 1.452	11.165	.0001
V4_13	بين المجموعات داخل المجموعات	5.781 53.313	2 148	2.890 .363	7.970	.001
V4_14	بين المجموعات داخل المجموعات	5.348 78.135	2 148	2.674 .528	5.065	.007
V4_15	بين المجموعات داخل المجموعات	7.774 97.895	2 148	3.887 .661	5.876	.004
V4_16	بين المجموعات داخل المجموعات	47.115 217.057	2 148	23.558 1.467	16.063	.0001
V4_17	بين المجموعات داخل المجموعات	11.081 92.535	2 148	5.540 .625	8.861	.0001
V4_18	بين المجموعات داخل المجموعات	23.496 114.001	2 148	11.748 .770	15.252	.0001
V4_19	بين المجموعات داخل المجموعات	3.078 156.339	2 148	1.539 1.056	1.457	.236
V4_20	بين المجموعات داخل المجموعات	13.342 117.889	2 148	6.671 .797	8.375	.0001
V4_21	بين المجموعات داخل المجموعات	33.702 208.007	2 148	16.851 1.405	11.990	.0001
V4_22	بين المجموعات داخل المجموعات	28.185 147.576	2 148	14.093 .997	14.133	.0001
V4_23	بين المجموعات داخل المجموعات	36.480 332.858	2 148	18.240 2.249	8.110	.0001
V4_24	بين المجموعات داخل المجموعات	71.859 269.877	2 148	35.929 1.823	19.704	.0001
V4_25	بين المجموعات داخل المجموعات	5.016 198.402	2 148	2.508 1.341	1.871	.158

V4_26	بين المجموعات داخل المجموعات	3.578 250.793	2 148	1.789 1.695	1.056	.351
V4_27	بين المجموعات داخل المجموعات	5.255 95.288	2 148	2.627 .644	4.081	.019
V4_28	بين المجموعات داخل المجموعات	2.662 197.947	2 148	1.331 1.337	.995	.372

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع وذلك وفقاً لاختلاف الوظيفة باستثناء الفقرات التالية : (28/26/25/19/9/8/4) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (50)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V4_1	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.7778 4.2245 4.2105	*	*	
V4_2	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.1556 3.6735 3.7018	*	*	
V4_3	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.8667 4.8367 4.4211	* *		
V4_5	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	3.2222 3.4898 3.7895			 *
V4_6	محل محلل مالي المستثمرون	4.0667 3.2449		*	

	سماسرة ومضاربون	3.9649		*	
V4_7	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.4667 3.8571 3.9825	*	*	
V4_10	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	3.8667 4.4490 4.2807			 * *
V4_11	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	3.7778 4.6327 4.4912			 *
V4_12	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.2667 3.2653 4.2456		* *	
V4_13	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	5.0000 4.6531 4.5263	*	*	
V4_14	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.9111 4.5102 4.4912	*	*	
V4_15	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.8222 4.3673 4.2982	*	*	
V4_16	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	2.5333 2.9796 3.8596		 *	 *
V4_17	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.6444 4.8163 4.1930	* *		
V4_18	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.6222 3.6327 4.2281	*	*	
V4_20	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.6889 4.5102 4.0000	* *		
V4_21	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	2.8889 3.3878 4.0351		 *	 *
V4_22	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	3.3111 4.1224			 *

		4.3333			*
V4_23	محلل مالي	2.6222			
	المستثمرون	2.4898			
	سماسرة ومضاربون	3.5614		*	*
V4_24	محلل مالي	1.5556			
	المستثمرون	2.5306			*
	سماسرة ومضاربون	3.2456		*	*
V4_27	محلل مالي	4.7111	*		
	المستثمرون	4.7551	*		
	سماسرة ومضاربون	4.3509			

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات: (18/15/14/13/7/2/1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المضاربين والمستثمرين .

أما الفقرات : (27/20/17/3) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمستثمرون مقارنة بالمضاربين .

أما الفقرتين : (22/10) وهما على التوالي القروض طويلة الأجل وأرصدتها وفوائدها وأهداف الشركة الحالية والمستقبلية فقد كانت الفروق لصالح كل من المستثمرون والمضاربون مقارنة بالمحلل المالي .

أما الفقرتين : (12/6) وهما على التوالي الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وآثارها ومعلومات عن الأطراف ذوي العلاقة فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمضاربون مقارنة بالمستثمرين .

أما الفقرات : (24/23/21/16) فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المحلل المالي والمستثمرون .

أما الفقرة (5) وهي أنواع الأصول وسياسة الإهلاك فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بالمحلل المالي .

أما الفقرة (11) وهي سمعة الشركة وموقفها التنافسي فقد كانت الفروق لصالح المستثمرون مقارنة بالمحلل المالي .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين للمعلومات بخصوص أهمية معظم مفردات المعلومات طبقاً للوظيفة والنتيجة أن تصورات مستخدمي المعلومات لا تتطابق بشأن أهمية مفردات المعلومات وإن كان هناك اتفاق في تصورات البعض الآخر حول بعض مفردات المعلومات .

الفرض السابع والأربعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطوالأربعون: أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الخامس وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض الثامن والأربعون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السادس وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض التاسع والأربعون : لاتوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الثامن وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض الخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطوالخمسون:ت أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الثامن وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض الواحد والخمسون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور التاسع وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض الثاني والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السادس عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

الفرض الثالث والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السابع عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

الفرض الرابع والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الثامن عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (51)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحاور السابقة

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V5	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**2.402** **82.473**	**2** **148**	**1.201** **.557**	**2.155**	**.120**
V6	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**1.435** **45.982**	**2** **148**	**.717** **.311**	**2.309**	**.103**
V7	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**4.464** **83.695**	**2** **148**	**2.232** **.566**	**3.947**	**.021**

V8	بين المجموعات	3.964	2	1.982	5.303	.006
	داخل المجموعات	55.308	148	.374		
V9	بين المجموعات	7.329	2	3.665	7.703	.001
	داخل المجموعات	70.406	148	.476		
V16	بين المجموعات	5.940	2	2.970	3.156	.045
	داخل المجموعات	139.292	148	.941		
V17	بين المجموعات	6.945	2	3.472	8.186	.0001
	داخل المجموعات	62.777	148	.424		
V18	بين المجموعات	4.266	2	2.133	3.285	.040
	داخل المجموعات	96.104	148	.649		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية وذلك بالنسبة لفقرات المحاور التالية : الخامس والسادس ووفقاً لاختلاف الوظيفة , بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بالنسبة لفقرات المحاور التالية : السابع , الثامن , التاسع , السادس عشر , السابع عشر والثامن عشر .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (52)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V7	محلل مالي	4.2222			
	المستثمرون	4.3061			
	سماسرة ومضاربون	4.6140		*	*
V8	محلل مالي	4.7556		*	
	المستثمرون	4.3469			
	سماسرة ومضاربون	4.5789			
V9	محلل مالي	4.8444	*	*	
	المستثمرون				

	سماسرة ومضاربون	4.3265 4.4035			
V16	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.6222 4.4082 4.1404	*		*
V17	محل محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.9333 4.5439	*	*	
V18	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.2000 4.1633 4.5263		*	*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لفقرات المحورين السابع والثامن عشر فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المحلل المالي والمستثمرون .

أما فقرتي المحورين التاسع والسابع عشر فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المستثمرون والمضاربون .

أما فقرة المحور الثامن فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمستثمرين أما فقرة المحور السادس عشر فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمضاربين .
ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي يهتم بتوقيت نشر التقارير المالية والمتغيرات التي تؤثر على قيمة السهم وبدرجة كفاية المعلومات في سوق الأسهم وبمؤشرات الأسعار بينما نجد أن المضاربون يهتمون بدرجة المخاطرة التي يرغبون في تحملها ولا يتجاهلوا المعلومات السياسية التي تؤثر على سوق الأسهم سواء كانت محلية أو عالمية .
وهذا يدل على أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للوظيفة بخصوص أهمية الفروض المتعلقة بالمعلومات السياسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وأهمية توقيت نشر التقارير المالية والمتغيرات التي تؤثر على قيمة السهم ومن أهمها التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية ودرجة كفاية المعلومات وأهمية مؤشرات الأسعار ودرجة المخاطرة .

الفرض الخامس والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (53)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العاشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V10_1	**بين المجموعات**	**1.341**	**2**	**.671**	**3.615**	**.029**
	داخل المجموعات	**27.454**	**148**	**.185**		
V10_2	**بين المجموعات**	**3.215**	**2**	**1.607**	**3.972**	**.021**
	داخل المجموعات	**59.885**	**148**	**.405**		
V10_3	**بين المجموعات**	**1.799**	**2**	**.899**	**1.161**	**.316**
	داخل المجموعات	**114.639**	**148**	**.775**		
V10_4	**بين المجموعات**	**.250**	**2**	**.125**	**.142**	**.867**
	داخل المجموعات	**129.724**	**148**	**.877**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية حول فقرات المحور العاشر وفقاً لاختلاف الوظيفة باستثناء الفقرتين (2/1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (54)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V10_1	محلل مالي	4.9556	*		
	المستثمرون	4.8980			
	سماسرة ومضاربون	4.7368			
V10_2	محلل مالي	4.8222	*		
	المستثمرون	4.7551	*		
	سماسرة ومضاربون	4.4912			

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمضاربين .

أما الفقرة رقم (2) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمستثمرون مقارنة بالمضاربين .

ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي يهتم أكثر بتوافر السوق الكفء المستقر مقارنة بالمضاربين أما فيما يتعلق بتوافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري فيهتم بها المحلل المالي والمستثمرون أكثر من المضاربين .

والنتيجة : أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للوظيفة حول توافر الخصائص الهامة المؤثرة على أداء السهم وهي توافر السوق الكفء المستقر وتوافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وأهمية عدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع إلا أن الخلاف كان حول توافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول قيمة معينة وأطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع ويعزى هذا الخلاف فقط لدرجة ومستوى الوظيفة .

الفرض السادس والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (55)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V11_1	بين المجموعات داخل المجموعات	.267 28.528	2 148	.134 .193	.693	.502
V11_2	بين المجموعات داخل المجموعات	1.933 44.954	2 148	.967 .304	3.182	.044
V11_3	بين المجموعات داخل المجموعات	4.656 52.894	2 148	2.328 .357	6.514	.002
V11_4	بين المجموعات داخل المجموعات	9.250 68.419	2 148	4.625 .462	10.005	.0001
V11_5	بين المجموعات داخل المجموعات	1.157 61.863	2 148	.578 .418	1.384	.254
V11_6	بين المجموعات داخل المجموعات	1.483 67.788	2 148	.742 .458	1.619	.202
V11_7	بين المجموعات داخل المجموعات	1.409 130.114	2 148	.705 .879	.802	.451
V11_8	بين المجموعات داخل المجموعات	18.549 86.788	2 148	9.275 .586	15.816	.0001
V11_9	بين المجموعات داخل المجموعات	14.381 125.593	2 148	7.190 .849	8.473	.0001
V11_10	بين المجموعات داخل المجموعات	.047 111.900	2 148	.024 .756	.031	.969

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أنـه لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى أقـل مـن (0.05) بـين متوسـطات اسـتجابات أفـراد العينـة حـول درجـة الأهميـة بالنسـبة لفقرات المحور الحادي عشر وذلك وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرات : (9/8/4/3/2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (56)

جـدول المقارنـة البعـدي فـرق معنويـة الأقـل (LSD) , لمعرفـة دلالـة الفـروق بـين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V11_2	محلل مالي	**4.8889**		*	
	المستثمرون	**4.6122**			
	سماسرة ومضاربون	**4.8070**			
V11_3	محلل مالي	**4.6222**		*	
	المستثمرون	**4.2857**			
	سماسرة ومضاربون	**4.6842**		*	
V11_4	محلل مالي	**4.6889**		*	
	المستثمرون	**4.1224**			
	سماسرة ومضاربون	**4.6140**		*	
V11_8	محلل مالي	**4.6222**			
	المستثمرون	**4.0000**			
	سماسرة ومضاربون	**4.4737**		*	*
V11_9	محل محلل مالي	**4.0222**		*	
	المستثمرون	**3.6122**			
	سماسرة ومضاربون	**4.3509**		*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات : (9/4/3) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمضاربون مقارنة بالمستثمرين .

أما الفقرة رقم (8) فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المحلل المالي والمستثمرون .

أما الفقرة رقم (2) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمستثمرين .
ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للوظيفة حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين ليتحقق الاستقرار في السوق وليزيد من الثقة في الجهات ذات العلاقة بسوق الأسهم وللمحافظة على حقوق المستثمرين ولمنع المضاربات التي تضر بالسوق إلا أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للوظيفة حول تحسن أداء السهم في السوق وزيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل أداء السهم وعوائده في السوق وفي الثقة بالمعلومات المتداولة في سوق الأسهم والاستيعاب الكامل للمعلومات وإعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد الوطني .

الفرض السابع والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (57)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني عشر

الدلالة	قيمة ف	متوسط	درجات	مجموع	مصدر التباين	الفقرات

		المربعات	الحرية	المربعات		
.342	1.081	.450	2	.899	بين المجموعات	V12_1
		.416	148	61.538	داخل المجموعات	
.001	7.737	3.111	2	6.222	بين المجموعات	V12_2
		.402	148	59.513	داخل المجموعات	
.214	1.558	1.187	2	2.374	بين المجموعات	V12_3
		.762	148	112.804	داخل المجموعات	
.0001	17.127	34.384	2	68.769	بين المجموعات	V12_4
		2.008	148	297.125	داخل المجموعات	

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرتين (4/2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (58)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

محلل مالي	المستثمرون	المضاربون	المتوسط	الوظيفة	الفقرات
			4.2444	محلل مالي	V12_2
*		*	4.7551	المستثمرون	
			4.4561	سماسرة ومضاربون	
			2.0667	محلل مالي	V12_4
			2.9388	المستثمرون	
*	*		3.7193	سماسرة ومضاربون	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرة (2) فقد كانت الفروق لصالح المستثمرون مقارنة بكل من المضاربين والمحلل المالي .

أما الفقرة (4) فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المحلل المالي والمستثمرون .

ويمكن تفسير ذلك : أن المستثمرون يفضلون الحصول على دخل دوري في شكل أرباح موزعة على عكس المضاربون والمحللون الماليون فالرغبة لديهم أكبر في الحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم أما فيما يتعلق بالسيطرة على أسهم الشركة فهناك طموح أعلى عند المضاربون مقارنة بالمستثمرين والمحللين الماليين .

والنتيجة أن هناك خلاف في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف وظائفهم حول الفقرة (4) وهي السيطرة على أسهم الشركة وهذا يدل على طموح أعلى لدى المضاربون في السيطرة على أسهم الشركة .

الفرض الثامن والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (59)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث عشر .

الدلالة	قيمة ف	متوسط	درجات	مجموع	مصدر التباين	الفقرات

		المربعات	الحرية	المربعات		
V13_1	**بين المجموعات**	**1.292**	**2**	**.646**	**1.320**	**.270**
	داخل المجموعات	**72.456**	**148**	**.490**		
V13_2	**بين المجموعات**	**2.777**	**2**	**1.389**	**4.246**	**.016**
	داخل المجموعات	**48.402**	**148**	**.327**		
V13_3	**بين المجموعات**	**2.919**	**2**	**1.460**	**5.484**	**.005**
	داخل المجموعات	**39.398**	**148**	**.266**		
V13_4	**بين المجموعات**	**4.697**	**2**	**2.348**	**3.662**	**.028**
	داخل المجموعات	**94.919**	**148**	**.641**		
V13_5	**بين المجموعات**	**.015**	**2**	**.008**	**.011**	**.989**
	داخل المجموعات	**97.574**	**148**	**.659**		
V13_6	**بين المجموعات**	**24.309**	**2**	**12.154**	**12.414**	**.0001**
	داخل المجموعات	**144.910**	**148**	**.979**		
V13_7	**بين المجموعات**	**12.983**	**2**	**6.491**	**5.493**	**.005**
	داخل المجموعات	**174.885**	**148**	**1.182**		
V13_8	**بين المجموعات**	**20.642**	**2**	**10.321**	**5.948**	**.003**
	داخل المجموعات	**256.802**	**148**	**1.735**		
V13_9	**بين المجموعات**	**10.370**	**2**	**5.185**	**2.929**	**.057**
	داخل المجموعات	**261.974**	**148**	**1.770**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرات التالية : (8/7/6/4/3/2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (60)

اختبار المقارنة البعدي فرق معنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V13_3	محلل مالي	4.8444	*		
	المستثمرون	4.8163	*		
	سماسرة ومضاربون	4.5439			
V13_4	محلل مالي	4.8000	*	*	
	المستثمرون	4.4286			
	سماسرة ومضاربون	4.4035			
V13_6	محلل مالي	3.9333		*	
	المستثمرون	3.2245			
	سماسرة ومضاربون	4.1579		*	
V13_7	محلل مالي	4.1111		*	
	المستثمرون	3.3673			
	سماسرة ومضاربون	3.7368			
V13_8	محل محلل مالي	3.7111		*	
	المستثمرون	2.8163			
	سماسرة ومضاربون	3.4737		*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (8/6) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمضاربون مقارنة بالمستثمرين .

أما الفقرة رقم (3) فقد كانت الفروق لصالح كل من المحلل المالي والمستثمرون مقارنة بالمضاربين .

أما الفقرة (4) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المستثمرين والمضاربين

أما الفقرة رقم (7) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمستثمرين .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اختلاف في تصورات فئات مستخدمي المعلومات بخصوص تقييم درجة وضوح وسهولة فهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية طبقاً لوظائفهم .

الفرض التاسع والخمسون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع عشر لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (61)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V14_1	بين المجموعات داخل المجموعات	5.205 74.888	2 148	2.603 .506	5.143	.007
V14_2	بين المجموعات داخل المجموعات	22.917 121.719	2 148	11.458 .822	13.932	.0001
V14_3	بين المجموعات داخل المجموعات	25.753 166.035	2 148	12.876 1.122	11.478	.0001
V14_4	بين المجموعات داخل المجموعات	.421 132.042	2 148	.211 .892	.236	.790
V14_5	بين المجموعات داخل المجموعات	3.854 140.835	2 148	1.927 .952	2.025	.136
V14_6	بين المجموعات داخل المجموعات	2.769 120.847	2 148	1.384 .817	1.695	.187
V14_7	بين المجموعات داخل المجموعات	10.153 114.535	2 148	5.077 .774	6.560	.002
V14_8	بين المجموعات داخل المجموعات	8.730 115.813	2 148	4.365 .783	5.578	.005

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أنـه لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى أقـل مـن (0.05) بـين متوسـطات استجابات أفراد العينـة حـول فقرات المحـور الرابـع عشـر وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرات التالي : (8/7/3/2/1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (62)

اختبـار المقارنـة البعدي فـرق المعنويـة الأقـل (LSD) , لمعرفـة دلالـة الفـروق بـين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V14_1	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.8889 4.6939 4.4386**		*	
V14_2	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.7556 3.7755 4.1404**	*	*	
V14_3	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.3333 3.2857 3.7719**	*	*	
V14_7	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.7556 4.1837 4.1930**	*	*	
V14_8	محل محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	**4.7778 4.2857 4.2281**	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات : (8/7/3/2) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المستثمرين والمضاربين .

أما الفقرة رقم (1) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بالمستثمرين .

ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي يهتم بالخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها وهي التوقيت المناسب والقابلية للفهم والمقارنة وعدم التحيز والتحقق والملائمة .

الفرض الستون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الخامس عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (63)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V15_1	بين المجموعات داخل المجموعات	51.704 110.296	2 148	25.852 .745	34.690	.0001
V15_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.374 68.023	2 148	1.187 .460	2.583	.079
V15_3	بين المجموعات داخل المجموعات	1.648 53.319	2 148	.824 .360	2.287	.105
V15_4	بين المجموعات داخل المجموعات	44.131 259.419	2 148	22.065 1.753	12.588	.0001
V15_5	بين المجموعات داخل المجموعات	2.073 65.411	2 148	1.036 .442	2.345	.099
V15_6	بين المجموعات داخل المجموعات	.856 120.847	2 148	.428 .439	.975	.379

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الخامس عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة , باستثناء الفقرات التالي : (4/1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (64)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات .

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V15_1	محلل مالي	3.1556			
	المستثمرون	4.1020			
	سماسرة ومضاربون	4.5789		*	*
V15_4	محلل مالي	2.7111			
	المستثمرون	3.4898			
	سماسرة ومضاربون	4.0351		*	*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (4/1) فقد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المستثمرين والمحلل المالي .

ويمكن تفسير ذلك : أن اهتمام المستثمرون والمحلل المالي يكون بدرجة أقل لكل من القيمة الدفترية للسهم والتوزيعات غير النقدية للسهم عن باقي مؤشرات القيمة السوقية مثل قيمة العائد على السهم والتوزيعات النقدية ونسبة الأرباح على حقوق المساهمين ومكرر الأرباح للسهم ولهذا جاءت الفروق لصالح المضاربون .

الفرض الواحد والستون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور التاسع عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (65)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور التاسع عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V19_1	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**1.534 39.990**	**2 148**	**.767 .270**	**2.838**	**.062**
V19_2	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**2.521 47.797**	**2 148**	**1.260 .323**	**3.903**	**.022**
V19_3	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**8.369 67.300**	**2 148**	**4.185 .455**	**9.203**	**.0001**
V19_4	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**4.619 177.050**	**2 148**	**2.309 1.169**	**1.931**	**.149**
V19_5	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**4.934 144.403**	**2 148**	**2.467 .976**	**2.529**	**.083**

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور التاسع عشر وفقاً لاختلاف الوظيفة, باستثناء الفقرتين (3/2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (66)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V19_2	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.9111 4.5918 4.6842	*	*	
V19_3	محلل مالي المستثمرون سماسرة ومضاربون	4.8000 4.2041 4.4561	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (3/2) فقد كانت الفروق لصالح المحلل المالي مقارنة بكل من المستثمرين والمضاربين .

ويمكن تفسير ذلك : أن المحلل المالي يتابع بكل اهتمام المستقبل الجيد المتوقع للشركة وكذلك يهتم بالتوقعات الخاصة بارتفاع سعر السهم في المستقبل ولهذا يكون قادراً على إعطاء رأي بناء على المعلومات التي بحوزته نتيجة لعمله في التحليل المالي .

الفرض الثاني والستون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرون وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (67)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العشرون

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V20_1	بين المجموعات داخل المجموعات	3.146 239.013	2 148	1.573 1.615	.974	.380
V20_2	بين المجموعات داخل المجموعات	3.544 146.760	2 148	1.772 .992	1.787	.171
V20_3	بين المجموعات داخل المجموعات	2.261 138.600	2 148	1.130 .936	1.207	.302
V20_4	بين المجموعات داخل المجموعات	.489 231.697	2 148	.244 1.566	.156	.856

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرين وفقاً لاختلاف الوظيفة .

الفرض الثالث والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الواحد والعشرون وفقاً لاختلاف الوظيفة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (68)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الواحد والعشرون .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V21_1	بين المجموعات داخل المجموعات	48.824 227.719	2 148	24.412 1.539	15.866	.0001
V21_2	بين المجموعات داخل المجموعات	36.933 202.008	2 148	18.466 1.365	13.529	.0001
V21_3	بين المجموعات داخل المجموعات	72.811 187.361	2 148	36.406 1.266	28.758	.0001

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الواحد والعشرون .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي

جدول رقم (69)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الوظيفة	المتوسط	المضاربون	المستثمرون	محلل مالي
V21_1	محلل مالي	**3.3333**			
	المستثمرون	**2.7143**			
	سماسرة ومضاربون	**4.0702**		*	*
V21_2	محلل مالي	**2.5556**			
	المستثمرون	**2.6327**			
	سماسرة ومضاربون	**3.6140**		*	*
V21_3	محلل مالي	**2.0667**			
	المستثمرون	**2.5102**			
	سماسرة ومضاربون	**3.6842**		*	*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لفقرات المحور الواحد والعشرين جميعها قد كانت الفروق لصالح المضاربون مقارنة بكل من المحلل المالي والمستثمرين .

ثالثاً : الفروض المتعلقة بأثر الخبرة

الفرض الرابع والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (70)

تحليل التبـاين الأحـادي للفروق بـين متوسـطات اسـتجابات أفراد العينـة حـول فقرات المحور الأول .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V1_1	بين المجموعات داخل المجموعات	9.549 187.060	2 148	4.775 1.264	3.778	.025
V1_2	بين المجموعات داخل المجموعات	10.363 133.359	2 148	5.182 .901	5.750	.004
V1_3	بين المجموعات داخل المجموعات	3.454 183.565	2 148	1.727 1.240	1.393	.252
V1_4	بين المجموعات داخل المجموعات	6.959 141.478	2 148	3.479 .956	3.640	.029
V1_5	بين المجموعات داخل المجموعات	6.188 248.487	2 148	3.094 1.679	1.843	.162
V1_6	بين المجموعات داخل المجموعات	8.562 235.292	2 148	4.281 1.590	2.693	.071
V1_7	بين المجموعات داخل المجموعات	3.103 154.274	2 148	1.552 1.042	1.489	.229
V1_8	بين المجموعات داخل المجموعات	4.372 172.317	2 148	2.186 1.164	1.877	.157
V1_9	بين المجموعات داخل المجموعات	12.635 234.239	2 148	6.317 1.583	3.992	.020
V1_10	بين المجموعات داخل المجموعات	19.741 196.961	2 148	9.871 1.331	7.417	.001
V1_11	بين المجموعات داخل المجموعات	15.327 238.646	2 148	7.664 1.612	4.753	.010
V1_12	بين المجموعات داخل المجموعات	9.673 169.850	2 148	4.837 1.148	4.215	.017
V1_13	بين المجموعات داخل المجموعات	6.443 289.332	2 148	3.222 1.955	1.648	.196

V1_14	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**10.651** **246.289**	**2** **148**	**5.325** **1.664**	**3.200**	**.044**
V1_15	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**6.461** **109.486**	**2** **148**	**3.230** **.740**	**4.367**	**.014**
V1_16	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.556** **79.888**	**2** **148**	**1.778** **.540**	**3.294**	**.040**
V1_17	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**16.518** **187.946**	**2** **148**	**8.259** **1.270**	**6.504**	**.002**
V1_18	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.354** **135.222**	**2** **148**	**.177** **.914**	**.194**	**.824**
V1_19	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**5.032** **185.710**	**2** **148**	**2.516** **1.255**	**2.005**	**.138**
V1_20	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**15.559** **233.051**	**2** **148**	**7.779** **1.575**	**4.940**	**.008**

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وفقاً لاختلاف الخبرة باستثناء الفقرات التالية : (20/17/16/15/14/12/11/10/9/4/2/1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (71)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V1_1	**أقل من 5 سنوات** **من 5 إلى أقل من 10** **أكثر من 10 سنوات**	**3.7813** **3.9535** **4.3684**			*
V1_2	**أقل من 5 سنوات**	**4.0000**			

	من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.2326 4.6316		*	*
V1_4	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.9688 4.0930 4.4605			*
V1_9	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	2.9063 2.5116 2.1711	*		
V1_10	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	2.7188 2.1628 1.7895	*	*	
V1_11	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.6563 4.6122 4.3289		*	*
V1_12	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.5938 3.5581 4.0789		*	*
V1_14	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	2.5313 1.8605 1.8947	*	*	
V1_15	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.2188 4.6512 4.7500			* *
V1_16	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.3750 4.7209 4.7632		*	*
V1_17	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.6250 3.8140 4.3816		*	*
V1_20	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.4063 2.9767 2.5921	*		

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات : (17/16/12/11/2) فقد كانت الفروق لصالح الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات مقارنة بمن لديهم أقل من 10 سنوات .

أما الفقرات : (14/10) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات .

أما الفقرة : (15) فقد كانت الفروق لصالح كل من لديهم خبرة (5–10) وأكثر من 10 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

أما الفقرات : (4/1) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

أما الفقرات : (20/9) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر .

ويمكن تفسير ذلك : إن الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات اهتموا بدرجة كبيرة بخدمات مكاتب الخدمات الاستشارية والاتصال بإدارة الشركة وبالنشرات الإعلامية وبالتقارير المالية السنوية وبالمطبوعات الحكومية وهذا يدل على أن أصحاب الخبرة الكبيرة يهتمون أكثر بالمهنية والتخصص وبالعلاقات العامة .

أما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فكان اهتمامهم أكبر برسائل الجوال ونصائح الأصدقاء وهي من صفات الشباب وهذا شيء طبيعي لنقص الخبرة لأن رسائل الجوال ونصائح الأصدقاء كانت الأقل من حيث الأهمية في الترتيب بين مستويات الأهمية لمصادر المعلومات .

أما فقرة التقارير المالية ربع السنوية فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة 5–10 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهذا يؤكد أن الخبرة تؤثر على تصورات المستخدمين وأن صاحب الخبرة لايقل دوره عن صاحب المؤهل العالي بالنسبة لاهتمامه بأهمية مصادر المعلومات ويتساوى معه من ناحية الحكم على ترتيب الأولويات .

أما فقرتي مكاتب المحاسبة والصحف والمجلات فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات وهذا يؤكد على أهمية عامل الخبرة في الاستثمارات في سوق الأسهم .

أما فقرتي المجالس الخاصة وتقارير لجنة الأوراق المالية فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهذا أيضاً يؤكد مرة أخرى على أن عامل الخبرة يؤثر

على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات ال 20 الواردة في استبيان الدراسة .

الفرض الخامس والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الأول وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (72)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V2_1	بين المجموعات داخل المجموعات	1.025 85.134	2 148	.512 .575	.891	.412
V2_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.453 48.978	2 148	1.226 .331	3.706	.027
V2_3	بين المجموعات داخل المجموعات	8.406 83.687	2 148	4.203 .565	7.433	.001
V2_4	بين المجموعات داخل المجموعات	9.008 119.151	2 148	4.504 .805	5.595	.005
V2_5	بين المجموعات داخل المجموعات	2.602 90.153	2 148	1.301 .609	2.136	.122
V2_6	بين المجموعات داخل المجموعات	2.822 144.966	2 148	1.411 .979	1.441	.240
V2_7	بين المجموعات داخل المجموعات	1.779 204.658	2 148	.889 1.383	.643	.527
V2_8	بين المجموعات داخل المجموعات	7.673 193.824	2 148	3.837 1.310	2.930	.057
V2_9	بين المجموعات	3.627	2	1.813	1.132	.325

	داخل المجموعات	**237.075**	**148**	**1.602**		

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أنـه لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى أقـل مـن (0.05) بـين متوسـطات اسـتجابات أفـراد العينـة حـول درجـة الأهميـة بالنسـبة لفقـرات المحور الثاني وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرات التالي : (4/3/2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنـة البعديه , الموضـح فيما يلي:

جدول رقم (73)

إختبـار المقارنــة البعدي فـرق المعنويــة الأقـل (LSD) , لمعرفـة دلالـة الفـروق بـين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V2_2	**أقل من 5 سنوات**	**4.5625**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.8837**			*
	أكثر من 10 سنوات	**4.8684**			*
V2_3	**أقل من 5 سنوات**	**4.2500**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.6047**			*
	أكثر من 10 سنوات	**4.8553**			*
V2_4	**أقل من 5 سنوات**	**3.9375**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.4419**			*
	أكثر من 10 سنوات	**4.5658**			*

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق في الفقرات الثلاث كانت لصـالح من لـديهم خبرة أكثر من 5 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

ويمكن تفسير ذلك : أن عامل الخبرة يؤثر أيضاً على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية كل أجزاء التقارير المالية السنوية .

الفرض السادس والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (74)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V3_1	بين المجموعات داخل المجموعات	5.237 72.485	2 148	2.619 .490	5.347	.006
V3_2	بين المجموعات داخل المجموعات	3.702 55.702	2 148	1.851 .376	4.919	.009
V3_3	بين المجموعات داخل المجموعات	10.699 81.394	2 148	5.349 .550	9.727	.0001
V3_4	بين المجموعات داخل المجموعات	4.883 94.494	2 148	2.442 .638	3.824	.024

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث وفقاً لاختلاف الخبرة .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (75)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V3_1	أقل من 5 سنوات	4.2813			
	من 5 إلى أقل من 10	4.6047			*
	أكثر من 10 سنوات	4.7632			*
V3_2	أقل من 5 سنوات	4.5000			
	من 5 إلى أقل من 10	4.6512			
	أكثر من 10 سنوات	4.8816			*
V3_3	أقل من 5 سنوات	4.1563			
	من 5 إلى أقل من 10	4.6977			*
	أكثر من 10 سنوات	4.8421			*
V3_4	أقل من 5 سنوات	4.2188			
	من 5 إلى أقل من 10	4.5581			
	أكثر من 10 سنوات	4.6842			*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرتين (3/1) فقد كانت الفروق لصالح كل من لديهم خبرة (5−10سنوات) و (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

أما الفقرتين (4/2) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات)

ويمكن تفسير ذلك : أن عامل الخبرة يؤثر أيضاً على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية كل أجزاء التقارير المالية ربع السنوية .

الفرض السابع والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (76)

تحليل التبـاين الأحـادي للفـروق بـين متوسـطات اسـتجابات أفـراد العينـة حـول فقـرات المحور الرابع

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V4_1	بين المجموعات داخل المجموعات	1.185 84.537	2 148	.592 .571	1.037	.357
V4_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.292 145.231	2 148	1.146 .981	1.168	.314
V4_3	بين المجموعات داخل المجموعات	4.180 56.191	2 148	2.090 .380	5.505	.005
V4_4	بين المجموعات داخل المجموعات	2.903 238.805	2 148	1.452 1.614	.900	.409
V4_5	بين المجموعات داخل المجموعات	.400 167.269	2 148	.200 1.130	.177	.838
V4_6	بين المجموعات داخل المجموعات	.451 170.967	2 148	.225 1.155	.195	.823
V4_7	بين المجموعات داخل المجموعات	3.584 118.297	2 148	1.792 .799	2.242	.110
V4_8	بين المجموعات داخل المجموعات	4.507 119.466	2 148	2.254 .807	2.792	.065
V4_9	بين المجموعات داخل المجموعات	.768 119.006	2 148	.384 .804	.478	.621
V4_10	بين المجموعات داخل المجموعات	1.008 108.211	2 148	.504 .731	.689	.504
V4_11	بين المجموعات داخل المجموعات	2.831 136.268	2 148	1.416 .921	1.537	.218
V4_12	بين المجموعات داخل المجموعات	3.324 244.013	2 148	1.662 1.649	1.008	.367
V4_13	بين المجموعات داخل المجموعات	11.620 47.473	2 148	5.810 .323	17.991	.000
V4_14	بين المجموعات داخل المجموعات	6.627 76.857	2 148	3.313 .519	6.380	.002

V4_15	**بين المجموعات**	**8.548**	**2**	**4.174**	**6.513**	**.002**
	داخل المجموعات	**97.121**	**148**	**.656**		
V4_16	**بين المجموعات**	**2.990**	**2**	**1.495**	**.847**	**.431**
	داخل المجموعات	**261.183**	**148**	**1.765**		
V4_17	**بين المجموعات**	**6.485**	**2**	**3.242**	**4.940**	**.008**
	داخل المجموعات	**97.131**	**148**	**.656**		
V4_18	**بين المجموعات**	**1.438**	**2**	**.719**	**.782**	**.459**
	داخل المجموعات	**136.059**	**148**	**.919**		
V4_19	**بين المجموعات**	**5.695**	**2**	**2.848**	**2.742**	**.068**
	داخل المجموعات	**153.722**	**148**	**1.039**		
V4_20	**بين المجموعات**	**12.208**	**2**	**6.104**	**7.590**	**.001**
	داخل المجموعات	**119.024**	**148**	**.804**		
V4_21	**بين المجموعات**	**1.591**	**2**	**.795**	**.490**	**.614**
	داخل المجموعات	**240.118**	**148**	**1.622**		
V4_22	**بين المجموعات**	**3.511**	**2**	**1.756**	**1.508**	**.225**
	داخل المجموعات	**172.250**	**148**	**1.164**		
V4_23	**بين المجموعات**	**.872**	**2**	**.436**	**.175**	**.840**
	داخل المجموعات	**368.466**	**148**	**2.490**		
V4_24	**بين المجموعات**	**22.957**	**2**	**11.479**	**5.329**	**.006**
	داخل المجموعات	**318.778**	**148**	**2.154**		
V4_25	**بين المجموعات**	**.554**	**2**	**.277**	**.202**	**.817**
	داخل المجموعات	**202.863**	**148**	**1.371**		
V4_26	**بين المجموعات**	**11.329**	**2**	**5.665**	**3.449**	**.034**
	داخل المجموعات	**243.042**	**148**	**1.642**		
V4_27	**بين المجموعات**	**1.023**	**2**	**.511**	**.760**	**.469**
	داخل المجموعات	**99.521**	**148**	**.672**		
V4_28	**بين المجموعات**	**2.005**	**2**	**1.002**	**.747**	**.476**
	داخل المجموعات	**198.604**	**148**	**1.342**		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة بالنسبة لفقرات المحور الرابع وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرات التالية : (26/24/20/17/15/14/13/3) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه . الموضح فيما يلي :

جدول رقم (77)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V4_3	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.3750 4.7209 4.8026			 * *
V4_13	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.2188 4.6667 4.9342		 *	 *
V4_14	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.2188 4.7209 4.7368			 * *
V4_15	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.0313 4.5116 4.6447			 * *
V4_17	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.2188 4.4186 4.7237			 *
V4_20	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.8438 4.3953 4.5789			 * *
V4_24	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.0938 2.7209 2.1447	* *		
V4_26	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.7813 3.3721 3.0789	*		

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات : (20/15/14/3) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (أكثر من 5 سنوات) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات) .

أما الفقرة (13) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم (5-10) و (أقل من 5 سنوات) .

أما الفقرة (17) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم (أقل من 5 سنوات) .

أما الفقرة (24) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم (5-10) و (أقل من 5 سنوات) مقارنة بمن لديهم (10 سنوات فأكثر) .

أما الفقرة (26) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات مقارنة بمن لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) .
ويمكن تفسير ذلك : عامل الخبرة يؤثر في تصورات فئات المستخدمين بخصوص أهمية مفردات المعلومات التالية : الربح الحالي والمتوقع للسهم , معدل السعر/مكاسب السعر , تنبؤات الأرباح والخسائر والمشتريات والمبيعات , ثبات توزيعات السنوات السابقة , التدفقات النقدية المتوقعة , الأرباح المحتجزة عن عدة سنوات , الأثر الاجتماعي لأنشطة الشركة , الاحتياطي النظامي أو القانوني , ولا يؤثر عامل الخبرة على تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص باقي مفردات المعلومات .

الفرض الثامن والستون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطوالستون:ات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الخامس وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض التاسع والستون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السادس وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض السبعون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السابع وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الواحد والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطوالسبعون:ت أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الثامن وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الثاني والسبعون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور التاسع وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الثالث والسبعون : لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السادس عشر وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الرابع والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور السابع عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

الفرض الخامس والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية للفقرة الممثلة للمحور الثامن عشر وفقاً لاختلاف الخبرة

للتحقق من هذه الفرضيات استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (78)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحاور السابقة

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V5	بين المجموعات داخل المجموعات	8.314 76.560	2 148	4.157 .517	8.036	.0001
V6	بين المجموعات داخل المجموعات	2.780 44.637	2 148	1.390 .302	4.609	.011
V7	بين المجموعات داخل المجموعات	.591 87.568	2 148	.295 .592	.499	.608
V8	بين المجموعات داخل المجموعات	3.316 55.956	2 148	1.658 .378	4.385	.014
V9	بين المجموعات داخل المجموعات	1.836 75.899	2 148	.918 .513	1.790	.171
V16	بين المجموعات داخل المجموعات	4.310 140.922	2 148	2.155 .852	2.263	.108
V17	بين المجموعات داخل المجموعات	.718 69.004	2 148	.359 .466	.770	.465
V18	بين المجموعات داخل المجموعات	.628 99.743	2 148	.314 .674	.466	.629

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات

المحاور التالية : (18/17/16/9/7) بينما توجد فروق بالنسبة لفقرات المحاور التالية : (8/6/5) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (79)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V5	أقل من 5 سنوات	**4.1563**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.5581**			*
	أكثر من 10 سنوات	**4.7632**			*
V6	أقل من 5 سنوات	**4.5000**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.8372**			*
	أكثر من 10 سنوات	**4.8289**			*
V8	أقل من 5 سنوات	**4.3438**			
	من 5 إلى أقل من 10	**4.4651**			
	أكثر من 10 سنوات	**4.6974**		*	*

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لفقرات المحورين (6/5) فقد كانت الفروق لصالح كل من لديهم خبرة (5–10 سنوات) و (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات)

أما فقرة المحور (8) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 10 سنوات) .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للخبرة بخصوص أهمية الفروض المتعلقة أثر التطور التكنولوجي والحاجة إلى تشريعات جديدة والمعلومات السياسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وأهمية توقيت نشر التقارير المالية وأثر التغيرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها على قيمة السهم ودرجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية وأهمية المؤشرات وأهمية درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها .

وأن أثر التطور التكنولوجي والحاجة إلى تشريعات جديدة وتوقيت نشر التقارير جاءت أكثر أهمية بالنسبة لمن لديهم خبرة أكثر .

الفرض السادس والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين ألحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (80)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العاشر

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V10_1	بين المجموعات	.939	2	.470	2.495	.086
	داخل المجموعات	27.856	148	.188		
V10_2	بين المجموعات	3.138	2	1.569	3.873	.023
	داخل المجموعات	59.961	148	.405		
V10_3	بين المجموعات	4.601	2	2.301	3.045	.050

		.756	148	111.836	داخل المجموعات	
.282	1.278	1.103	2	2.206	بين المجموعات	V10_4
		.863	148	127.768	داخل المجموعات	

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من أو يساوي (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العاشر وفقاً لاختلاف الخبرة باستثناء الفقرات (3/1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (81)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

أقل من 5 سنوات	5 - 10سنوات	10 سنوات فأكثر	المتوسط	الخبرة	الفقرات
			4.7188	أقل من 5 سنوات	V10_1
			4.8372	من 5 إلى أقل من 10	
*			4.9211	أكثر من 10 سنوات	
			3.9688	أقل من 5 سنوات	V10_3
			4.1860	من 5 إلى أقل من 10	
*			4.4079	أكثر من 10 سنوات	

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق بالنسبة للفقرتين (3/1) كانت لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات) .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للخبرة حول توافر الخصائص الهامة المؤثرة على أداء السهم مثل : توافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وأهمية عدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع إلا أن الخلاف كان حول توافر السوق الكفء وتوافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول

قيمة معينة ويعزى هذا الخلاف فقط لعدد سنوات الخبرة وكانت لصالح من لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر .

الفرض السابع والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (82)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V11_1	**بين المجموعات**	**.939**	**2**	**.470**	**2.495**	**.086**
	داخل المجموعات	**27.856**	**148**	**.188**		
V11_2	**بين المجموعات**	**4.567**	**2**	**2.283**	**7.985**	**.001**
	داخل المجموعات	**42.321**	**148**	**.286**		
V11_3	**بين المجموعات**	**.762**	**2**	**.381**	**.993**	**.373**
	داخل المجموعات	**56.787**	**148**	**.384**		
V11_4	**بين المجموعات**	**1.537**	**2**	**.768**	**1.494**	**.228**
	داخل المجموعات	**76.132**	**148**	**.514**		
V11_5	**بين المجموعات**	**.868**	**2**	**.434**	**1.033**	**.358**
	داخل المجموعات	**62.152**	**148**	**.420**		
V11_6	**بين المجموعات**	**.765**	**2**	**.382**	**1.802**	**.440**
	داخل المجموعات	**68.507**	**148**	**.463**		
V11_7	**بين المجموعات**	**3.126**	**2**	**1.563**	**1.278**	**.169**
	داخل المجموعات	**128.397**	**148**	**.868**		
V11_8	**بين المجموعات**	**2.463**	**2**	**1.231**	**1.772**	**.174**
	داخل المجموعات	**102.875**	**148**	**.695**		
V11_9	**بين المجموعات**	**1.953**	**2**	**.976**	**1.047**	**.354**

	داخل المجموعات	138.021	148	.933		
V11_10	بين المجموعات	3.168	2	1.584	2.155	.120
	داخل المجموعات	108.779	148	.735		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الحادي عشر وفقاً لاختلاف الخبرة باستثناء الفقرة (2) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (83)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V11_2	أقل من 5 سنوات	4.4375			
	من 5 إلى أقل من 10	4.8140			*
	أكثر من 10 سنوات	4.8816			*

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت لصالح من لديهم خبرة (5–10 سنوات) و(10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات) .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للخبرة حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين ليتحقق الاستقرار في السوق ولزيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل أداء السهم وعوائده في السوق وللثقة في المعلومات المتداولة في سوق الأسهم وللمحافظة على حقوق المساهمين ولمنع المضاربات التي تضر بالسوق ولإعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني ولترشيد قرارات المستثمرين .

إلا أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للخبرة حول تحسن أداء السهم في السوق .

الفرض الثامن والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (84)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V12_1	بين المجموعات داخل المجموعات	3.925 58.512	2 148	1.963 .395	4.964	.008
V12_2	بين المجموعات داخل المجموعات	2.366 63.369	2 148	1.183 .428	2.763	.066
V12_3	بين المجموعات داخل المجموعات	.107 115.072	2 148	.053 .778	.069	.934
V12_4	بين المجموعات داخل المجموعات	5.547 360.347	2 148	2.773 2.435	1.139	.323

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثاني عشر وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرة (1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي:

جدول رقم (85)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V12_1	أقل من 5 سنوات	4.4375			
	من 5 إلى أقل من 10	4.8372			*
	أكثر من 10 سنوات	4.8289			*

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت لصالح من لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات مقارنة بأولئك الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول درجة أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم وفقاً للبنود التالية الحصول على دخل دوري في شكل أرباح موزعة والحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم وفي السيطرة على أسهم الشركة أما الاختلاف فكان على درجة المحافظة على رأس مال المستثمر والفروق كانت لصالح من كانت لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات مقارنة بأولئك الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهذا يدل على أن أصحاب الخبرة يرغبون في المحافظة على رأس مال المستثمر .

الفرض التاسع والسبعون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (86)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V13_1	بين المجموعات داخل المجموعات	.669 73.079	2 148	.335 .494	.678	.509
V13_2	بين المجموعات داخل المجموعات	1.729 49.450	2 148	.864 .334	2.587	.079
V13_3	بين المجموعات داخل المجموعات	2.131 40.187	2 148	1.065 .272	3.924	.022
V13_4	بين المجموعات داخل المجموعات	2.524 97.092	2 148	1.262 .656	1.924	.150
V13_5	بين المجموعات داخل المجموعات	.264 97.326	2 148	.132 .658	.200	.819
V13_6	بين المجموعات داخل المجموعات	.907 168.311	2 148	.454 1.137	.399	.672
V13_7	بين المجموعات داخل المجموعات	.173 187.694	2 148	.087 1.268	.068	.934
V13_8	بين المجموعات داخل المجموعات	2.231 275.213	2 148	1.116 1.860	.600	.550
V13_9	بين المجموعات داخل المجموعات	6.280 266.064	2 148	3.140 1.798	1.747	.178

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الثالث عشر وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرة رقم (3) .

وللتعـرف علـى دلالـة الفـروق اسـتخدم الباحـث اختبـار (LSD) , للمقارنـة البعديـه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (87)

اختبـار المقارنـة البعدي فـرق المعنويـة الأقـل (LSD) , لمعرفـة دلالـة الفروق بـين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V13	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.5313 4.6744 4.8289			*

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أن الفـروق كانـت لصـالح مـن لـديهم خبـرة أكثـر مـن 10 سنوات مقارنة بأولئك الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول درجة وضوح وسهولة فهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير المالية السنوية ما عدا قائمة التدفق النقدي فقد كانت الفروق لصالح من كانت لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات .

الفرض الثمـانون: لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى (0.05) بـين متوسـطات اسـتجابات أفـراد العينـة حـول درجـة الأهميـة بالنسـبة لفقـرات المحـور الرابـع عشـر وفقـاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (88)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V14_1	بين المجموعات داخل المجموعات	1.935 78.158	2 148	.967 .528	1.832	.164
V14_2	بين المجموعات داخل المجموعات	5.344 139.292	2 148	2.672 .941	2.839	.062
V14_3	بين المجموعات داخل المجموعات	1.007 190.782	2 148	.503 1.289	.390	.677
V14_4	بين المجموعات داخل المجموعات	4.727 127.737	2 148	2.363 .863	2.738	.068
V14_5	بين المجموعات داخل المجموعات	6.441 138.248	2 148	3.220 .934	3.448	.034
V14_6	بين المجموعات داخل المجموعات	2.023 121.593	2 148	1.012 .822	1.231	.295
V14_7	بين المجموعات داخل المجموعات	5.423 119.266	2 148	2.711 .806	3.365	.037
V14_8	بين المجموعات داخل المجموعات	8.443 116.100	2 148	4.222 .784	5.382	.006

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الرابع عشر وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرات (8/7/5) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه الموضح فيماي يلي :

جدول رقم (89)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V14_5	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.9688 4.3953 4.5000			 *
V14_7	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.0000 4.3953 4.4868			 *
V14_8	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	3.9688 4.4419 4.5789			 * *

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق بالنسبة للفقرة (8) كانت لصالح من لديهم خبرة 5 سنوات فأكثر مقارنة بألئك الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات , أما الفقرتين (7/5) فقد كانت الفروق لصالح من لديهم خبرة (10 سنوات فأكثر) مقارنة بمن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات .

ويمكن تفسير ذلك : أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول بعض الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها مثل : التوقيت المناسب والقدرة التنبؤية والتغذية الراجعة للمعلومات وإمكانية التحقق منها والصدق والأمانة أما الاختلاف فكان في : عدم التحيز والقابلية للمقارنة والثبات .

الفرض الواحد والثمانون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الخامس عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (90)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V15_1	بين المجموعات داخل المجموعات	2.022 159.978	2 148	1.011 1.081	.935	.395
V15_2	بين المجموعات داخل المجموعات	.197 70.200	2 148	.099 .474	.208	.813
V15_3	بين المجموعات داخل المجموعات	.362 54.605	2 148	.181 .369	.491	.613
V15_4	بين المجموعات داخل المجموعات	5.752 297.798	2 148	2.876 2.012	1.429	.243
V15_5	بين المجموعات داخل المجموعات	1.654 65.829	2 148	.827 .445	1.860	.159
V15_6	بين المجموعات داخل المجموعات	2.115 63.660	2 148	1.057 .430	2.458	.089

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لجميع فقرات المحور الخامس عشر وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الثاني والثمانون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور التاسع عشر وفقاً لاختلاف الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (91)

تحليل التبـاين الأحـادي للفروق بـين متوسـطات اسـتجابات أفراد العينـة حـول فقرات المحور التاسع عشر .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V19_1	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**1.019** **40.504**	**2** **148**	**.510** **.274**	**1.862**	**.159**
V19_2	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.287** **50.031**	**2** **148**	**.144** **.338**	**.425**	**.655**
V19_3	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.675** **74.994**	**2** **148**	**.337** **.507**	**.666**	**.515**
V19_4	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**.603** **181.065**	**2** **148**	**.302** **1.223**	**.247**	**.782**
V19_5	**بين المجموعات** **داخل المجموعات**	**3.563** **145.775**	**2** **148**	**1.781** **.985**	**1.809**	**.167**

ويتضـح مـن الجـدول السـابق أنـه لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى أقـل مـن (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لجميع فقرات المحور التاسع عشر وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفـرض الثالـث والثمـانون: لا توجـد فـروق دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى (0.05) بـين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور العشرون وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (92)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور العشرون

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V20_1	بين المجموعات داخل المجموعات	1.420 240.739	2 148	.710 1.627	.436	.647
V20_2	بين المجموعات داخل المجموعات	.458 149.847	2 148	.229 1.012	.226	.798
V20_3	بين المجموعات داخل المجموعات	2.453 138.408	2 148	1.227 .935	1.312	.273
V20_4	بين المجموعات داخل المجموعات	.725 231.461	2 148	.362 1.564	.232	.793

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لجميع فقرات المحور العشرون وفقاً لاختلاف الخبرة .

الفرض الرابع والثمانون: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الواحد والعشرون وفقاً لاختلاف الخبرة .

للتحقق من هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (اختبار ف) , والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (93)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الواحد والعشرون .

الفقرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
V21_1	بين المجموعات داخل المجموعات	17.285 259.258	2 148	8.642 1.752	4.934	.008
V21_2	بين المجموعات داخل المجموعات	5.160 233.781	2 148	2.580 1.580	1.633	.199
V21_3	بين المجموعات داخل المجموعات	5.635 254.537	2 148	2.817 1.720	1.638	.198

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة الأهمية بالنسبة لفقرات المحور الحادي والعشرون وفقاً لاختلاف الخبرة , باستثناء الفقرة (1) .

وللتعرف على دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار (LSD) للمقارنة البعديه , الموضح فيما يلي :

جدول رقم (94)

اختبار المقارنة البعدي فرق المعنوية الأقل (LSD) , لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات

الفقرات	الخبرة	المتوسط	10 سنوات فأكثر	5 - 10سنوات	أقل من 5 سنوات
V21_1	أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 أكثر من 10 سنوات	4.0625 3.2558 3.2237	*	*	

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق كانت لصالح من لديهم خبرة اقل من 5 سنوات , مقارنة بمن لديهم خبرة (5–10 سنوات (و (10 سنوات فأكثر) .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الخلاصة والاستنتاجات

قدمت الدراسة عرضاً لبعض المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث مثل مصادر المعلومات وكفاءة السوق والتقارير المالية سواء كانت سنوية أو ربع سنوية وأجزاء التقارير ومستخدميها ومصادر المعلومات لسوق الأوراق المالية ومنفعة المعلومات المحاسبية لسوق الأسهم السعودية , كما قدمت الدراسة عرضاً للدراسات السابقة التي تناولت منفعة المعلومات والتي تغطي أربعة محاور للدراسات الإخبارية لمنفعة المعلومات وهذه المحاور هي : المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأسعار الأسهم , والمعلومات المحاسبية وتقييم المخاطر السوقية , والخصائص الجوهرية ومنفعة المعلومات , وتصورات المستخدمين بشأن منفعة المعلومات المالية وغير المالية ولقد ركزت الدراسة الحالية كثيراً على المحور الرابع .

هدفت الدراسة إلى تحديد منهجية واضحة المعالم إذ حددت عدة فروض تم صياغتها بشكل يسمح باختبارها إحصائياً ثم التوجه نحو اختيار أسلوب الدراسة المسحية من خلال الاستقصاء , وتناولت الدراسة مجتمع وعينة الدراسة استرشادا بالدراسات السابقة والأساليب الإحصائية وتم اختيار عينة الدراسة من 210 مفردة تغطي ثلاث مجموعات من مستخدمي المعلومات المالية وهم مجموعة من المستثمرين ومجموعة من المحللين الماليين ومجموعة من المضاربين بسوق المال ثم تناولت الدراسة تصميم قائمة الاستقصاء والتي تناولت صياغة أسئلة الاستقصاء متضمنة ثلاث متغيرات مستقلة مرتبطة بمستخدمي المعلومات وهذه المتغيرات هي : الوظيفة ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي وتم اختيار عدة متغيرات تابعة مرتبطة بثلاث محاور هي مصادر المعلومات (20 مصدر) , أجزاء التقارير (9 مصادر) مفردات المعلومات هي 28 مفردة ومفردات المعلومات تضمنت 16 مفردة مطلوب الإفصاح عنها بشكل إجباري و12 مفردة مطلوب الإفصاح عنها بشكل اختياري , واستخدمت الأساليب الإحصائية غير البارامترية "Nonparametric", ولاسيما اختبار مربع كاي K2 واختبار المقارنة

البعدي (LSD) واختبار ف واختبار التباين الأحادي واختبار (ANOVA) بالإضافة إلى مجموعة من الإحصاءات الوصفية .

ولقد قدمت الدراسة توصيفاً لكيفية اختبار الفروض واشتقاق النتائج ومحاولة تفسيرها.

وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

1- تحتل التقارير المالية السنوية المركز الأول في الأهمية كمصدر للمعلومات من وجهة نظر مستخدمي المعلومات , يليها التقارير المالية ربع السنوية في المركز الثاني وموقع هيئة سوق المال في المركز الثالث ومكاتب الخدمات الاستشارية في المركز الرابع والمحللين الماليين في المركز الخامس والصحف والمجلات المتخصصة في المركز السادس ومكاتب المحاسبة والمراجعة في المركز السابع وتأتي المطبوعات الحكومية في المركز الثامن والاتصال المباشر بإدارة الشركة في المركز التاسع وتحتل نصائح الأصدقاء والأقارب في المركز الأخير .

2- اتفاق مجموعات المستخدمين (المستثمرون , والمحللين الماليين , والمضاربون في سوق الأسهم) على أن التقارير المالية هي أهم مصادر المعلومات , وأن نصائح الأصدقاء والأقارب هي أقل المصادر أهمية , واختلاف مجموعات المستخدمين حول أهمية باقي مصادر المعلومات الأخرى .

3- توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات الأهمية لكل جزء من أجزاء التقارير, أي أن تصورات مستخدمي المعلومات لا تتوزع بالتساوي بين مستويات الأهمية لكل جزء من أجزاء التقارير المالية.

4- توجد اختلافات معنوية في تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستويات الأهمية لكل مصدر من مصادر المعلومات, أي أن تصورات مستخدمي

المعلومات لا تتوزع بالتساوي بين مستويات الأهمية لكل مصدر من مصادر المعلومات.

5- تحتل قائمة الدخل الترتيب الأول في الأهمية كجزء من أجزاء التقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات وقائمة التدفقات النقدية الترتيب الثاني وقائمة المركز المالي الترتيب الثالث فالترتيب يعكس الأهمية الفائقة التي يوليها مستخدموا المعلومات لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي باعتبار أن القوائم الثلاث تمثل أهم ثلاثة أجزاء يتضمنها التقرير المالي للشركة وتحتل قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المركز الرابع في الأهمية وتحتل قائمة الأرباح المبقاة المركز الخامس في الأهمية بينما تأتي البيانات الإحصائية والجداول في المركز الثامن والملاحظات والإيضاحات تأتي في المركز التاسع .

6- اتفاق مجموعات المستخدمين (المستثمرون , المحللون الماليون, المضاربون في سوق السهم) على أن قائمة الدخل في الترتيب الأول وقائمة التدفقات النقدية الترتيب الثاني وقائمة المركز المالي الترتيب الثالث فالترتيب يعكس الأهمية الفائقة وقائمة التوزيعات المقترحة هي أهم أجزاء التقارير على الترتيب واختلاف مجموعات مستخدمي المعلومات حول أهمية تقرير الإدارة , تقرير المراجع القانوني , البيانات الإحصائية , الملاحظات والإيضاحات .

7- عامل المؤهل العلمي يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات بشأن أهمية مصادر المعلومات وأن هناك اختلاف في تصورات تلك المجموعات لأهمية بعض المصادر واتفاق في التصورات حول البعض الآخر وأن الذين لديهم

مؤهل جامعي فما فوق اهتموا بدرجة كبيرة بخدمات مكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب الخدمات الاستشارية والتقارير المالية ربع السنوية والمطبوعات الحكومية .

8- عامل المؤهل العلمي يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية أجزاء التقارير المالية سواء كانت سنوية أو ربع سنوية وإن كان هناك تباين بين التصورات وفقاً لمستويات المؤهل العلمي حول قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين .

9- عامل المؤهل العلمي يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية مفردات المعلومات في تحقيق منفعة التقارير المالية في ترشيد قرارات الاستثمار .

10- عامل المؤهل العلمي لا يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بأهمية مؤشرات القيمة السوقية لمتخذي قرار الاستثمار .

11- أن عامل المؤهل العلمي لا يؤثر على درجة أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة إلا فيما يتعلق بارتفاع أرباح الشركة .

12- عامل الوظيفة يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات بشأن أهمية بعض مصادر المعلومات مثل : مكاتب الخدمات الاستشارية والصحف والمجلات المتخصصة والتقارير المالية السنوية والمنتديات الخاصة بالأسهم والشائعات والأسرار ولا يؤثر عامل الوظيفة على تصوراتهم عن أهمية بعض المصادر

الأخرى مثل : صالات تداول الأسهم ومكاتب المحاسبة والمراجعة والاتصال بإدارة الشركة ونصائح الأصدقاء والأقارب .

13-عامل الوظيفة لا يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص أهمية أجزاء التقارير المالية السنوية وربع السنوية .

14-عامل الوظيفة يؤثر على تصورات فئات المستخدمين بخصوص أهمية معظم مفردات المعلومات وأن تصورات مستخدمي المعلومات لا تتطابق بشأن أهمية تلك المفردات .

15-عامل الوظيفة يؤثر على تصورات فئات مستخدمي المعلومات بخصوص أهمية الفروض المتعلقة بالمعلومات السياسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وأهمية توقيت نشر التقارير المالية والمتغيرات التي تؤثر على قيمة السهم ومن أهمها التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها وتحليل المعلومات المالية ودرجة كفاية المعلومات وأهمية مؤشرات الأسعار ودرجة المخاطرة .

16-إن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للوظيفة حول توافر الخصائص الهامة المؤثرة على أداء السهم وهي توافر السوق الكفء المستقر وتوافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وأهمية عدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع إلا أن الخلاف كان حول توافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول قيمة معينة وأطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع ويعزى هذا الخلاف فقط لدرجة ومستوى الوظيفة .

17–أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للوظيفة حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين في السوق.

18–أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين طبقاً لوظائفهم حول درجة أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم وخصوصاً فيما يتعلق بالسيطرة على أسهم الشركة وهذا يدل على طموح أعلى لدى المضاربون في السيطرة.

19–أن هناك اختلاف في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً لوظائفهم بخصوص تقييم درجة وضوح وسهولة فهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير السنوية طبقاً لوظائفهم.

20–أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً لوظائفهم وكانت الفروق لصالح المحلل المالي الذي يهتم بالخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها وهي التوقيت المناسب والقابلية للفهم والمقارنة وعدم التحيز والتحقق والملائمة .

21–عامل الخبرة يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية كل مصادر المعلومات ال 20 الواردة في استبيان الدراسة .

22–عامل الخبرة يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات عن أهمية كل أجزاء التقارير المالية .

23–عامل الخبرة يؤثر في تصورات فئات المستخدمين بخصوص أهمية مفردات المعلومات التالية : الربح الحالي والمتوقع للسهم , معدل السعر/مكاسب السعر

, تنبؤات الأرباح والخسائر والمشتريات والمبيعات , ثبات توزيعات السنوات السابقة , التدفقات النقدية المتوقعة , الأرباح المحتجزة عن عدة سنوات , الأثر الاجتماعي لأنشطة الشركة , الاحتياطي النظامي أو القانوني , ولا يؤثر عامل الخبرة على تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص باقي مفردات المعلومات .

24–أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للخبرة بخصوص أهمية الفروض المتعلقة أثر التطور التكنولوجي والحاجة إلى تشريعات جديدة والمعلومات السياسية التي تؤثر على قرار الاستثمار وأهمية توقيت نشر التقارير المالية وأثر التغيرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها على قيمة السهم ودرجة كفاية المعلومات المالية وغير المالية وأهمية المؤشرات وأهمية درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها .

25–أن هناك اتفاق في تصورات فئات مستخدمي المعلومات طبقاً للخبرة حول توافر الخصائص الهامة المؤثرة على أداء السهم مثل : توافر المعلومات الكاملة للبائع والمشتري وأهمية عدم وجود أطراف مؤثرة مشتركة في عملية البيع إلا أن الخلاف كان حول توافر السوق الكفء وتوافر الرغبة عند كل من البائع والمشتري لقبول قيمة معينة .

26–عامل الخبرة له دور كبير في تطابق تصورات فئات المستخدمين حول أهمية تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين ليتحقق الاستقرار في السوق ولزيادة القدرة التنبؤية عن مستقبل أداء السهم وعوائده وللثقة في المعلومات المتداولة وللمحافظة على حقوق المساهمين ولمنع المضاربات التي تضر بالسوق ولإعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الوطني ولترشيد

قرارات المستثمرين , إلا أن هناك اختلاف في تصورات فئات المستخدمين طبقاً للخبرة حول تحسن أداء السهم في السوق.

27-عامل الخبرة له دور كبير في تطابق تصورات فئات المستخدمين حول درجة أهمية الهدف من الاستثمار في الأسهم وفقاً للبنود التالية الحصول على دخل دوري في شكل أرباح موزعة والحصول على أرباح من المضاربة في بيع وشراء الأسهم وفي السيطرة على أسهم الشركة أما الاختلاف فكان على درجة المحافظة على رأس مال المستثمر .

28-عامل الخبرة له دور كبير في تطابق تصورات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول درجة وضوح وسهولة فهم كل جزء أو قائمة تحتويها التقارير المالية السنوية ما عدا قائمة التدفق النقدي.

29-أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول بعض الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة للمستفيدين منها مثل : التوقيت المناسب والقدرة التنبؤية والتغذية الراجعة للمعلومات وإمكانية التحقق منها والصدق والأمانة أما الاختلاف فكان في : عدم التحيز والقابلية للمقارنة والثبات .

30-أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول أهمية مؤشرات القيمة السوقية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

31-أن هناك اتفاق في تصورات فئات المستخدمين على اختلاف عدد سنوات الخبرة حول أهمية الأسباب التي تدعوا إلى الاستثمار في أسهم شركة معينة

مثل : ارتفاع أرباح الشركة والمستقبل الجيد المتوقع للشركة وتوقع ارتفاع سعر السهم في المستقبل وأهمية نصائح مكاتب استشاري التمويل ونوع النشاط في الشركة .

32-يعطي مستخدموا المعلومات أهمية فائقة لمعدل السعر/ مكاسب السهم وجاءت في المركز الأول ثم الربح الحالي والمتوقع للسهم في المركز الثاني ثم تنبؤات الأرباح والخسائر والمشتريات والمبيعات جاءت في المركز الثالث ثم مضاعف(مكرر) الأرباح للسهم جاء في المركز الرابع ثم التدفقات النقدية المتوقعة جاءت في المركز الخامس ثم ثبات توزيعات السنوات السابقة جاءت في المركز السادس ويرجع السبب في تركيز المستخدمين على تلك المعلومات لأنها الأكثر أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار.

33-وتحتل المعلومات عن التقارير الفتريه والأرباح المحتجزة عن عدة سنوات ورأس المال المرخص والمدفوع وأنواع الأسهم مرتبة هامة نظراً لأن تلك المعلومات يستخدمها المحللون الماليون والسماسرة والمستثمرون في القيام بالتحليل الأساسي اللازم لاستخراج النسب والمؤشرات التي من خلالها يتم التنبؤ بالعائد والمخاطر المحيطة بالسهم .

34-تحتل مفردات معلومات : الربح الحالي والمتوقع للسهم , وتنبؤات الأرباح والمشتريات والمبيعات , سمعة الشركة ومركزها التنافسي , القروض طويلة الأجل وفوائدها المراكز الأربعة الأكثر أهمية على الترتيب من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بينما تحتل مفردة تسعير الخدمات والمنتجات الداخلية المركز الأخير ومفردة الأثر الاجتماعي لأنشطة الشركة المركز قبل الأخير .

35-اتفاق تصورات مستخدمي المعلومات بشأن مستوى أهمية مفردات: معلومات عن العاملين وإنتاجيتهم ومعلومات عن الأطراف ذوي العلاقة, واختلاف مجموعات مستخدمي المعلومات حول أهمية 21 مفردة معلومات أخرى.

36-توجد اختلافات معنوية عن تصورات مستخدمي المعلومات بخصوص مستوى الأهمية لكل مفردة من مفردات المعلومات وهذا يعني أن تصورات مستخدمي المعلومات لا تتطابق بشأن أهمية مفردات المعلومات.

التوصيات

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات توصي الدراسة بما يلي:

1- إنشاء أو قيام مؤسسة تعمل على مسح مستوى قيمة الاستثمار لأنها تعتبر مصدر هام من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها لأنها تهتم بتقييم الأسهم على الأسس العلمية مثل قياس المخاطر السوقية والتي تقاس بمعامل بيتا , والأداء المتوقع للسهم وفيما إذا كان السهم سوف يباع بقيمة أعلى أو أقل من ذي قبل , والأرباح الرأسمالية المتوقعة لثلاث أو خمس سنوات مقبلة , والتوزيعات المقبلة للسهم .

2- إنشاء أو قيام بنك معلومات خاص بالأسهم على غرار ماهو موجود لدى الدول المتقدمة بإعتبارة مصدر هام من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها ولتوفر للمستخدمين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها ويمكن أن تباع تلك المعلومات بتكلفة زهيدة على أن تتيح للمشتري معلومات عن الأسهم المتداولة ومعدلات النمو التي حققتها أو مقدار التوزيعات وغير ذلك من المعلومات التي يمكن أن تفيد المستثمر .

3- إعادة النظر في سياسات التوظيف في كل من البنوك وشركات الاستثمار ومكاتب المحاسبة حول أهمية التخصص لشاغل الوظيفة حيث اتضح من الدراسة أن بعض شاغلي الوظائف يحملون تخصصات لا تتناسب مع طبيعة الوظيفة الموكلة إليهم وهذا يقلل من الفاعلية والإنتاجية ويهمل أهمية ودور التخصص الذي أصبح من سمات هذا العصر ويميز الدول المتقدمة عن غيرها وكما أكدث عليها الإستنتاجات في الدراسة أن عاملي المؤهل العلمي والوظيفة يؤثران على تصورات مستخدمي المعلومات فيما يتعلق بمؤشرات القيمة السوقية ومصادر المعلومات وأجزاء التقارير ومفرداتها .

4- ضرورة أن تحرص البنوك والشركات والمؤسسات التي تتعامل بالأسهم والمضاربون في السوق أنفسهم على إعداد وتدريب عدد من الكوادر وخصوصاً ممن يحملون تخصصات لا تتناسب مع الوظائف الموكلة إليهم حتى تتمكن هذه المؤسسات من زيادة الفاعلية والإنتاجية وأن ترتقي بالعمل المهني من خلال الاستعانة بدور الخبرة ومراكز التدريب لتحديد الاحتياجات التدريبية وضرورة تقييم أداء المتدربين أثناء وبعد العملية التدريبية حيث إتضح من الدراسة أن عامل الخبرة يؤثر على تصورات مستخدمي المعلومات التي تؤثر على إتخاذ القرارات .

5- ضرورة أن تحرص البنوك والشركات والمؤسسات التي تتعامل بالأسهم على التفاعل مع الباحثين الذين يطرقون أبوابهم لتعبئة الاستبيانات لإنجاز دراسات كهذه الدراسة والاستفادة من الاستنتاجات التي يتوصلون إليها والتوصيات التي يوصون بها حتى يؤتي البحث العلمي ثماره .

6- ضرورة أن تحرص السلطات التشريعية على الاهتمام للقيام بتشريعات جديدة لاحداث توازن في سوق المملكة للأسهم وتعمل على تشجيع الاستثمار في الأسهم وهو ماعبر عنه معظم فئات العينات التي أختيرت في الدراسة .

7- ضرورة أن تحرص الجهات المعنية بسوق الاسهم السعودية على تطبيق الأنظمة والتعليمات بعدالة بين جميع المستثمرين ليتحقق الإستقرار في السوق وهو ماجاء في الإستنتاجات حول تطابق تصورات فئات المستخدمين حول أهمية هذا البند .

8- ضرورة أن تحرص جميع الشركات المساهمة على تقديم تقاريرها المالية السنوية وربع السنوية في التوقيت المناسب وبكل شفافية وأن لا تتأخر في نشرأي معلومات من شأنها منفعة المستثمرين كما ينبغي على الجهات المشرفة على سوق الأسهم السعودية أن تحرص على ذلك لما لعنصر التوقيت من أهمية قصوى ترشيد قرارات المستثمرين ومستخدمي تلك التقاريروأن التأخير في توقيت النشر يفقد تلك التقارير أهميتها .

9- ضرورة توعية المستثمرين ومتخذي القرارات الإستثمارية بأهمية مؤشرات الأسعار عند إتخاذ قرارات الإستثمار فهي تؤثر على مجمل السوق والمتعاملين فيه كما ينبغي التوعية أيضاً فيما يتعلق بأهمية دراسة المخاطر المرتبطة بالسوق السعودي للأسهم من خلال تحليل المعلومات المالية والتركيز على أهمية المحللين الماليين ودورهم في المساعدة على إتخاذ قرارات رشيدة .

قائمة المراجع وملاحق الدراسة

قائمة المراجع وملاحق الدراسة

أولاً : المراجع العربية

الدوريات

1- البشبيشي , حلمي عبدالفتاح , مدى أهمية البيانات الواردة في التقارير المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة القطرية لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان , مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , (كلية التجارة السنة 29) , العدد 38, 1989م .

2- الدهراوي , كمال الدين مصطفى , العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعائد ودرجة المخاطرة السوقية للأسهم – المجلة المصرية للدراسات التجارية–كلية التجارة جامعة المنصورة , العدد الرابع , 1995م .

3- الربيدي , محمد علي , الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية,المحاسب القانوني العربي , عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين , العدد 92, أيلول 1995م .

4- سلامة , عابدين (1977) , إنشاء سوق مالية في المملكة , مجلة كلية التجارة – جامعة الرياض (5) : 13–23 .

5- عبدالعزيز,جلال عبدالفتاح ,المحاسبة والمعلومات اللازمة للمستثمرين بسوق الأوراق المالية , مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , القاهرة , كلية التجارة,جامعة القاهرة, العدد 38 , 1989م .

6- عبيد , سعيد توفيق (1990) درجة كفاءة سوق الأوراق المالية وإمكانية التطوير :دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالقاهرة , مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , القاهرة 29 (38) :171–211 .

7- عيد ,صلاح بسيوني محمد , تقييم ملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار بالمملكة العربية السعودية , المجلة

المصرية للدراسات التجارية – كلية التجارة , جامعة المنصورة , العدد 3, 1994م .

8- فوده , شوقي السيد , نحو نموذج مقترح لتحليل العلاقة بين المعلومات المنشورة وسلوك أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المصرية , مجلة آفاق جديدة , كلية التجارة , جامعة المنوفية , أكتوبر 1998م .

9- قايد , متولي أحمد , تحليل العلاقة بين محتويات التقارير المنشورة والأسعار السوقية للأسهم المتداولة في بورصة الأوراق المالية الكويتية , مجلة آفاق جديدة , كلية التجارة , جامعة المنوفية – العدد الثاني , 1995م

10- كشك, علام عبدالمعتصم الغريب ,دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية , المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة , القاهرة : جامعة عين شمس , العدد 2 , 1990م .

11- مرعي , عبدالحي , نحو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبي , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الإسكندرية , 1979م .

الرسائل الجامعية والدراسات

12- الجيوشي,محمود وغرايبة, فوزية , التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي , دراسات, عمان:الجامعة الأردنية ,المجلد 17 (ا), العدد 1 , 1990م .

13- الصائغ,ناصر محمد وحسن ,السيد متولي(1993), سلوك واتجاهات المستثمر السعودي في الأسهم : دراسة ميدانية في مدينة الرياض , الرياض , مركز البحوث – جامعة الملك سعود .

14- الصادق , زكريا "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في البورصة : دراسة تطبيقية

على بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية , مجلة التجارة والتمويل , جامعة طنطا , السنة 10 , العدد 2 , 1990م .

15- زهران , علاء الدين محمود(1996),قياس الآثار المتوقعة لتحفظات مراقبي الحسابات على سلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية , رسالة دكتوراه , جامعة القاهرة , القاهرة .

16- المليجي , هشام حسن عواد , فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحلية , إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان , 1998م .

17- علي , سمية أمين , الآثار الخارجية لخصائص البيانات والمعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي التقارير المالية المنشورة , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التجارة , جامعة القاهرة , 1992م .

18- فراج , ثناء عطية , تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية , دراسة نظرية تطبيقية مقارنة – رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التجارة , جامعة القاهرة , 1991م

19- مصطفى , نهال فريد (1994),دراسة تحليلية للبيانات المالية المؤثرة على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , القاهرة 1(2):373-417 .

20- هلالي , حسن مصطفى , قياس فاعلية المعلومات المحاسبية في الإفصاح والتنبؤ بالمخاطر السوقية للأسهم , دراسة إختبارية على عينة من الشركات المدرجة في سوق القاهرة للأوراق المالية , مجلة الدراسات والبحوث التجارية , كلية التجارة ببنها , جامعة الزقازيق , العدد الأول , 1998م .

الكتب

21- الحيالي, وليد ناجي والبطمة, محمد عثمان, التحليل المالي,ط1,عمان :دار حنين للنشر والتوزيع , 1996م .

22- جمال , ناجي (1998) , إدارة محفظة الأوراق المالية , ط, بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

23- سالم , عبدالله (1996) الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة , القاهرة : مكتبة النهضة العربية .

24- صديق ,أنور عبدالخالق محمد , الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الأعمال , جدة :جامعة الملك عبدالعزيز, كلية الاقتصاد والإدارة, 1987م .

25- عبداللطيف ,أحمد سعد (1995) , بورصة الأوراق المالية , القاهرة : جامعة القاهرة التعليم المفتوح .

26- عطية , عبدالقادر محمد عبدالقادر (1993) , تحليل الكفاءة الاقتصادية والتنموية لسوق الأسهم السعودي , القصيم :مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية – جامعة الملك سعود .

27- مرعي , عبدالحي , المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1993م .

28- مرعي , عبدالحي , الصبان , محمد سمير , دراسات في تطوير الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة , الدار الجامعية – بيروت , 1990م .

29- مطر , محمد عطية , نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات , عمان : دار حنين للنشر والتوزيع , 1996م .

30- مهدي , فاضل حسون (1989) اشتقاق وتصميم المحفظة المثلى للاستثمار في الأسهم السعودية , الرياض : مركز البحوث– جامعة الملك سعود .

31- هندي, منير إبراهيم (1995) , الأوراق المالية وأسواق رأس المال , الإسكندرية : منشأة المعارف .

32- هندي , منير إبراهيم ,الأوراق المالية وأسواق المال , الإسكندرية: منشأة المعارف ,2006م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

33-AAA, Committee on Basic Accounting Theory," A Statement of Basic Accounting Theory", the Accounting Review, Supplement, 1966.

34- Abdel-Khalik, A.R "User Preference Ordering Value: A Model, The Accounting Review, July, 1971.
35- Adhikari, A. &Tondkar, R.H.,"Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges", Journal of International Financial Management and Accounting, 1992.
36- AICPA, APB, Statement no.4"BasicConcepts and Accounting Principals Underlying Financial Statement of Business Enterprises", AICPA, 1970.
37- AICPA, APB,"Disclosure of Accounting Policies", Opinion No.22, Aicpa, 1972.
38- AICPA, APB, Study Group on the Objectives of Financial Statements Objects of Financial Statements, AICPA, 1973.
39- Alexander, D. & Britton, A.,"Financial Reporting",3rd ed.,Chapman&Hall,London,1993.
40- Al-Mubarak, F."The Usefulness of Corporate Annual Reports", to Investment Analysts in Saudi Arabia.Unpublished Ph.D.Thesis the University of Newcastle, Y.K., 1997.
41- Anderson, R.H.,"The Usefulness of Accounting and Other Information Discloosed in Corporate Annual Reports to Institutional Investors in Australia", Accounting and Business Research autumn, 1981.
42- Anderson,R.H& Epstein,M.J"Studies in Managerial and Financial Accounting Vol,.4,The usefulness of Corporate Annual Report to Shareholders in Austeralia.New Zealand and united States:An International Comarison,Jai Press Ltd,London,1996.
43- Arnold, J. & Moizer P., "Asurvey of the Methods Used by UK Investment Analysts to Appraise Investment in Ordinary Shares", Accounting and Business Research, summer, 1984.

44- Ball, R, & Brown P.." An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers, Journal of Accounting Research, No6, 1968.
45- Ball, R, &Foster, P..,"Corporate Financial Reporting: A Methodological Review of Empirical Research", Jornal of Accounting Research Supplements, 1982.
46- Barker, H.K, & Hoslem, J.A.,"Information Needs of Individual Investors, the Journal of Accounting, November, 1973.
47- Barrett, E.M.,"The Extent of Disclosure in Annual Reports of Large Companies in Seven Countries", International Journal of Accounting, spring, 1997.
48- Barth, M.E. & Marphy, C.M.,"Required Financial Statements Disclosure: Purposes, Subject, Number, and Trends", Accounting Horizons, December, 1994.
49- Bartlett, S.a&Chandler, R.A, The Corporate Annual Report and Private Shareholders, British Accounting Review, September, 1997.
50- Beaver, W.H."Informaion Content of Annual Earning Announcement" Journal off Accounting Research, Supplement, 1968.
51- Beaver,W.H.&Ketter,P.&Scholes,M.,"The Association Between Market-Determined and Accounting – Determined Risk Measures", The Accounting Review,October,1970.
52- Bence,D.&Hapeshi,K.&Hussey,R.,"Examining Investment Information Sources For Sophisticated Investor Using Cluster Analysis", Accounting and Business Research,Winter,1995.
53- Briston, R.J."Introduction to Accounting and Finance ", Macmillan Press Ltd, London, 1981.
54- Bryman, A.,"Social Research Methods,"Oxford University Press, Oxford, 2001.
55- Bouman,M.J.,Frishkoff,p.,and Frishkoff,P.A.,”the relevance of GAAP- Based Information : Acase study

exploring some uses and Limitations" Accounting Horizon,U.S : American Accounting Assoiation,Vol 9 ,No4 ,December 1995.

56- Chandra.G."A Study of Consensus on Disclosure Among Public Accountants and Security Analysts,The Accounting Review,October,1971.

57- Chang L.S& Most, K.S.,"Investors Uses of Financial Statements: An Empirical Study"Singapore Accountanat, 1977.

58- Chang L.S& Most, K.S.,"The Perceived Usefulness of Financial Statements for investors Decision, Miami", Florida International University Press, 1985.

59- Collins, D.W. & Kothari, S.P&Ryburn, J.D."Firm Size and the Information Content of Prices With Respect to Earning, Journal of Accounting and Economics, No2, 1987.

60- Courtis, J.K.,"The Reliability of Perception-Based Annual Report Disclosure Studies", Accounting and Business Research, winter, 1992.

61- Day, J.F.S,"The use of Annual Reports by U.K Investments", Accounting and Business Research, autumn, 1986.

62- De Vaus, D.A.,"Research Design in Social Research", Sage Publications Ltd., London, 2001.

63- Desoky, A.M.,"perception on The Usefulness of Published Financial Information to Egyptian Capital Market, Unpublished PH-D Thesis, the University of Hull, U.K, 2002.

64- Elgers, P.T.,"Accounting Based Risk Prediction: A Re-Examination" The Accounting Review, July, 1980.

65- Elgers, P.T., & Murray, D."The Impact of the Choice of Market Index on The Empirical Evaluation of Accounting Risk Measures", The Accounting Review, April, 1982.

66- FASB,"Objectives of Financial Reporting By Business Enterprises", SFAC.No.1, FASB, 1978.
67- FASB,"Qualitative Characteristics of Accounting Information", SFAC.No.2. FASB, 1980.
68- Fama, E.F,"Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Evidence", Journal of Finance, May, 1970.
69- Firth M.,"A study of the Consensus of Perceived Importance of Disclosure of Individual Items in Annual Corporate Reports ,The International Journal of Accounting Education and Research,No.1,1978.
70- Foster, G."Financial Statement Analysis" Prentice-Hall, Inc., N.J, 1986.
71- Francies, J.,"Investment Analysis and Management."Mc Graw-Hill, Inc., N.Y, 1986.
72- Gigler, F. &Hamer.T.,"On the Frequency Quality, and Informational Role of Mandatory Financial Reports ", Journal of Accounting Research, spring, 1998.
73- Gondes, N.J,"The Capital Market, the Market for Information and External Accounting ", the Journal of Finance, May, 1976.
74- Hendriksen, E.S&Breada.M.F,"Accounting Theory", 5th ed., Rochardson D.Irwin, Boston, 1992.
75- ICAEW, The Corporate Report", A Discussion Paper Published for Comment by The Accounting Standards Steering Committee, ICAEW, 1975.
76- Jaggi, B.L"The Impact of the Cultural Environment on Financial Disclosure" International Journal of Accounting Research and Education" spring, 1975.
77- Lee, T.A&Tweedie, D.P."Accounting Information an Investigation of Private Shareholder Usage, Accounting and Business Research, autumn, 1975.
78- Lee, T.A. & Tweedie, D.P.,"The Institutional Investor and Financial Information", ICAEW, London, 1981.

79- Mader,C.& Hagin,R.,"Information System:Technology,Economics",Application,science Research Association,Inc,Chicago,1974.
80- McNally,G.M.&Eng,L.H.,&Hasseldine,C.R.,Corporate Financial Reporting in New Zeland:An Analysis of User Preference, Corporate Characteristics and Disclosure Practice For Discretionary Information", Accounting and Business Research,vol13,N,45,1982.
81- Pallant, J,"Spss Survival Manual-A step by step Guide to Data Analysis Using SPSS, Open University Press, Buckingham, 2001.
82- Royer,I.&Zarlowski,P.,"Sampling ",in Thietart,Raymond –Alainn&et al (eds)"Doing Management Research-A Comprehensive Guide, Sage Publication Ltd ,London,2001.
83- Saunders,M.& Lewis,P.&Thornbill,A.,Research Methods for Business Studies,2nd ed.,Pearson Education Ltd.,London,2000.
84- Solas, C. &Ibrahim M.E.,"Usefulness of Disclosure Item in Financial Reports: A Comparison between Jordan and Kuwait", the Asian Review of Accounting, No1.1992.
85- Stamp, E.,"First Steps a British Conceptual Framework", Accountancy, March, 1982.
86- Staubus,G.J,(1976),"The Multiple-Criteria to Making Accounting Decision", in staubus G.J.,(ed) "The decision-Usefulness Theory of Acccounting-Alimited History,Garlanad Publishing ,Inc.,N.Y,2000.
87- Sterling, R.R.,"Relevant Financial Reporting in an Age of Price Changes", Journal of Accountancy, February, 1975.
88- Thomas, R.,"Sarveys", In Greenfield, T., (Ed),"Research Methods-Guidance for Postgraduates, Arnold, London, 1996.
89- Wallace, R.S.,"International and national Consensus on the Importance of Disclosure items in Financial Reports:

A Nigerian Case Study", British accounting Review No3, 1988.

90- Wilton, R.L., & Tabb, J.B."An Investigation into Private shareholder Usage of Financial Statement in New Zeland", Accounting Education, May, 1978.

91- http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2004/2/23/INVB3.HTM

92- http://citeseer.ist.psu.edu/context/195624/0

93- http://www.arab-api.org/course9/c9_3_1.htm

94- http://www.cba.edu.kw/elsakka/C44.DOC

95- http://www.socpa.org.sa/AU/Au12/au1203.htm

96- http://www.fasb.org/

ثالثاً : ملاحق الدراسة

1-قائمة الاستقصاء

2- المحكمين لقائمة الإستقصاء

- **الدكتور عبدالرحمن الهيجان مدير عام معهد الإدارة بالرياض**
- **الدكتور مدثر ابو الخير أستاذ مادة المحاسبة جامعة الملك سعود**
- **الدكتور محمد الفوزان أستاذ التحليل الكمي جامعة الملك سعود**
- **الدكتور بدر الفقير أستاذ الجغرافيا جامعة الملك سعود**
- **الدكتور محمد شعث مدير مكتب شعث للتدقيق**
- **الدكتور احمد السلوم محاضر بكلية الهندسة جامعة الملك سعود**
- **الدكتور محمد الصبي مدير التفتيش التربوي بوزارة التعليم العالي**

- **الدكتور إسماعيل الصمادي أستاذ الإحصاء بالكلية التقنية بالرياض**
- **الدكتور محمد عباس أستاذ المحاسبة جامعة الملك خالد بأبها**
- **الدكتور عبدالعزيز التويجري التفتيش التربوي بوزارة التربية والتعليم**
- **الدكتور عبدالله باعشن الشريك المنسق إرنست أند يونغ للتدقيق الرياض**